1540 COMPASS
ربيع ٢٠١٣ — العدد ٣
مقال السفيرة بوني جينكينز حول
القرار ١٥٤٠ والشراكة العالمية — صفحة ٨
تقنيات الكشف عن المواد النووية — صفحة ٢٩
تطوير المكسيك لنظام الرقابة على الصادرات — صفحة ٢٢

1540 COMPASS

http://cits.uga.edu/publications/compass

يومية تضم وجهات النظر والتعليقات والأفكار من أجل التطبيق الفعال لقرار مجلس الأمن التابع للولايات المتحدة ١٥٤٠ بهدف حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والأعمال الإرهابية التي تمارسها الجهات الفاعلة من غير الدول.

إدارة التحرير

رئيس التحرير:	إيغور كريبانوف
مدير التحرير:	كريستوفر تاكر
المحررون المساعدون:	آرثر إيزاغيري
	بريتاني بيس
	ميغان وايت
المصمم:	نيك سيروكي
الخبير الاستشاري:	جيمس هولمز
مدير الأعمال:	كارين كروز
رسام كاريكاتير سياسي:	كارلتون شتوبير

تم النشر بمعرفة مركز التجارة والأمن الدولي، جامعة جورجيا
بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

UNODA
United Nations Office for Disarmament Affairs

CITS
THE UNIVERSITY OF GEORGIA
CENTER *for* INTERNATIONAL TRADE & SECURITY

تم إصدار دليل القرار ١٥٤٠ بموجب رخصة المشاع الإبداعي غير التجاري. ومن ثم يجوز نسخ محتوياته لأغراض غير تجارية طالما أسند إلى مصدره الصحيح. يمكن الإطلاع على الرخصة كاملة عبر الإنترنت على الرابط http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0/legalcode.

تعبر الآراء المذكورة هنا عن آراء الكُتَّاب ولا تعكس بالضرورة آراء القائمين على مركز التجارة والأمن الدولي أو على الأمم المتحدة.

يرحب دليل القرار بالخطابات والمقالات الواردة من جميع الأطراف المعنية بتطبيق القرار ١٥٤٠. على أن يكون طول المقالات من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ كلمة ومكتوبة باللغة الإنجليزية. كما يلزم تقديم صور رقمية بتنسيقها الأصلي الذي يكون تحديدًا JPEG. ويتم حفظ الصور الممسوحة ضوئيًا بتنسيق الضغط دون فقدان بيانات مثل TIFF أو BMP. يُرجى إرسال التقارير إلى البريد الإلكتروني compass@cits.uga.edu.

المحتويات

كلمة المحرر ٢
إيغور كريبانوف

منتدى الحوار ٣

رسالة من الرئيس الجديد للجنة القرار ١٥٤٠ ..... ٧

الاستراتيجية والسياسة

دور القرار ١٥٤٠ في الشراكة العالمية ٨
السفيرة بوني دي جنكنز

مراقبة الحدود وثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)..... ١٣
أنطونيو فولاس

المحور الإقليمي والوطني

إمكانية تقديم المنظمات الإقليمية المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠.

القضية التوجيهية للاتحاد الأوروبي ١٨
لينا جريب

علامة فارقة في تطور الرقابة على الصادرات في المكسيك ٢٢
سيزار اميليانو هيرنانديز أوتشوا وبيدرو فرانسيسكو غيرا مورواليس

تجربة الصين في التنفيذ ٢٦
لي هونج

تحقيق خاص: التكنولوجيا

تقنيات الكشف عن المواد النووية ٢٩
هوبان. أ. جاواديا وكيمبرلي كويبل

منظور أصحاب المصالح

دور الاستشارات في عدم الانتشار ٣٤
إلسا شراير وإيلجا إم بنسن

الوثائق والأحداث

إعلان تارنوف ٣٨
ديمتري نيكونوف

فيينا تستضيف منتدى المجتمع المدني لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ ..... ٤٠
رونالد شتورم
إيلينا سوكوفا

الأحداث المهمة ٤٢

فريق خبراء لجنة القرار ١٥٤٠ ..... ٤٥

كلمة المحرر:

يتبع دليل القرار ١٥٤٠ النهج "١٠ + ١٠" في الصفحات التالية. تشير العشرة الأولى إلى عام ٢٠١٤، عندما يمر عقد من الزمن على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، كما يجب أن يتمخض عن نتائج ملموسة لتبرير التوقعات الكبيرة للمجتمع العالمي، ناهيك عن الموارد البشرية والمادية المخصصة لتحقيق أهدافه. بينما تتطلع العشرة الثانية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، وتطرح سؤالاً أساسيًا، هو: "ماذا بعد؟" خلال الولاية الممتدة للجنة القرار ١٥٤٠. وسيظل النهج ١٠ + ١٠ بمثابة المبدأ التوجيهي لدليل القرار ١٥٤٠ خلال السنوات القادمة.

في هذا العدد، سيجد القراء مقالاً يناقش دور فريق الشراكة العالمية التابع لمجموعة الثماني باعتباره أداة لدعم مختلف جوانب جدول أعمال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. ويضيف كاتب آخر أن ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) هي جزء لا يتجزأ من استمرار القرار واتساقه. كما يروي تقرير من المكسيك قصة نجاح تمكن فيها بلد بني بدقة نظامًا وطنيًا للتحكم في المواد التجارية الاستراتيجية من النجاح في مجال التجارة الخارجية والاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة.

يُناقَش حدثان في هذا العدد، الاجتماع الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والأمن في تارنوف ببولندا، وكذا منتدى المجتمع المدني للقرار ١٥٤٠ في فيينا بالنمسا. وكلاهما يظهر تزايد إدراك أصحاب المصلحة بأن مكافحة انتشار الأسلحة والإرهاب تمثل شرطًا مسبقًا من أجل عالم آمن. ومع ذلك، فإن الأنشطة المرتبطة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠ لا تزال تبدو معزولة وتمثل نقاطًا متناثرة على نطاق واسع يجب أن يتم ربطها معًا.

ما هذه إلا عددًا قليلًا من الموضوعات التي يتم استعراضها في هذا العدد الثالث. فنحن نشجع مساهمينا على الاستمرار في التطلع إلى الأمام مع التأمل الدقيق للماضي. ثمة موضوع نتوقع مزيد من التطرق إليه، وهو وضع نهج متكامل لثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) كونه منطلق للجمع بين جميع أصحاب المصلحة في القرار ١٥٤٠. يرجى إرسال أفكارك ومقترحاتك.

أخيرًا، ظهرت رسالة في منتدى الحوار تثير قضية إيجاد اسم وصفي أفضل للقرار وإحالة الاسم المكون من أربعة أرقام إلى الأرشيف. يرجى، إرسال اقتراحاتكم.

مرحبًا بكم في العدد الثالث من دليل القرار!

إيغور كريبالوف
محرر في دليل القرار ١٥٤٠
المركز الدولي للتجارة والأمن

١٥٤٠ دليل القرار
منتدى الحوار

الرجاء، إرسال الرسائل لمنتدى الحوار إلى رئيس التحرير إيغور كريبانوف على i.khripunov@cits.uga.edu، على ألا تتجاوز الرسالة ٥٠٠ كلمة.

من جمع البيانات إلى موقع إلكتروني شامل

خلال السنوات الأربع التي قضيتها طالب دراسات عليا يركز على كتابة رسالة دكتوراه تناقش ضوابط التصدير حاولت أن أجد معلومات ذات مصدر مفتوح حول موضوع ضوابط التصدير النووية ولكن دون جدوى. وبدافع من طموحي لمشاركة هذه المعلومات الحيوية مع الآخرين أطلقت موقعي الخاص، *(ضوابط تصدير المواد النووية)*، عام ٢٠٠٩.

حيث أدركت أن بعض التطورات تشكل تحديًا لمهمة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، بما في ذلك اهتمام البلدان المتزايد بتطوير البنية التحتية للطاقة النووية وعولمة قدرات المعرفة والإنتاج والتجارة غير المشروعة في المواد والمعدات والتكنولوجيا ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل (WMD). ومن ثم أطلق هذا الموقع من أجل مساعدة البلدان التي تواجه مثل هذه القضايا من خلال تزويدها بمعلومات مفيدة تتعلق بضوابط التصدير إلى جانب زيادة وضوح هذه المسألة في مجالات مثل المؤسسات الأكاديمية والقانون والصناعة والسياسة العامة.

يغطي الموقع موضوعات متنوعة مثل اتفاقات التعاون المدني النووي والصادرات غير القانونية والملاحقات القضائية والتطورات في قانون مراقبة الصادرات ونظم الرقابة على الصادرات والامتثال للمعاهدات. ويشمل تقريبًا جميع البلدان بالإضافة إلى العديد من القضايا ذات الصلة مثل: مراقبة الحدود والمواد ذات الاستخدام المزدوج والتخصيب وإعادة المعالجة ومنح التراخيص والمسؤولية والعقوبات. كما ينظم الموقع الإلكتروني المقالات بطريقة لا تطلع القراء على المعلومات فحسب، بل تسمح لهم كذلك باستنتاج الروابط والتعرف على الأنماط والاتجاهات في تطورات الرقابة على الصادرات.

في يناير عام ٢٠١٣، عُقد منتدى المجتمع المدني بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ في فيينا بالنمسا بحضور ممثلين عن ٤٥ منظمة غير حكومية (NGOs) من جميع أنحاء العالم. وكان من أحد الأسئلة المتكررة التي طُرحت: "ماذا يمكن للمجتمع المدني أن يفعل من أجل تنفيذ القرار؟" بيد أن هذا السؤول يغفل *ما يفعله المجتمع المدني بالفعل*. وقد شارك معظم المشاركين قصص نجاح مثيرة تحتاج إلى مزيد من الدعاية والاعتراف والدعم. وبفضل شبكة الإنترنت التي وسعت نطاق الوصول إلى المعلومات أتيح لموقعي الإلكتروني – مثل غيره من الموارد المتاحة – بدء حوارات بين الأفراد في جميع أنحاء العالم بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ. ولكن لا يمكن إنكار أن زيادة الوعي هي عنصر حيوي للامتثال الناجح. ولكني آمل في استمرار الموقع كونه دليلاً على أن المجتمع المدني يلعب دورًا كبيرًا ومعتبرًا.

يرجى زيارة الموقع على http://www.nuclearexportcontrols.blogspot.com.

أندريا فيسكي
باحثة
في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، السويد

منصة حوار حظر الانتشار غير الرسمي للأسلحة في موسكو

أود أن أهنئ أصدقائي وزملائي المقربين من المركز الدولي للتجارة والأمن في جامعة جورجيا على نشر أول عددين من مجلتهم الجديدة التي تحمل اسم دليل القرار ١٥٤٠. كما آمل أن يستمر هذا المشروع الجديد مثلما استمرت ولاية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ وأن تصبح المجلة واحدة من المطبوعات المحترفة الرائدة في موضوع حظر الانتشار النووي لأسلحة الدمار الشامل (WMD).

وأود أن أخبر القراء المتزايدين لدليل القرار ١٥٤٠ عن مؤتمر الحد من انتشار الأسلحة النووية في موسكو الذي نظمه مجمَع التفكير الذي أمثله وهو مركز الطاقة والدراسات الأمنية (CENESS). حيث عُقد مؤتمر "الحد من انتشار الأسلحة النووية، موسكو ٢٠١٢: الطاقة النووية ونزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية" من ٦ إلى ٨ سبتمبر عام ٢٠١٢.

ناقش الخبراء الروس والأجانب الذين حضروا مؤتمر موسكو مجموعة واسعة من القضايا، إلى جانب التركيز على التحديات التي تواجه نظام منع الانتشار النووي حاليًا، بما في ذلك إمكانية عملية نزع السلاح متعددة الأطراف وتسوية الأزمات النووية الإقليمية وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وخالية من أسلحة الدمار الشامل (WMD). كما ركزت أيضًا المناقشات في المؤتمر على قضايا تتعلق بجوهر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، كالرقابة على الصادرات ودعم الأمن النووي وتهيئة الظروف اللازمة لتنمية آمنة للطاقة النووية.

كانت إحدى السمات المميزة لمؤتمر موسكو هي المجموعة المتنوعة من المتحدثين والمشاركين. حيث حضر الحدث حوالي ٢٠٠ ممثلاً من ٤٠ بلدًا، بما في ذلك جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الدول الحائزة للأسلحة النووية) وجميع البلدان التي ما زالت خارج معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. وشارك ممثلو العديد من المؤسسات البحثية الإيرانية بدور نشط في هذا المؤتمر.

ويستطيع قراء دليل القرار ١٥٤٠ الذين فاتهم المؤتمر مشاهدة مواده، بما في ذلك أرشيف الصور والعروض التقديمية والتسجيلات الصوتية للخطب، على الموقع الإلكتروني لمركز الطاقة والدراسات الأمنية (CENESS): http://ceness-russia.org/eng/conf2012/about/.

أنطون كلوبكوف
المدير المؤسس
مركز الطاقة والدراسات الأمنية، روسيا

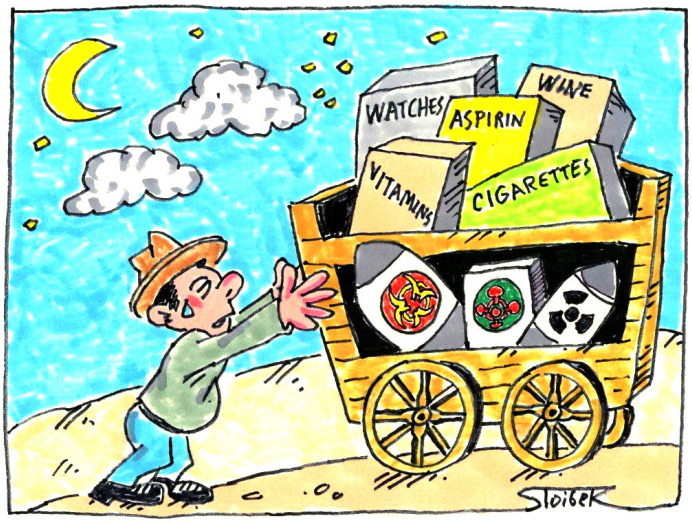

الضوابط الحدودية في سياق أوسع

ما هو العامل المشترك بين الاتجار بأسلحة الدمار الشامل والاتجار غير المشروع في السلع الاستهلاكية؟

يدرك أي قارئ لدليل القرار ١٥٤٠ العواقب الكارثية لعبور أسلحة الدمار الشامل للحدود ووقوعها في الأيدي الخطأ، ولكن الكثير قد لا يكون على بينة من حجم سوق السلع المقلدة والمسروقة التي يعبر معظمها الحدود الوطنية ليصل إلى المستهلكين. وقد أكد مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول) مؤخرًا أن التزييف يؤثر الآن على "مجموعة أوسع من السلع المقلدة – بما في ذلك المواد الأساسية واليومية – التي تؤثر على الصحة العامة."

تقدر غرفة التجارة الدولية أن قيمة سوق المنتجات المقلدة والمقرصنة ستصل إلى ١,٧٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٥. وبصرف النظر عن دقة هذا التقدير، من الواضح أنها مشكلة هائلة الحجم. حيث يؤثر التقليد على جميع فئات المنتجات، ابتداءًا من السلع المتطورة مثل مكونات الطائرات ومرورًا بالمنتجات الاستهلاكية العادية مثل مسحوق الغسيل وصولاً إلى المواد الأساسية اللازمة للبقاء على قيد الحياة مثل الطعام الذي نأكله أو الأدوية التي نتناولها. ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، فإنه من ١٠ إلى ٣٠ في المائة من نسبة الأدوية التي تباع في العالم النامي هي أدوية مقلدة وهو تقدير معقول. ومن ثم يعتقد الخبراء الرواد في مجال الأدوية أن الأدوية المغشوشة تقتل أكثر من ١٠٠ ألف شخص سنويًا. ومع ذلك، فإن الآثار المترتبة على الاتجار غير المشروع تتجاوز ما يتعلق بالخسائر الاقتصادية والصحة العامة.

تعتبر السوق السوداء للبضائع المهربة والمقلدة مصدرًا رئيسيًا للدخل لمنظمات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابية. ومن المعروف أن تنظيم القاعدة، ومختلف فصائل الجيش الجمهوري الأيرلندي وحزب العمال الكردستاني وإيتا (ETA) والجهاد الإسلامي والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (FARC) وغيرها قد استفادت من التجارة غير المشروعة في السلع الاستهلاكية. كما أبدت بعض من هذه المجموعات نفسها اهتمامًا بالحصول على أسلحة الدمار الشامل. وعليه فإنه بمجرد إنشاء طرق التهريب أو انتشار الفساد بين الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، يمكن حينها استخدامهم "لتسهيل" نقل شحنات أخرى أكثر فتكًا في المستقبل.

أوضح القرار ١٥٤٠ ضرورة قيام الدول "بتطوير ضوابط حدودية فعالة والحفاظ عليها وتطوير جهود إنفاذ القانون لكشف الاتجار والسمسرة غير المشروعة في هذه المواد وردعه ومنعه ومكافحته بما يتضمن التعاون الدولي عند الضرورة ...". ومن الواضح أن الأمل الوحيد في نجاح مثل هذه الجهود هو عندما تصبح قدرات التحكم في الحدود وإنفاذ القانون فعالة بشكل عام. وبناء على ذلك، فإن التدابير التي تتصدى للتجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة على نطاق أوسع تعد شرطًا أساسيًا لمواجهة خطر الانتشار.

وكلما ازداد فهمنا للتأثير واسع النطاق للتجارة غير المشروعة، ازدادت سهولة تحديد أولويات مكافحتها، بما يعود بالنفع على البيئة الأمنية وجهود مكافحة الانتشار الأوسع نطاقًا. وهنا، يلعب المجتمع المدني دورًا رئيسيًا في رفع الوعي بهذه القضايا بالغة الأهمية.

كارل لاليرستيد

مؤسس مشارك

المبادرة العالمية لمكافحة الاتجار غير المشروع، سويسرا

هدف القدرة المستدامة للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي

في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ يونيو ٢٠١٢، زار محترفو السلامة البيولوجية والمتحالفون من جميع أنحاء العالم جوهانسبرج بجنوب إفريقيا لحضور المؤتمر السنوي الثاني للاتحاد الدولي لجمعيات السلامة البيولوجية (IFBA). وقد نالت جمعية جنوب إفريقيا للمخاطر البيولوجية (SABA) – التي تأسست حديثًا – شرف العمل باعتبارها اللجنة المحلية المنظمة لهذا الحدث المتميز. وأثبت المؤتمر كونه منبرًا قويًا لجمعية المخاطر البيولوجية في جنوب إفريقيا (SABA) وجمعيات السلامة البيولوجية الإفريقية الأخرى لتكوين علاقات مع الأكاديميين المخضرمين والمنظمين والخبراء والعلماء في مجالات السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي ومشاركة الخبرات معهم. كما دُعيت جمعية المخاطر البيولوجية في جنوب إفريقيا (SABA) للتقدم بطلب عضوية الاتحاد الدولي لجمعيات السلامة البيولوجية (IFBA) خلال فترة التجهيز لانعقاد المؤتمر. وانضمت إلى الاجتماع السنوي العام للاتحاد في يوم ٣٠ يونيو. وهو اعتراف لا شك في أنه يقطع شوطًا طويلاً نحو مساعدة جمعية المخاطر البيولوجية في جنوب إفريقيا (SABA) والمنظمات الصغيرة الأخرى التي ترغب في تحقيق أهداف تحسين الوعي ومعالجة العجز في التدريب وتطبيق أفضل الممارسات من أجل السلامة البيولوجية في المختبرات والأمن البيولوجي في جنوب إفريقيا وبقية القارة.

تحمل إفريقيا عبئًا هائلاً – ربما يكون العبء الأكبر في العالم – من الأمراض المعدية التي تصيب كل من الإنسان والحيوان. بل إنها أيضًا موطن لعدد كبير من مسببات الأمراض ذات العواقب الهائلة، بما في ذلك الحميات النزفية الفيروسية والأمراض الاستوائية المعدية ومختلف الأمراض الحيوانية بكتيرية المنشأ. ويواجه العاملون في المختبرات التحدي المتمثل في تشخيص كم هائل من حالات انتشار العدوي ويتعرضون حتمًا لمسببات الأمراض هذه. ويعتبر نقص التمويل المتواصل ونقص البنية الأساسية هما العاملان الرئيسيان اللذان يساهمان في الممارسات المختبرية المشكوك فيها. تضع الطلبات المتزايدة على الاختبارات السريعة وعالية الإنتاجية ضغطًا إضافيًا على الميزانيات، وعادة ما تؤدي إلى ترحيل السلامة إلى مرتبة أدنى. ينبغي أن تكون السلامة البيولوجية في المختبرات جزءًا لا يتجزأ من الممارسة المعملية كما أنها ضرورية لخدمات المختبرات المتواصلة وذات النوعية الجيدة. علاوة على ذلك، تفرض مخاوف الأمن البيولوجي التزامًا مطلقًا على المختبرات بإدارة الأصول البيولوجية بشكل مسؤول. وقد تم الاعتراف بهذه القضايا من خلال تنفيذ التنظيمات الصحية الدولية والتي أصبحت إلزامية للحكومات في إفريقيا وعلى الصعيد العالمي.

وكان بيان المهمة للاتحاد الدولي لجمعيات السلامة البيولوجية (IFBA) – "عمل سليم وآمن ومسؤول مع المواد البيولوجية" – هو الأساس لأعمال المؤتمر. بعث موضوع المؤتمر – "السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي: بناء القدرات المستدامة" – برسالة حاسمة لإفريقيا وغيرها من الاقتصادات النامية. وكان هدف المؤتمر هو تحديد الاستراتيجيات الجديدة التي تعزز الممارسات العملية والمستدامة وذات الأسعار المعقولة للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. وتصدى أكثر من ١٣٠ مندوبًا من ٤٧ بلدًا لقضايا مثل دعوة وسياسة السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي والمبادئ التوجيهية المستدامة والقائمة على المخاطر البيولوجية والاحتواء البيولوجي والتصديق على محترفي السلامة الأحيائية والأمن البيولوجي والاستخدام الفعال للخبرات المتاحة. (يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة حول المؤتمر في: http://www.internationalbiosafety.org/2ndInternationalConferenceOutcomes.aspx).

ديليلا ويسلز

رئيس

جمعية جنوب إفريقيا للمخاطر البيولوجية، جنوب إفريقيا

الحاجة العالمية لمشاركة المنظمات غير الحكومية

على الرغم من نقل آخر جزء من اليورانيوم عالي التخصيب في أوكرانيا إلى روسيا في مارس ٢٠١٢، ما زالت البلد تشارك باهتمام في جهود منع الانتشار النووي العالمي. وأعربت أوكرانيا عن تأييدها لجهود تنفيذ المبادرات مثل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، ومع ذلك فإن الحكومة تعيد التفكير في ضّم المنظمات غير الحكومية إلى هذه العملية.

على سبيل المثال، اضطرت المنظمات غير الحكومية المعنية بمنع انتشار الأسلحة النووية لوقف أنشطتها أو الحد منها بشكل كبير. فما زال تقليد السرية التامة السوفيتي مستمرًا. وما زالت المؤسسات الحكومية والصناعات التي تسيطر عليها الدولة غير مستعدة للتفاعل مع المنظمات غير الحكومية في المجالات الحساسة أو التي كانت تصنف على أنها سريّة في السابق، ناهيك عن تقديم الدعم لها. ونتيجة لذلك، فقد مجتمع منع الانتشار النووي أفراد مجمّعات الفكر والمبلّغين عن المخالفات – الذين كانوا قلائل في الأصل – ممن لديهم القدرة على تعزيز الوعي العام وتوفير الخبرة غير الحزبية.

يعترف المجتمع الدولي بالحاجة إلى ما تقدمه المنظمات غير الحكومية. حيث تحث قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مرارًا وتكرارًا جميع الدول على تعزيز تعاونها ومشاركتها للمعلومات وتبادل أفضل الممارسات والشفافية بحيث يمكن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ بالكامل. ولكن للأسف، يبدو أن أوكرانيا ليست البلد الوحيد الذي يعيق المنظمات غير الحكومية. فبالنظر في إطار عمل مراكز التنسيق الوطنية لمركز التميز، على سبيل المثال. قلما نجد أيًا من ممثلي المنظمات غير الحكومية ضمن شبكة خبراء الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية الذين يبلغ عددهم ٤٠٠ من ٣٥ دولة مشاركة.

ومن المرجح أن يؤدي عدم كفاية تمثيل المشاركين غير الحكوميين إلى تدهور جودة التنفيذ. ومن ثم ينبغي على الحكومات أن تشجع مبدأ المسؤولية المشتركة مع المنظمات غير الحكومية التي تساعد خبرتها ووجهة نظرها غير المنحازة على تقديم مساعدة مصممة ثقافيًا في وضع التشريعات والأنظمة والممارسات وإجراء حملات توعية عامة أكثر فعالية. ويعد كل ذلك بمثابة معايير أساسية لنجاح تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٥٤٠. أوكرانيا ما هي إلا دولة واحدة ستحسن صنعًا إذا ما عززت الحوار بين المنظمات الحكومية والكيانات غير الحكومية.

أولكسندر سادوفكسي
عضو مجلس إدارة
جمعية التنمية والأمن، أوكرانيا

فلاديمير تشوماك
باحث مستقل
أوكرانيا

نهج متكامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠

كان هناك العديد من الأحداث الخاصة بلجنة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، ولكن نود أن نلفت انتباهكم بشكل خاص للحدث الذي عُقد في يوليو ٢٠١٢ في وارسو حيث استضافت وزارة الخارجية البولندية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومركز ستيمسون، ندوة حول "تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠: نهج مبتكرة لبناء القدرات ومساعدتها".

أقام مشاركون من أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى محادثة بشأن خططهم الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ وبشأن الجهود العالمية والإقليمية للامتثال لتدابير الأمم المتحدة. حيث اهتم ممثلو مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA) وحلف شمال الأطلسي (NATO) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) بالغ الاهتمام بالأنشطة الحالية لمنظماتهم المعنية والفرص المتاحة للشراكة في مجال حظر الانتشار النووي لأسلحة الدمار الشامل.

التصريحات الافتتاحية في حلقة عمل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ الخاصة بوزارة الخارجية البولندية في وارسو.

كان أحد الجوانب المهمة من حلقة العمل هو تسليط الضوء على الترابط بين بناء القدرات اللازمة لمكافحة تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل والتدابير اللازمة لمواجهة مجموعة كبيرة من المخاوف الأمنية، المتمثلة في: الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة الخفيفة والبشر وهجرة العمالة غير النظامية بالإضافة إلى الاتجار في المواد النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (CBRN) أو التكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. وأوضح المتحدثون أنه عند إنشاء إحدى طرق التجارة غير المشروعة، تُستخدم نفس الطرق المحاذية لنقل المخدرات والأسلحة والناس والسجائر والسلع المقلدة والتحف وغيرها.

دعونا نؤكد على دور البلد المضيف لهذا الحدث. حيث أكدت بولندا مرة أخرى على رغبتها في التأكيد على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وتعتزم حكومة بولندا الاستمرار في دعم جميع جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد، بما في ذلك النهج المبتكرة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. بعدها ستواصل بولندا دعم التعاون الإقليمي في أطر عمل قرار ١٥٤٠.

في عصر العولمة، يعد تطبيق نهج متكامل لجهود منع انتشار الأسلحة النووية أمرًا في غاية الأهمية. وهذا يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يتعامل مع كلا القطاعين العام والخاص للحد من مخاطر تهريب المواد النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية والاتجار غير المشروع في السلع ذات الاستخدام المزدوج. وقد ذكرت لجنة قرار ١٥٤٠ أن هذا يعد جانبًا مهمًا من جوانب عملها. كما يعد اتباع النهج المتكامل أمرًا ضروريًا لفهم أن تنفيذ الالتزامات بمنع انتشار الأسلحة النووية يمكن أن يدعم ويكمل الجهود المبذولة في مجالات أخرى كثيرة تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول وأمنها القومي. هذا وقد كانت حلقة العمل بمثابة محاولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ في هذه الطريقة مزدوجة المنافع.

لوكاس زيلينسكي
مستشار
البعثة الدائمة لبولندا في الأمم المتحدة، نيويورك

يوهان بيرجنيز
نائب مدير
إدارة عبر الحدود، مركز ستيمسون، الولايات المتحدة الأمريكية

عنوان مكون من أربعة أرقام أم عنوان واضح لا لبس فيه؟

كوني مترجمًا فوريا للغة الروسية (للمؤتمرات)، عملت طوال حياتي في الأمم المتحدة، وكنت أحد المترجمين الذين تم تكليفهم بذلك الاجتماع الخاص لمجلس الأمن الذي شهد اتخاذ القرار المعني، تحت عنوان (قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠) حيث كان ذلك في ٢٨ أبريل ٢٠٠٤.

وطوال حياتي المهنية الطويلة في الأمم المتحدة وخارجها، شهدت العديد من الاجتماعات التي يتبارى فيها المندوبون والخبراء المخضرمون بمهارة في استخدام هذا المزيج الذي يتكون من أربعة أرقام، بما يسبب الارتباك بعض الشيء للقادمين الجدد ووسائل الإعلام والجمهور. في حين أن هناك العديد من القرارات الأخرى التي لم تحظ بكثير من الاهتمام من قبل يتمتع هذا القرار بخصوصية كبيرة. ذلك لأنه يتناول أمر نجاتنا في مواجهة أعمال الإرهاب التي تتضمن استخدام أسلحة الدمار الشامل. وعليه فإنه تقديرًا لدوره الفريد تم تمديد القرار مؤخرًا لمدة ١٠ سنوات وسيبقى معنا لفترة طويلة قادمة.

وأعتقد اعتقادًا قويًا أن هذه الأرقام الأربعة المخصصة لهذا القرار لا تعني أي شيء بالنسبة لكثير من الناس خارج الدائرة الضيقة المحترفة في أحسن الأحوال. أما في أسوأ الأحوال فتواجه هذه الأرقام خطر الالتباسات في معناها. وكنت أتساءل حتى يومنا هذا، عما إذا كانت فكرة جيدة أن نتوصل إلى وصف موجز ولكن مناسب للعنوان الذي يتكون من أرقام لهذا القرار التاريخي لمجلس الأمن. وباعتباري موظفًا سابقًا في الأمم المتحدة، وكنت متواجدًا أثناء إنشاء القرار وقارئًا متعطشًا لدليل القرار، فإنني أسأل نفسي: لماذا لا يتم الإعلان عن منافسة أو مسابقة لأفضل عنوان واضح للوثيقة التي تم إعدادها لتترك بصمة واضحة على حضارتنا؟

إيغور كورشيلوف
مترجم فوري مستقل
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
أرسل اقتراحاتك إلى: i.khripunov@cits.uga.edu

كوريا الجنوبية: فن تعزيز الرقابة على الصادرات

على الرغم من أن كوريا الجنوبية انضمت حديثًا إلى مجال الرقابة على الصادرات، إلا أنها وضعت نظامًا قويًا لتسهيل الرقابة على الصادرات. حيث تأسس معهد كوريا للتجارة الاستراتيجية (KOSTI) من قبل وزارة المعارف والاقتصاد (MKE)، وهي الآن وزارة التجارة والصناعة والطاقة) في يونيو ٢٠٠٧. ومنذ نشأته، ساعد المعهد الحكومة والصناعة بشكل كبير حتى تمكنتا من الوفاء بالتزاماتهما الدولية في مجال ضوابط الصادرات لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

تتراوح أعمال معهد كوريا للتجارة الاستراتيجية (KOSTI) بين التصنيف والتعليم والتدريب والأبحاث والتعاون الدولي. ويستخدم المعهد نظام تكنولوجيا المعلومات "Yestrade"، الذي يعالج طلبات تصنيف المواد وتطبيقات الاستعراضات لتراخيص التصدير وشهادات الاستيراد ويحدد المواد المحظورة في قوائم جزاءات الأمم المتحدة.

ويستخدم معهد كوريا للتجارة الاستراتيجية (KOSTI) نظام Yestrade لمساعدة الشركات على تقليل الأعباء الإدارية وتوفير الوقت، مما يسهل عليهم التوافق مع معايير ضوابط التصدير. تدرك كوريا الجنوبية فائدة وجود ضوابط أقوى للتصدير العالمي. ففي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠١٢، استضافت كل من وزارة المعارف والاقتصاد (MKE) ومعهد كوريا للتجارة الاستراتيجية (KOSTI) حملة "أسبوع التجارة الاستراتيجية" التي تهدف إلى رفع الوعي ونشره في الصناعة وبين الجمهور مع تعزيز تنفيذ ضوابط التصدير. يذكر أن البرنامج الذي يستغرق أسبوعًا يتألف من حلقة عمل تدول حول الامتثال الداخلي ومعرض للسلع الاستراتيجية إلى جانب تدريب وندوة عن التعرف على السلع تركز جميعها على ضوابط التصدير الوطني والدولي. هذا وقد حضر العشرات من السفراء الأجانب إلى سيول، بالإضافة إلى ممثلين من وكالات حكومية ذات اختصاص في الدفاع والشؤون الخارجية وتوحيد كوريا والطاقة النووية والصناعة والتجارة.

آمل أن تعود أفضل ممارساتنا بالفائدة على البلدان الأخرى التي تبني أنظمة للرقابة على الصادرات.

ستيف هو كانغ
مدير، معهد إدارة الأمن
المدير السابق لمعهد كوريا للتجارة الاستراتيجية (KOSTI)
كوريا الجنوبية

الدليل الجديد لمركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (VERTIC)

بالنسبة للعديد من الحكومات، أثبتت عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ من خلال القوانين والأنظمة في كثير من الأحيان أنها مربكة. ففي محاولة لمساعدة الدول التي تعمل على وضع تدابير وطنية لتنفيذ القرار، قام مركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (VERTIC) بوضع *دليل التنفيذ الوطني لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠* (الدليل التالي). وينشر هذا الدليل في وثيقة واحدة القوانين النموذجية وسبل التنفيذ والكتيبات التي جمعها مركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (VERTIC) ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). حيث سوف يساعد الدليل الدول على تنفيذ الصكوك القانونية لحظر انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية والمواد ذات الصلة.

نأمل أن يجعل الدليل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ أكثر وضوحًا بالنسبة للدول، وخاصة الصغيرة منها التي تمتلك ميزانيات محدودة وعددًا قليلًا من الموظفين لهذه المهمة الشاقة والمعقدة. كما نعتقد أن الدليل سيعمل على تعزيز الامتثال للقرار واستدامته باعتباره أداة لمنع انتشار الأسلحة النووية.

في الوقت الذي أُعتمِدَ فيه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٧٧، كنا بالفعل بدأنا بالتخطيط لتوسيع برنامجنا لتقديم المساعدة إلى الدول التي تنفذ الصكوك الدولية لتأمين المواد النووية والمشعة. حيث تأتي مثل هذه الجهود لتكمل الجهود المدونة في اتفاقيات الأسلحة البيولوجية والكيميائية. كما تم إطلاق برنامجنا الموسّع رسميًا في الحدث الجانبي الخاص بالذكرى رقم ٢٥ لمركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (VERTIC) في جنيف، خلال المؤتمر الاستعراضي السابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأصدرنا في الحدث كتابًا أبيض يفصح عن أفكارنا حول تطور النظام القانوني الدولي للأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (CBRN) ويشرح الأساس المنطقي للتوسع في نطاق برنامجنا.

دليل القرار ١٥٤٠ متوفر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والروسية والأسبانية على الموقع الإلكتروني لمركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (VERTIC) على: http://www.vertic.org/pages/homepage/programmes/national-implementation-measures/un-security-council-resolution-1540/legislation-drafting-tools.php.

سكوت سبنس
كبير المسؤولين القانونيين
مركز أبحاث التحقق والتدريب والمعلومات (VERTIC)، المملكة المتحدة

رسالة من الرئيس الجديد للجنة القرار ١٥٤٠

السفير كيم سوك
رئيس لجنة القرار ١٥٤٠

تعد مجلة دليل القرار ١٥٤٠ مثالاً جيدًا على مساهمة المجتمع المدني في زيادة الوعي وتسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وأشكر المركز الدولي للتجارة والأمن بجامعة جورجيا في الولايات المتحدة الأمريكية على هذه المبادرة.

ما أقدره بشكل خاص في المواد التي قرأتها هو التفكر النقدي للكتاب والمراعاة ليس فقط لرسالة القرار ١٥٤٠ ولكن لروحه أيضًا. وسوف أُدرِج هذه المساهمات القيمة في الوفاء بمسؤولياتي كرئيس للجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. كما آمل في الاحتفال عام ٢٠١٤ بالذكرى السنوية العاشرة للقرار ١٥٤٠ باسم "عام الإبلاغ العالمي" وأتلقى التقارير الأولية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسأسعى كذلك من أجل التوصل إلى طرق فعالة لمعالجة المجالات الهامة الأخرى التي اتخذت الدول فيها تدابير أقل.

في سياق عملنا، سنستفيد من نهج المجتمع بأكمله، حيث تساهم جهودنا لمنع انتشار الأسلحة النووية في التصدي لتلك التهديدات *التي من بينها الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار غير المشروع*. ومن خلال شراكة قوية وحكمة جماعية سنكون قادرين على تعزيز عدم الانتشار العالمي من أجل مكافحة أسلحة الدمار الشامل بينما نحصد الفوائد المجتمعية المتعددة الناتجة من هذا الجهد.

لا يملي القرار ١٥٤٠ على الدول الأعضاء كيفية الوفاء بالتزاماتها. لذلك، فإن التفكير النقدي ومقترحات السياسة – كما برهن كُتّاب وجمهور دليل القرار ١٥٤٠ – هي أمور ضرورية لتقييم التدابير الوطنية القائمة وتحديد الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها من أجل التنفيذ الفعّال. وإنني أتطلع إلى مواصلة المساهمات من دليل القرار ١٥٤٠.

كان السفير كيم سوك الممثل الدائم للبعثة الدائمة لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة منذ ٢٠ يوليو ٢٠١١. ولأنه عمل دبلوماسيًا منذ عام ١٩٧٨، فإنه يمتلك أربعة وثلاثين عامًا من الخبرة في الخدمات والاستخبارات الأجنبية. وتتضمن مناصبه في الخارج مناصب في واشنطن ونيودلهي وسان فرانسيسكو وتورونتو. السفير كيم متخصص في العلاقات بين كوريا والولايات المتحدة والعلاقات بين الكوريتين والقضية النووية الكورية الشمالية. وفي نيويورك، عمل السفير كيم باعتباره الرئيس المشارك لمكتب العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠). أما في عام ٢٠١٢ فكان رئيسًا للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

وقبل تعيينه الحالي، عمل السفير كيم كنائب أول مدير لجهاز المخابرات الوطني لجمهورية كوريا من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، حيث عمل بشكل مكثف في مجال الأمن القومي بما في ذلك الاستخبارات واستباق التهديدات الأمنية وقضايا الأمن الإقليمي.

كذلك شغل السفير كيم منصب الممثل الخاص للسلام في شبه الجزيرة الكورية وشؤونها الأمنية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (MOFAT) في سيول. بهذه الصفة، قاد وفد الحكومة الكورية في المحادثات السداسية حول القضية النووية لكوريا الشمالية وكان على رأس الوفد في عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٦ شغل منصب سفير للدبلوماسية العامة في العلاقات بين كوريا والولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٤ قاد السفير كيم مكتب شؤون أمريكا الشمالية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (MOFAT) في سيول في منصب المدير العام. وقبل ذلك، شغل منصب كبير مسؤولي البحوث في قسم الدراسات الأمريكية في معهد الشؤون الخارجية والأمن القومي في سيول. وفي وقت سابق في حياته المهنية شغل منصب القنصل العام في تورونتو بكندا. وكذلك منصب مدير شعبة أمريكا الشمالية ومدير شؤون الموظفين في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (MOFAT).

يذكر أنه حاصل على شهادة علم الاجتماع من جامعة سيول الوطنية، حيث تخرج في عام ١٩٧٧ بعد أن أنهى الخدمة العسكرية في الجيش الكوري في الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٦.

دور القرار ١٥٤٠ في الشراكة العالمية

تقدم أكبر بزيادة التعاون والتنسيق

السفيرة بوني دي جنكنز
منسق برامج الحد من المخاطر
وزارة الخارجية الأمريكية
ممثل الولايات المتحدة، الشراكة العالمية

كان تمديد ولاية لجنة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ عام ٢٠١١ لمدة عشر سنوات لحظة فارقة في الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للقرار. ذلك لأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ يمثل أساسًا قانونيًا دوليًا مهمًا لتشجيع عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) ووسائل إيصالها. فضلاً عن أنه يمكن طرح مبادرات وإنشاء مؤسسات ذات صلة استنادًا إلى هذا الأساس. فالقرار ١٥٤٠ يعتبر في نواحٍ كثيرة جزءًا حيويًا من الهيكل العالمي لعدم الانتشار. وعلى هذا النحو، ينبغي متابعة التنفيذ على الصعيد الوطني، وكذلك من خلال المنظمات الإقليمية ومتعددة الأطراف ذات الصلة علي حد سواء. وهنا تأتي الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل (الشراكة العالمية أو GP) واحدة من هذه المنظمات.

هناك العديد من القواسم المشتركة التي تجمع بين الشراكة العالمية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. يبرز القاسم الجوهري في أن كلاهما يركز على الحد من التهديدات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والأسلحة الإشعاعية. وهذا بخلاف العديد من المبادرات الأخرى المعنية بأسلحة الدمار الشامل (WMD) التي تركز فقط على مجال واحد، مثل الأسلحة النووية أو البيولوجية. وفي الواقع، فإن العلاقة بين القرار ١٥٤٠ وبين الشراكة العالمية يجب أن تكون متناغمة بشكل طبيعي. فباعتبارها مبادرة تعمل على تمويل برامج وأنشطة تهدف إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) وأعمال الإرهاب، فإن الشراكة العالمية، ومن خلال العمل الجماعي لأعضائها، تلبي مباشرة العديد من الاحتياجات لدولة ما تتمثل في الحصول علي المساعدة، كما تساعد علي مواءمة طلبات القرار ١٥٤٠ لعروض المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في الشراكة العالمية.

أنشئت الشراكة العالمية، التي تضم حاليًا ٢٥ دولة شريكة، في ٢٠٠٢ أي منذ ١٠ سنوات وهي مبادرة بتمويل ٢٠ مليار دولار أمريكي تهدف إلى الحول دون اقتناء الإرهابين أو الدول الداعمة لهم لأسلحة الدمار الشامل (WMD) أو تطويرها. بيد أن الشراكة العالمية أنفقت أكثر من ٢١ مليار دولار أمريكي حتى الآن من أجل الوصول إلى تلك الغايات. وقد مثلت الشراكة العالمية نموذجًا إيجابيًا للتعاون من أجل مكافحة تهديدات أسلحة الدمار الشامل (WMD).

خلال تلك الأعوام العشر الأولى، انصب أغلب العمل داخل برنامج الشراكة العالمية على تفكيك الغواصات النووية الروسية والأسلحة الكيميائية الروسية، ولو أن جزءًا من التمويل خصص أيضًا لأنشطة وبرامج أخرى داخل روسيا والاتحاد السوفيتي السابق. إلا أنه مع اقتراب مبادرة الشراكة العالمية من نهاية الأعوام العشر لولايتها عام ٢٠١٢، أدرك الشركاء أنه يجب تطوير البرامج والأنشطة التابعة للمبادرة بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على التهديد العالمي المتمثل في أسلحة الدمار الشامل (WMD). ذلك لأن خطر استخدام أسلحة الدمار الشامل (WMD) في الإرهاب وانتشارها لا ينبع من منطقة واحدة أي إن التهديد لا يقتصر على الغواصات النووية والأسلحة الكيميائية فحسب، بل يمتد ليشمل التهديدات التي تنشأ عن ضعف الأمن البيولوجي ومراقبة الحدود. وعليه برزت الحاجة لأن يكون للمزيد من الدول دورًا في هذا العمل من أجل الحد من هذه التهديدات. بوضع هذا في الاعتبار، اتجهت الشراكة العالمية، عام ٢٠١٠، صوب تمديد ولايتها إلى ما بعد عام ٢٠١٢، كما عملت على أن تكون أكثر عالمية في أنشطتها وهمتها.

مع اقتراب مبادرة الشراكة العالمية من نهاية الأعوام العشرة لولايتها عام ٢٠١٢، أدرك الشركاء أنه يجب تطوير البرامج والأنشطة التابعة للمبادرة بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على التهديد العالمي المتمثل في أسلحة الدمار الشامل (WMD).

الشراكة العالمية تركز على قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠

منذ عام ٢٠١٠، عندما ترأست كندا الشراكة العالمية، أعرب الشركاء عن الاهتمام المتزايد بتقوية تعاون الشراكة العالمية مع لجنة القرار ١٥٤٠. وقد شارك السفير هيلر الذي أصبح بعد ذلك رئيسًا للجنة القرار ١٥٤٠ وخبيرًا زميلاً للجنة القرار ١٥٤٠ في اجتماع الشراكة العالمية الذي انعقد في أكتوبر ٢٠١٠ بفانكوفر. وفي ٢٠١١، أثناء تولي فرنسا الرئاسة، أحاط خبراء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ مرة أخرى أعضاء الشراكة العالمية بمعلومات حول عمل لجنة القرار ١٥٤٠. وجاء رد أعضاء الشراكة العالمية إيجابي على فكرة دمج تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في عملهم مع زيادة التعاون مع لجنة القرار ١٥٤٠. حيث ناقش الشركاء إمكانية استعراض أعضاء الشراكة العالمية طلبات للحصول على مساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، من خلال التركيز على المشاريع التي قد يكون فيها لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ قيمة. كما ناقش الشركاء خبراتهم في تحديد منسقي تنفيذ القرار ١٥٤٠ للمنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية، وفي التوفيق بين الموردين والمستفيدين من المساعدة في الرقابة على الصادرات. وفي الوقت الذي كانت الشراكة العالمية تنظر تمديد الإطار الزمني لولايتها إلى ما بعد عام ٢٠١٢ وتوسيع نطاق عملها، أرست هذه التبادلات الإيجابية أساس دمج عمل لجنة القرار ١٥٤٠ بالكامل في الأنشطة المستقبلية للشراكة العالمية.

في عام ٢٠١١، وافقت الشراكة العالمية على وثيقة "التقييم وخيارات المستقبل" التي وضعت الأساس لقادة مجموعة الثماني للموافقة على تمديد الشراكة العالمية. حيث أشارت وثيقة التقييم، فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، إلى أن "تجديد الشراكة العالمية يمكن أيضًا أن يتيح فرصة للدول للعمل الجماعي من أجل تنفيذ الالتزامات الخاصة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، بما في ذلك الحول دون وصول أسلحة الدمار الشامل (WMD) والمواد ذات الصلة إلى أيدي الجهات الفعالة من غير الدول كالإرهابيين". ومن هذا المنطلق، أصبح بإمكان الشراكة العالمية أن تكون وسيلة لتوفير المعدات والخبرات والتدريب بهدف تشجيع جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) ومكافحة الإرهاب في البلدان التي لم تفِ بعد بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وتطلب المساعدة لتنفيذ ذلك.

في مؤتمر قمة مجموعة الثماني الذي أقيم في دوفيل بفرنسا عام ٢٠١١، اتفق القادة علي أنه في حين استمرار تخصيص الأموال للأنشطة في روسيا، فإنه ينبغي للشركاء كذلك التركيز أكثر على أنشطة البرمجة على الصعيد العالمي في مجالات الأمن النووي والإشعاعي والأمن البيولوجي وإشراك العلماء وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. كما اتفقوا على ضرورة البحث عن أعضاء جدد، بحيث يكون للشراكة تمثيل عالمي حقيقي.

نتيجة لقرار القادة في دوفيل، أصبحت الشراكة العالمية مكلفة حاليًا بدعم لجنة القرار ١٥٤٠ في تنفيذها لهذا القرار. يذكر أن جميع برامج الشراكة العالمية وأنشطتها الممولة من أعضائها تعتبر في واقع الأمر برامج ذات صلة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. كما تعمل الشراكة العالمية بشكل متزايد مع لجنة القرار ١٥٤٠ في محاولة لإيجاد سبل لتقديم المساعدة عند تقدم البلدان بطلبات من خلال آليات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. كذلك عملت الشراكة العالمية، مثلها مثل لجنة القرار ١٥٤٠، على تحقيق التضافر وتوسيع الجهود التعاونية.

الشراكة العالمية لمجموعة الثماني لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل

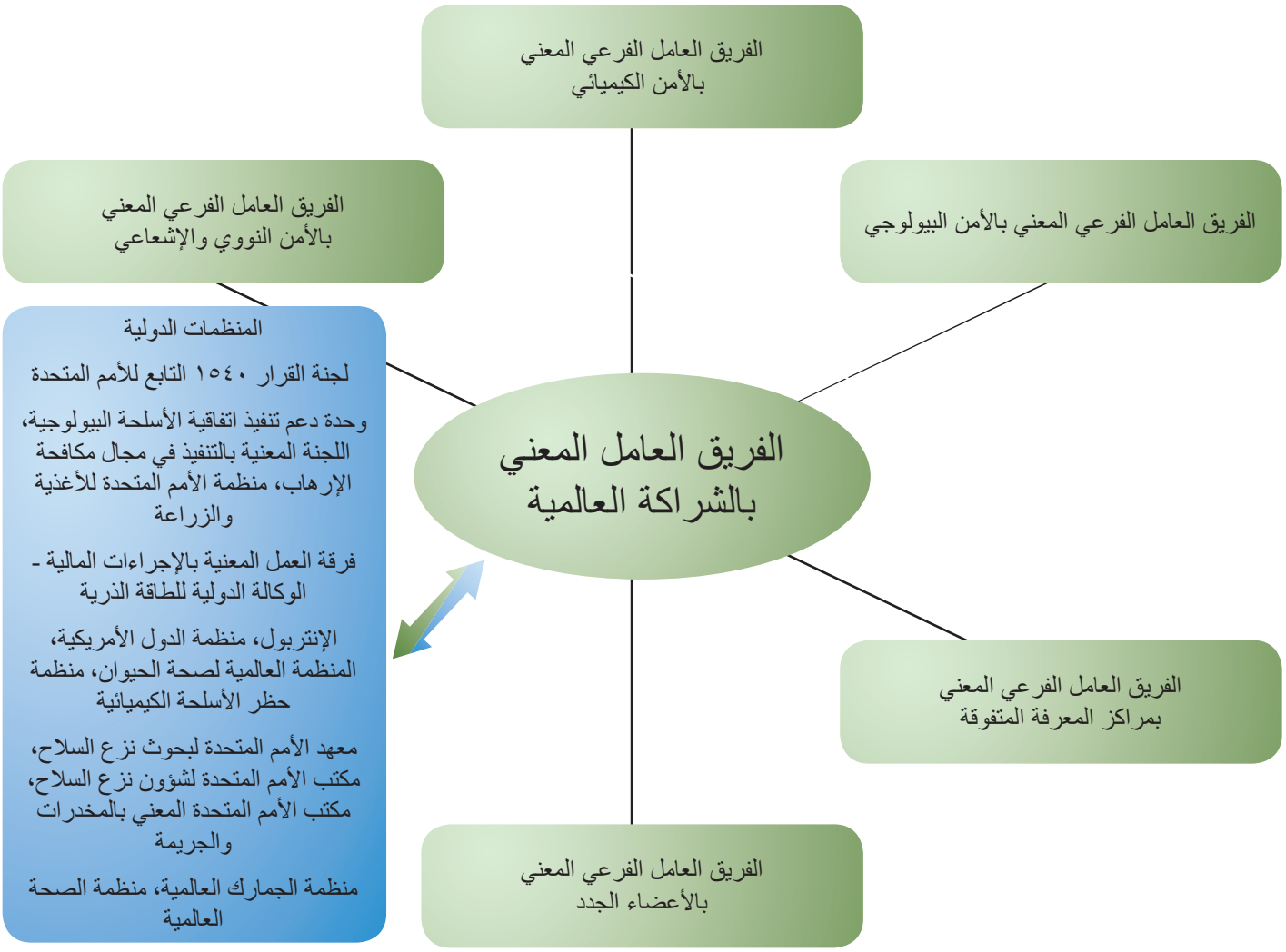

من أجل تحسين التنسيق وعمليات تبادل المعلومات حول الأنشطة والمشاريع في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD)، دعا رئيس الشراكة العالمية الأمريكي الجنسية عام ٢٠١٢ جميع المنظمات الدولية (IO) ذات الصلة لحضور اجتماعات الشراكة العالمية. حيث أدركت الولايات المتحدة مبكرًا أهمية ضم خبراء لجنة القرار ١٥٤٠ إلى هذه الاجتماعات، طالما أن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ يأتي ضمن الصلاحيات الأربع التي تم مدها للشراكة العالمية. ومن ثم، حضر خبراء قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ الاجتماعات الخمس جميعها التي أقامتها الشراكة العالمية عام ٢٠١٢. كما شارك خبراء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في العديد من الاجتماعات غير الرسمية مع ممثلين من الدول الأعضاء في الشراكة العالمية والمنظمات الدولية. وقد جاءت هذه الاتصالات بناء على طلبات المساعدة التي قدمت إلى لجنة القرار ١٥٤٠. علاوة على ذلك، ترأس خبراء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ جلسات جانبية على الصعيد الإقليمي أثناء اجتماعات الشراكة العالمية، التي أتاحة منتدى للمناقشة مع الشركاء والمنظمات الدولية (IO) حول مشاريع المساعدة القائمة والمقترحة بما في ذلك تلك التي تهدف إلى تيسير تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

كما ساعدت مشاركة لجنة القرار ١٥٤٠ في اجتماعات الشراكة العالمية (GP) على تيسير الاتصالات بين اللجنة والمنظمات الدولية (IO). حيث تواصل خبراء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ مع المنظمات الدولية (IO) ذات الصلة في اجتماعات الشراكة العالمية (GP)، بما يسهم في تقوية الاتصالات القائمة بين الشراكة العالمية (GP) والمنظمات دولية (IO) ويشجع إقامة علاقات جديدة. وخلال الاجتماعات، ركزت الجلسات الخاصة بالمنظمات الدولية (IO) على ضرورة تطوير مجالات جديدة للتعاون وإعداد الأوراق ذات الصلة حول فرص التعاون بين الشراكة العالمية (GP) والمنظمات الدولية (IO).

كانت مشاركة المنظمات دولية (IO) مثمرة جدًا، حيث شملت مجموعة واسعة من القدرات والاهتمامات. وتشمل المنظمات الدولية (IO) والمنظمات الأخرى المشاركة في الاجتماعات وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيلوجية والتكسينية ومجموعة العمل المالي ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والإنتربول ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنظمة الدول الأمريكية ولجنة الأمم المتحدة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية.

في خطاب اللجنة الموجه إلى رئاسة مجموعة الثماني من الولايات المتحدة في يناير ٢٠١٢، أشارت لجنة القرار ١٥٤٠ إلى القائمة الموحدة لطلبات المساعدة في التنفيذ التي أقرتها اللجنة وشاركت أعضاء مجموعة الثماني إياها. حيث رحبت بإقامة حوار موضوعي تفاعلي مع أعضاء مجموعة الثماني حول هذه المسألة. وفي الاجتماع الأول للشراكة العالمية (GP) عام ٢٠١٢، قدم خبراء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ قائمة بجميع الطلبات التي قدمت إلى اللجنة. وفي كل مسألة أدرجوا كذلك قائمة ببلدان معينة أعضاء في الشراكة العالمية (GP) ومنظمات دولية (IO) ذات صلة رأى الخبراء أنه بمقدورها تقديم المساعدة للوفاء بتلك الطلبات. وفي اجتماعات أخرى، قدم خبراء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ معلومات محدثة في القائمة الموحدة لطلبات المساعدة المشتركة مع الأعضاء.

مجالات خاصة في الشراكة العالمية (GP) ومساعي تنفيذ القرار ١٥٤٠: التعاون

وضعت لجنة القرار ١٥٤٠ عدة أهداف عند المشاركة في اجتماعات الشراكة العالمية عام ٢٠١٢، شملت:

١. عرض حول الأنشطة الحالية للجنة القرار ١٥٤٠ والخبراء، مع التأكيد على التطورات الأخيرة مثل المسائل المتعلقة بالمساعدة والأنشطة الخاصة بكل بلد.

٢. العمل مباشرة مع أعضاء الشراكة العالمية (GP) على تحقيق المواءمة باستخدام قائمة موحدة لطلبات المساعدة معتمدة للمشاركة مع الشراكة العالمية (GP).

٣. مناقشة إجراء زيارات إلى الدول ووضع الخطط الوطنية الطوعية وغيرها من الأدوات والممارسات الجديدة لتسهيل المساعدة.

٤. المشاركة في جلسات إقليمية جانبية.

٥. حث المشاركين في مبادرة الشراكة العالمية (GP) على تقديم بيانات جهات الاتصال إلى لجنة القرار ١٥٤٠ التي يمكن إرسال طلبات المساعدة التي ترد إلى اللجنة إليها.

٦. مناقشة الإجراءات المتخذة واتجاهات تقديم المساعدة وتبادل الدروس المستفادة.

في أغسطس ٢٠١٢، حضر السفير سانغكو، الذي ترأس بعد ذلك لجنة القرار ١٥٤٠، اجتماع الشراكة العالمية (GP) في ستوكهولم. وخلال العرض الذي قدمه، أشار السفير سانغكو إلى عدد من المجالات التي تتيح التعاون بين الشراكة العالمية ولجنة القرار ١٥٤٠. حيث سلط الضوء على مجالات التعاون والتنسيق التالية:

١. تبادل المعلومات المنتظمة مع الشراكة العالمية (GP) حول تقديم المساعدة وبناء القدرات.

٢. تعزيز الجهود التعاونية لتحقيق الأهداف المشتركة.

٣. تبادل المعلومات حول الأحداث المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وسُبل العمل مع الدول لتنفيذه وإجراءات تقديم المساعدة لدى طلبها.

٤. تيسير إقامة مناقشات تفصيلية حول المشاريع الجارية والمستقبلية التي يمكن لأعضاء الشراكة العالمية (GP) تنسيقها وتمويلها والتي قد ينتج عنها فرص جديدة للتعاون.

٥. مواصلة إحاطة الشراكة العالمية (GP) بالمعلومات حول حالة طلبات المساعدة وأنشطة المواءمة، بهدف تسهيل إيصال المساعدات المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

كما أشار السفير سانغكو إلى اهتمام لجنة القرار ١٥٤٠ بإقامة "حوار توافقي" حول القائمة الموحدة لطلبات المساعدة. وأبرز اهتمام لجنة القرار ١٥٤٠ بالحصول على "مزيد من المعلومات من الشراكة العالمية حول المسائل المتعلقة بالقرار ١٥٤٠." وعقب اجتماع الشراكة العالمية (GP) الذي عقد في ستوكهولم، أوضحت لجنة القرار ١٥٤٠ في وثيقة إعلامية صادرة عنها أن "قدرًا كبيرًا من المعلومات الذي تمت مشاركته من قبل أعضاء الشراكة العالمية (GP) والمنظمات الدولية (IO) مفيد لعمل لجنة القرار ١٥٤٠ والخبراء من أجل تسهيل تقديم مزيد من المساعدة ضمن مساعي المواءمة وتنسيق الجهود في سياق الشراكة العالمية."

في نوفمبر، قدم السفير سانغكو ورقة غير رسمية لرئيس الشراكة العالمية الأمريكي الجنسية بالنيابة عن لجنة القرار ١٥٤٠، بهدف دعم تعزيز التعاون بين الشراكة العالمية (GP) ولجنة القرار ١٥٤٠. إلى جانب تسليط الضوء علي مجالات التعاون، تؤكد الوثيقة أن "لجنة القرار ١٥٤٠ والشراكة العالمية تدعمان الهدف المشترك المتمثل فى منع الجهات الفاعلة من غير الدول بأي شكل من الأشكال من تطوير أو حيازة أو تصنيع أو امتلاك أو نقل أو تحويل أو استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها." كما أشارت الوثيقة إلى تطلع لجنة القرار ١٥٤٠ وخبراء قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ للعمل علي مقترحات ملموسة مقدمة من أعضاء الشراكة العالمية، علي سبيل المثال، في مجالات التدريب القانوني والفني وكذا الخبرة القانونية والفنية.

منذ مشاركة أعضاء مبادرة الشراكة العالمية في البرامج في كل منطقة، أصبحت تلك المشاركات وسيلة ليست لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ فحسب بل أيضًا للمساعدة في ضمان الإبلاغ بأية مساعدة تقدم من خلال الطلبات الخاصة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. كما تستطيع الشراكة العالمية (GP) المساعدة في التأكد من قيام الدول بإخطار لجنة القرار ١٥٤٠ لدى تلبية برامج الشراكة العالمية (GP) لأحد طلبات المساعدة الحالية الخاصة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة، ذلك لأن الدولة التي طلبت المساعدة هي وحدها القادرة على إبلاغ لجنة القرار ١٥٤٠ بأن طلب المساعدة قيد التنفيذ.

إضافة إلي ذلك، تصدر الشراكة العالمية (GP) كل عام وثيقة تفصيلية تسرد فيها البرامج الممولة من قبل أعضاء الشراكة العالمية (GP). حيث يمكن أن تضيف المعلومات الواردة فى مرفق الوثيقة قيمة عظيمة إلى لجنة القرار ١٥٤٠. وتقدم هذه المعلومات، التي يعدها كل عضو ويجمعها رئيس الشراكة العالمية (GP)، وصفًا عن كل برنامج وعن البلد الذي يقام به البرنامج وعن حجم الأموال التي انفقت عليه. وعن المعلومات المطلوبة في عام ٢٠١٢ فتقدم مزيدًا من التفاصيل التي تفوق المعلومات المقدمة مسبقًا. فللمرة الأولى، على سبيل المثال، توضح المعلومات تاريخ تقديم التمويل إلى إحدى المنظمات الدولية. حيث تهدف جميع التمويلات - بغض النظر عما إذا كانت ثنائية - المقدمة بالتعاون مع الدول الأخرى أو التي تذهب إلى إحدى المنظمات الدولية (IO) إلى دعم تحقيق الأهداف وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. وهو ما يضع خلفية مفيدة للجهود المستمرة ولتلبية الطلبات.

في ٢٠١٢، أحرز تقدم ملحوظ في مجال التعاون بين الشراكة العالمية ولجنة القرار ١٥٤٠، حيث قامت الشراكة العالمية (GP) باستخدام صلاحياتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. وهو ما نأمل أن يستمر في ٢٠١٣ وكذلك في المستقبل. كما ينبغي العمل على تقوية العلاقات بين الجهتين. ذلك لأن تحسن الاتصالات بين لجنة القرار ١٥٤٠ والشراكة العالمية (GP) والمنظمات الدولية (IO) سيعود بالفائدة على الجميع.

منذ مشاركة أعضاء مبادرة الشراكة العالمية في البرامج في كل منطقة، أصبحت تلك المشاركات وسيلة ليست لتعزيز تنفيذ القرار ١٥٤٠ فحسب بل أيضًا للمساعدة في ضمان الإبلاغ بأية مساعدة تقدم من خلال الطلبات الخاصة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

ينبغي أن تواصل الشراكة العالمية (GP) ولجنة القرار ١٥٤٠ البحث عن سُبل لزيادة المواءمة بين الطلبات الخاصة بالقرار ١٥٤٠ وبين وسائل تقديم المساعدة. حيث ينبغي الاستعانة بمرفق الشراكة العالمية (GP) الذي يصدر كل عام وبالطلبات السنوية الخاصة بالقرار ١٥٤٠ للمساعدة في هذا الصدد. كما ينبغي أن تستمر الشراكة العالمية (GP) في التعاون مع خبراء القرار ١٥٤٠ الذين يحضرون الاجتماعات، وهو ما يساعد علي تحقيق الأهداف التي وضعتها لجنة القرار ١٥٤٠ وحددها السفير سانغكو. وفي النهاية، تصب هذه الأهداف في صالح الأهداف العامة الخاصة بكل من قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ والشراكة العالمية (GP) والمتمثلة في الحد من المخاطر التي تنجم عن انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) واستخدامها في الإرهاب.

وأخيرا، وللتأكد من أنه بإمكان قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ مواصلة تحقيق أهدافه، ينبغي أن يمعن أعضاء الشراكة العالمية (GP) والدول الأخرى النظر في التبرع لصندوق ١٥٤٠ مباشرة سواء بتقديم المساهمات العينية أو بتوفير تدريب بدون مقابل لتستفيد منه لجنة القرار ١٥٤٠.

هدف جديد للجنة القرار ١٥٤٠

مراقبة الحدود وثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)

أنطونيو فولاس
مفتش شرطة، رئيس قسم الهجرة غير المشروعة،
إدارة شرطة سبليت-منطقة دالماتيا، جمهورية كرواتيا

أثار اعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٩٧٧ (٢٠١١)، الذي مد فترة عمل لجنة القرار ١٥٤٠، السؤال التالي: ما هى مهمة اللجنة خلال فترة ولايتها الجديدة؟

انطلاقًا من مهمة اللجنة الرامية لتشجيع جميع الدول على إعداد خطط عمل وطنية والحث على مشاركة الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الفعالة في المجالات التي يشملها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، توصل واضعو مادة "مخطط ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)" في الإصدار رقم ٢ من هذه اليومية إلى إجابة جيدة جدًا على السؤال المذكور أعلاه. حيث يشيروا إلى أن "المهمة الرئيسية للحفاظ على سير هذه المؤسسة الناشئة على الطريق الصحيح تكمن في تحديد أساس مشترك لتصورات التهديد ودافع الامتثال بين أولئك الذين من المفترض أن يقوموا بتنظيم وتشجيع وتطبيق هذه العملية في بيئة التهديد المتطورة".

أود أن أؤكد على نقطتين في هذه الجملة، ألا وهما: تحديد أساس مشترك لتصورات التهديد والملاحظات الخاصة بالتنفيذ. حيث سأعود إلى هاتين النقطتين في وقت لاحق في هذا النص. لكن الشيء الجيد في هذه المادة هو أن واضعيها لم يكتفوا بمجرد تعريف المهام المستقبلية للجنة القرار ١٥٤٠. حيث إنهم قدموا إجابة واضحة وبسيطة على كيفية تنفيذ ذلك. ويعتبر "مخطط ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)" وثيقة مهمة. فعلى الرغم من أنها ليست وثيقة تحدث تغييرًا جذريًا، حيث استند واضعوها إلى نموذج الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) المعني بثقافة الأمن النووي ليكون نموذجًا لبرنامج عملهم، فإن أهميتها تكمن في بساطتها ووضوحها. حيث تنطبق نقاطها الأربع على أي بلد وأية وكالة وأي مجتمع بغض النظر عن احتياجاته وظروفه الخاصة.

وقت التقييم

ثمة أربع خطوات ينبغي أن تتخذها كل دولة ومنظمة ووكالة للوفاء بالشروط المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. تتمثل في دعم الوعي بالموقف وتحديد الإطار القانوني وتخطيط التدابير التشغيلية ثم تقييم الأداء وتحسينه.

يعتبر اعتماد قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ نهاية ناجحة لوقت التقييم وبداية وقت بذل الجهود لتحديث خططنا. إذًا ماذا يمكن أن نستنتج عن الولاية السابقة للجنة القرار ١٥٤٠، مع الأخذ في الاعتبار الخطوات المذكورة أعلاه؟

التوعية بالموقف

لعبت لجنة القرار ١٥٤٠دورًا غاية في الأهمية في وضع حظر الانتشار النووي على جدول أعمال كل فريق أمني مهم. حيث أصبح كل بلد الآن يدرك خطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) وذلك بفضل عمل هذه اللجنة. ورغم أن مدى عمق هذا الوعي يجب أن يظل موضوعًا للمناقشات المستقبلية، إلا أن عمل اللجنة أدلى إلى توطيد دعائم قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في جميع أنحاء العالم. وهي المهمة الأساسية التي اضطلعت بها.

تحديد الإطار القانوني

في أغلب الدول، سُنت الأطر القانونية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ أو - على الأقل - تم الشروع في عمليات لتنفيذها بفضل مساعدة اللجنة. صحيح أن بعض الدول تخلفت في هذه العملية، ولكن اللجنة اتخذت خطوات لتقديم المساعدة أينما وجدت الحاجة إليها. حيث، أقيمت ورش عمل للجنة في جميع أنحاء العالم قدمها ممثلون من مختلف المنظمات، عملوا على توفير خبير لمساعدة الدول التي بصدد بناء إمكانياتها القانونية.

تخطيط التدابير التشغيلية

تعتمد هذه الخطوة في الأساس على الاحتياجات والظروف المحلية. حيث تمتلك البلدان المختلفة منظمات سياسية وقانونية وهيئات لإنفاذ القانون مختلفة. فلا يمكن أن يكون هناك وصفة جاهزة تصلح لجميع البلدان. ولكن المبادئ التي يستند إليها التخطيط يمكن أن تتماثل. ومن ثم، حاولت اللجنة الوقوف على نهج مختلفة واختيار أفضل الممارسات. حيث شجعت التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الوكالات والبلدان، فنالت بذلك استحسانًا لمساعيها. وعادةً ما كان يُستشهد بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي وجمهورية كرواتيا الذي أدى إلى تنفيذ أفضل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ مؤخرًا باعتباره مثالاً جيدًا على التعاون بين بلد واقتصاد صغير وبين منظمة دولية كبيرة.

يمثل التصديق على قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ بالإجماع علامة واضحة على إيمان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بقيام لجنة القرار ١٥٤٠ بوظيفتها على النحو الأكمل. ولا مناص من إمكانية وجود أطراف يعتقدون بأن اللجنة يمكنها أن تقدم الأفضل. ولكن وقت التقييم هو الوقت المناسب لكي نسأل أنفسنا: هل يمكننا أن نقدم عملاً أفضل بدون وجود اللجنة؟

إدارة الحدود وثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)

تُلزم وكالات إنفاذ القانون المعنية بإدارة الحدود بالالتزامات نفسها. وذلك بهدف تقييم أدائها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في هذا الشأن.

أعلى: أحد أفراد شرطة الحدود الكرواتية يتفقد سيارة ما. الأوسط: نقاط عبور الحدود الكرواتية: موقع رئيسي لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. أسفل: الشرطة الكرواتية تراقب الحدود.

نص قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في النقطة ٣ (ج) علي أن جميع الدول تلتزم "بوضع ضوابط فعالة على الحدود وتحترمها إلى جانب بذل جهود لإنفاذ القانون بهدف الكشف عن وردع ومنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في مثل هذه المواد وفقًا لسلطاتها وتشريعاتها القانونية المحلية وبما يتسق مع القانون الدولي، بما في ذلك اللجوء إلى التعاون الدولي عند الضرورة."

أضفى هذا القرار أهمية كبرى على عمليات مراقبة الحدود. إلا أنه حتى بدون هذا القرار الخاص، فإن ماهية الانتشار تضع هدفًا يتجلى من نقطة إلى أخرى. وهذا هو السبب في وجود إدارة للحدود تمثل أحد الأجزاء المركزية من نظام حظر الانتشار النووي ككل.

في وقتنا هذا، وضعت أكثر الدول تقدمًا أنظمة للتعامل مع حدودها عرفت باسم الإدارة المتكاملة للحدود (IBM). وقد أخذ نظام الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) يتطور داخل اثنين من أكثر الروابط الاقتصادية ازدهارًا في العالم هما اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) والاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من اختلاف النظامين المطبقين بهما نوعًا ما في النهج والممارسة، فإن نظامي الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) هذين ينظمان الحدود التي يعملان بها من خلال شبكة تربط جميع الهيئات ذات الصلة التي تتعامل مع حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود، وذلك بتوفير الأمن دون وضع عقبات غير ضرورية أمام تلك الحركة.

وتعتبر مشاركة المعلومات وتبادل المعرفة والتعاون والعمل المشترك وتحليل المخاطر المشتركة والتدريب والعمليات وعمليات التقييم أجزاء أساسية من النظام.

على العكس من اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) قرر الاتحاد الأوروبي إلغاء جميع الحدود الداخلية بين الدول الأعضاء. تلك النقلة التي زادت من أهمية الحدود الخارجية في حين أثارت التساؤلات حول وضع معايير مشتركة لإدارة الحدود عبر جميع الدول الأعضاء وربما توحيد هذه الإدارة. ومع أخذ الوضع الخاص بالاتحاد الأوروبي في الاعتبار تحت مظلة القانون الدولي، كونه رابطة تحاول الجمع بين السبع وعشرين دولة الأعضاء بها بقدر الإمكان دون التعدي على الشخصية المستقلة لكل منها بموجب القانون الدولي، يمكن للمرء أن يقول إن الاتحاد الأوروبي قد طور نظامًا فريدًا من التوحيد الطوعي للمقاييس في مجالات مختلفة. وفي واقع الأمر، فإن توحيد المقاييس لمراقبة الحدود في الإطار القانوني للاتحاد الأوروبي (EU) لم يحدث سوى بعد ثلاث سنوات من إقامة الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال معاهدة أمستردام (١٩٩٧). وقد صدرت العديد من الوثائق التوجيهية من قبل الهيئات ببروكسل منذ ذلك الحين لوضع نظام موحد لإدارة الحدود الخارجية ومساعدة الدول الأعضاء والدول المرشحة في تنسيق أنظمة إدارة الحدود لتتوافق ومعايير الاتحاد الأوروبي (EU).

على الرغم من بعده عن الكمال، فإن هذا النوع من التعاون الدولي بين الدول، لا سيما فيما يتعلق بتوحيد أنظمة إدارة الحدود، يمثل ممارسة جيدة لتطبيق النقطة رقم ٣ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. حيث تعتبر فلسفة إدارة الحدود المتكاملة وسيلة جيدة لنشر ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN).

(IBM) تنفيذ المخطط باستخدام الإدارة المتكاملة للحدود

باستخدام مخطط ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) المشار إليها في الإصدار رقم ٢ من هذه اليومية، ينبغي أن نحدد كيفية الاستفادة من الإدارة المتكاملة للحدود باعتبارها أداة لنشر تلك الثقافة. ذلك لأن نظام الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) بهيكله المتطور الهادف لتحقيق التعاون بين الوكالات في مجالات التخطيط المشترك والعمليات المشتركة والتدريب المشترك والتقييم، يقدم فرصة ممتازة لنشر ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) على نطاق واسع.

في إطار اقتراح كيفية تطبيق ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) - أي قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ - من خلال الهيكل الحالي لنظام الإدارة المتكاملة للحدود (IBM)، سأتجه إلى الاستعانة بالنقاط الأربع الواردة في المخطط والإجابة على السؤال: "لماذا ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)؟" حيث لا تقدم تلك النقاط الأربع مجرد إجابة على هذا السؤال فحسب، بل إنها تعتبر مبادئ توجيهية واضحة حول كيفية تقديم هذه الثقافة إلى مجتمعاتنا.

تشير النقطة الأولى إلى التزامات مؤسسات الدولة والمنظمات المسؤولة عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. حيث تنص على أنها "يجب أن تغرس معتقدات وافتراضات وقيمًا مشتركة في القوى العاملة لديها...وأنها بحاجة إلى تعديل ثقافتها لتتناسب مع الأعراف الجديدة التي أقرها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. ذلك لأنه بدون ثقافة قوية وشاملة تعزز من مكافحة أسلحة الدمار الشامل (WMD)، تخاطر المؤسسة بالهبوط إلى وضع توقعات متواضعة."

> إن جوهر الانتشار يكمن في نقل هدف من نقطة الى أخرى. وهذا هو السبب في وجود إدارة للحدود تمثل أحد الأجزاء المركزية من نظام حظر الانتشار النووي ككل.

انطلاقًا من هذه النقطة، ينبغي أن تقوم كل وكالة مدرجة في هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) بما يلي:

- إجراء دراسة واقعية لتصورات التهديدات بين موظفيها وفي خططها التشغيلية.

» على الرغم من أن الوكالات داخل هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) يديرها محترفون، فإن توقعات المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) يمكن أن تفقد أثرها بين الموظفين؛ نظرًا لأسباب مختلفة. فقد يتخذ الموظفون موقفًا يرون فيه أن بلادهم غير صالحة سياسيًا واقتصاديًا في العلاقات الدولية. مثل هذه المواقف تجسد طرق التفكير في الدول الصغيرة. كما تأتي المقولة "إن هذا لن يحدث أبدًا في بلدنا" لتعبر عن طريقة أخرى للتفكير السائد بين بعض الموظفين حاليًا وهو تفكير يدمر حتى أفضل الخطط التشغيلية.

أما التفكير الرغبي فيمكن أن يتولد بافتراض أن إنفاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ سيضر بالاقتصاد الوطني دون داع. كلا الموقفين خطأ وسلبي. فمن الممكن أن يحدث هذا في أي بلد، بغض النظر عن عدم أهميته أو صغره في نظر شخص ما. صحيح أنه ليست جميع البلدان تمثل دولاً وجهة أو دول منشأ للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN)، ولكن يمكن لأي بلد أن يكون بلد مرور عابر أو قاعدة لوجستية لشركة واجهة. حيث تعتبر "الدول الصغيرة وغير المهمة" الاختيارات المثلى للمرور العابر والقواعد اللوجستية.

- تحديث تحليلات المخاطر الداخلية والمشتركة الخاصة بها لوضع مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) في الاعتبار الكامل، استنادًا إلى تقييمات واقعية وتوقعات حقيقية للمخاطر.

- تحديث خططها التشغيلية وتعزيز ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) في التعاون بين الوكالات.

- استخدام الهياكل الموجودة الخاصة بالتدريب الداخلي والمشترك باعتبارها أداة لنشر ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) بين موظفيها.

» ينبغي أن تضم كل جهة قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ إلى المناهج التعليمية وبرامج التدريب الخاصة بها. وعليه يمكن أن يكون تحديد مدى الاستعانة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ في المناهج التعليمية لوكالات إنفاذ القانون محل بحث من جانب لجنة القرار ١٥٤٠ خلال ولايتها الجديدة. أما مدى عمق المعرفة بمخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN)، ولا سيما حول المواد ذات الاستخدام المزدوج، بين موظفي وكالات إنفاذ القانون؟ فمن الممكن أن يقدم لنا أحد هذه المشاريع البحثية، على سبيل المثال على مستوى الاتحاد الأوروبي (EU)، بادرة أمل ومن ثم نتائج فعالة.

بالنسبة للنقطة الثانية في المخطط فتشير إلى شيء غاية في الأهمية فيما يتعلق بتنمية ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) ألا وهو: "...كيفية ضم أصحاب المصالح غير الحكوميين ممن لا يلزمون بتطبيق القرار."

في الحقيقة لا يعلم أغلب أصحاب المصالح غير الحكوميين سوى القليل عن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ وأهميته في العالم الحديث. والبعض ببساطة لا يعير ذلك أي اهتمام. إذًا، ما الذي يمكن القيام به في مثل هذه الحالات؟

يفتقر هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) في مثل هذه الحالة إلى أدوات فعالة. حيث يتصور الهيكل عقد اجتماعات عادية ومخصصة بين ممثلين من وكالات مدرجة في شبكة الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. ولكنه لا يوجد ممثلون عن أصحاب المصالح غير الحكوميين بين تلك الوكالات. وبالتالي يترك هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) الاحتمال قائمًا بأن ترسل الوكالات التي لم تكن في السابق جزءًا من شبكة الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) مندوبيها للمشاركة في الاجتماعات التنسيقية الخاصة بالإدارة المتكاملة للحدود (IBM) والمشاركة في العمليات المشتركة لدى الضرورة. ويمكن أن يتم هذا بناء على طلب من الأعضاء الأساسيين لهيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM). إلا أنه حتى في تلك الحالات، سيُعتبر "الأعضاء الضيوف" دومًا مندوبين لبعض الوكالات الحكومية. وعليه، يمكننا أن نستنتج أن هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) يفتقر إلى آلية التحاور مع أصحاب المصالح غير الحكوميين. تلك الآلية التي تبدو شديدة الأهمية لتطوير ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN).

مع ذلك، يمكن استنباط بعض الممارسات الجيدة في هذا المجال. ولا ترتبط تلك الممارسات بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ ولا حتى بمراقبة الحدود، ولكنها تعتبر نماذج جيدة للتعاون بين الهيئات الحكومية وأصحاب المصالح غير الحكوميين. من ناحية أخرى، يسعد أصحاب المصالح غير الحكوميين بالمشاركة في هذا التعاون، حيث يرونه شديد النفع لأعمالهم.

عقب تصاعد أعمال القرصنة في خليج عدن، أقامت الشرطة الألمانية الاتحادية البحرية مركزًا للمعلومات يخدم جميع الشركات البحرية الألمانية. وبفضل هذا المركز، تم نقل الكثير من المعلومات المفيدة بشأن تدابير مكافحة أعمال القرصنة وكيفية الحماية الذاتية إلى الشركات الألمانية. وبسرعة اتبعت شركات الملاحة البحرية الألمانية "الثقافة الأمنية لمكافحة القرصنة" التي عادت بنتائج ممتازة على أعمالها. فلماذا إذًا لا نستخدم الهيكل الحالي للإدارة المتكاملة للحدود (IBM) وهذا النموذج الجيد لنشر ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) بين أصحاب المصالح غير الحكوميين للمساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠؟ بعض الخطوات القادمة:

- يجب أن تضع لجنة القرار ١٥٤٠ والسلطات الوطنية قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ دومًا نصب أعينها في كل مناقشة مهمة تتطرق إلى السياسة والاقتصاد والتجارة الدولية.

- ينبغي أن تنشئ السلطات الوطنية مراكز معلومات وتتيحها لأصحاب المصالح غير الحكوميين في أي لحظة مع وضع بعض الشكليات البسيطة.

- ينبغي تقديم مشورة خبراء بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ لهيئات التجارة الدولية والقانونية من قبل السلطات الوطنية. على أن تكون هذه المشورة مجانية.

- ينبغي إعداد مجموعة واضحة من قواعد التجارة الدولية التي تمتثل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ من قبل السلطات الوطنية، مع تحديد عقوبات قانونية واضحة تطبق في حالة عدم الالتزام بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. وبالمثل، يكون لها تأثير سلبي على أعمال أصحاب المصالح غير الحكوميين.

في النقطتين الثالثة والرابعة، يتعرض "مخطط ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)" إلى أمرين مهمين، يتمثلان فيما يلي: الإنجازات في العلوم والتكنولوجيا وتنظيم نموذج لثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) المستدامة مع تبادل المعلومات بين هيئات الخبراء.

تبرز أهمية هاتين النقطتين في تطوير ثقافة عالمية للأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN). ويأتي المخطط بالتركيب الحيوي وتكنولوجيا النانو أمثلة على تطوير العلوم والتكنولوجيا التي يمكن أن تزود ناشري أسلحة الدمار الشامل بـ "منتجات أقل حساسية للعملية التنظيمية." حيث يتطلب الكشف عن مثل هذه المنتجات معرفة خبراء واسعة. وسؤالي هو: إلى أي حد يمكننا أن نتوقع من أولئك الخبراء ذوي التعليم الرفيع أن يتواجدوا على طول الحدود، أي خط الدفاع الأول لمنع انتشار الأسلحة النووية؟ للأسف، فإن هؤلاء الخبراء نادرون، وغالبًا ما يتمركزون في مراكز أبحاث نائية. والسؤال التالي هو: هل يمكن أن نتوقع من كل دولة أن تمتلك مثل هؤلاء الخبراء ومراكز الأبحاث هذه؟ كلا، لا يمكننا توقع ذلك. إلا أننا يمكن أن نكون على يقين بأن ناشري أسلحة الدمار الشامل الذين هم على دراية بالتركيب الحيوي وبتكنولوجيا النانو سيختارون تلك الدول وجهة لهم.

ينبغي أن يكون حجر الزاوية للثقافة العالمية للأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) هو تبادل المعلومات والتوعية بالتهديدات المبنية على معرفة الخبراء وكذلك تطوير القدرة على الاستجابة.

حسنًا، ما الذي يمكن فعله؟ مرة أخرى، سأستعين بممارسات جيدة من هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) لتقديم الإجابة. تعتبر المسائل المعنية مراقبة الحدود مسائل معقدة. ففي أية حالة خاصة قد يطالب الضابط باستخدام معرفة مكتسبة من عدة مجالات، تشمل شرطة الحدود أو الأنظمة الجمركية أو الأنظمة الصحية أو اللوائح البيطرية. وهو أمر مستحيل تمامًا أن نتوقع من ضابط بشرطة الحدود أن يكون خبيرًا في كل هذه المجالات. لهذا اتجه هيكل الإدارة المتكاملة للحدود (IBM) إلى إقامة شبكة من الخبراء في هذه المجالات للتشاور ٧/٢٤. وعليه أصبح باستطاعة الضابط طلب المشورة من أي خبير داخل الشبكة.

فإذا ما طبقنا هذا النموذج على ثقافة الأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN)، فسيتم إنشاء شبكة من الخبراء في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN). وعليه ينبغي أن تكون تلك الشبكة قادرة على تزويد الضباط بإجابات وافية على الأسئلة ذات صلة بـالمجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) خلال فترة وجيزة. بالطبع سيكون من الأسهل بكثير تنفيذ ذلك في الدول التي تمتلك بالفعل خبراء ومراكز أبحاث كافية، ذلك لأنها ستكون شبكة محلية. ولكن ماذا عن الدول التي لا تمتلك مثل أولئك الخبراء وتلك المؤسسات؟ في هذه الحالات يكون بناء قدرات بشرية وطنية حلاً جيدًا، بيد أنه يحتاج إلى وقت ومال. وربما يمكن الحل في إنشاء شبكة عالمية. كالإنتربول أو الشرطة الأوروبية على سبيل المثال. حيث تقدم هذه الشبكات الدولية، التي يمكن الوصول إليها ٧/٢٤، معلومات الخبراء خلال فترة زمنية معقولة. وفي الغالب هذا كل ما نريده. وفي هذا العصر من الاتصالات العالمية يكون إنشاء مثل هذه الشبكة أمرًا مجديًا. وبالطبع ينبغي أن يكون حجر الزاوية للثقافة العالمية للأمن الكيميائي والبيولوجي والإشعاعي والنووي (CBRN) هو تبادل المعلومات والتوعية بالتهديدات المبنية على معرفة الخبراء وكذلك تطوير القدرة على الاستجابة. وهو ما ينبغي أن تعتبره لجنة القرار ١٥٤٠ هدفًا خلال ولايتها الجديدة.

إمكانية تقديم المنظمات الإقليمية المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠

القضية التوجيهية للاتحاد الأوروبي

لينا جريب
باحث، بمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، السويد

يعترف كل من القرارين ١٥٤٠ و١٩٧٧ بالمنظمات الإقليمية كونها أحد اللاعبين المهمين في تنفيذ الأحكام، وخاصة تلك المتعلقة بتقديم المساعدة وتلقيها وتنسيقها. ومن ثم، يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به دعم تنفيذ القرارات من خلال عدة طرق.

أولاً، يستطيع الاتحاد الأوروبي تنفيذ القرار بالكامل على أراضيه، بما في ذلك الأراضي الخارجية، مع طلب التنفيذ الكامل في الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولقد شكل التوسع في الاتحاد الأوروبي الذي زاد من خمسة عشر عضوًا في ٢٠٠٤ إلى سبعة وعشرين في ٢٠٠٧ تحديًا كبيرًا للتنفيذ في مجالات مثل ضوابط التصدير. بيد أن العديد من الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي (EU) تفتقر إلى ضوابط التصدير الكافية، لذا ظلت خارج أنظمة الرقابة على الصادرات في وقت التوسع. وعليه شكل دخولها إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU) الموحد، الذي يسمح للسلع ذات الاستخدام المزدوج بحرية الحركة، خطرًا محتملاً للانتشار النووي. وما فتئ أن أصبح سد هذه الفجوة هدفًا رئيسيًا أمام الاتحاد الأوروبي خلال العقد الماضي. من هذا المنطلق، فإن إجراء أي توسع إضافي سيشكل تحديات جديدة في عدد من المجالات ذات الصلة التي تمثل على الأقل درجة الخطورة نفسها. ومن ثم سترتبط خبرات الدول الأعضاء الجدد إلى حد كبير بالدول المرشحة في المستقبل، وربما أيضًا بالدول الأخرى التي تتلقى المساعدات. فقد أدى التوسع الناجح بالاتحاد الأوربي إلى تغيير التركيز الجغرافي للمساعدة المعنية بحظر الانتشار النووي والخاصة بالاتحاد الأوروبي في ظل اشتراط أن يتم تنسيق تدابير المساعدة بين مجموعة أكبر من الدول تمتلك مزيدًا من الموارد. وعادة ما كان يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي على أنه يمتثل للقرار ١٥٤٠، ولكن مع تفاوت التنفيذ سواء أكان جغرافيًا أو وظيفيًا. وعلى وجه الخصوص، قد لا تغطي

سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة أراضي الاتحاد الأوروبي الخارجية (وفي حالة جرينلاند، قد لا تعتبر حتى جزءًا من الاتحاد الأوروبي). ومن ناحية أخرى، فلا تغطى لائحة الاتحاد الأوروبي أو سياسته المشتركة جميع المسائل الوظيفية التي تخضع للقرار. ونتيجة لذلك، نجد أن التدابير الرامية إلى مكافحة تمويل انتشار الأسلحة النووية، على سبيل المثال، متقدمة كثيرًا في بعض الدول الأعضاء عن غيرها.

ثانيًا، يمكن للاتحاد الأوروبي المساعدة في تنفيذ القرار ١٥٤٠ من خلال تقديم الدعم السياسي والتقني والمالي للجنة القرار ١٥٤٠. وقد دعمت دول الاتحاد الأوروبي تمديد ولاية القرار ١٥٤٠ في مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٤، وأصدرت بيانات مشتركة لدعم هذه العملية. كما قدمت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساهمات المالية لدعم عمل اللجنة، ووافقت مرتين داخل المجلس على تمويل أنشطة لجنة القرار ١٥٤٠. أولاً، عام ٢٠٠٦، بهدف دعم إعداد التقارير الوطنية، وثانيًا، عام ٢٠٠٨، لدعم ضوابط التصدير. وقد ترأست بعض الدول الأعضاء مجموعات عمل داخل اللجنة، وبهذه الصفة أيضًا التزمت بتقديم موارد محلية إضافية لتنظيم الأحداث ذات الصلة. وتضمن هذا اجتماعًا ضم المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بهدف دعم تنفيذ القرار ١٥٤٠. حيث استضافت النمسا هذا التجمع عام ٢٠١٠، في حين احتفظت برئاسة الفريق العامل المعني على التعاون. وقد ساهمت ألمانيا بتمويل مشترك لإقامة مؤتمر للتوعية الصناعية العام الماضي، يوضح الدور الذي تلعبه ألمانيا كونها رئيسًا للفريق العامل المعني بتنفيذ قرار ١٥٤٠. وإجمالاً، كان الاتحاد الأوروبي من ضمن الممولين الأكثر سخاءً للجنة القرار ١٥٤٠.

ثالثًا، قد يساعد الاتحاد الأوروبي مباشرة الدول والمنظمات الدولية في تنفيذ القرار ١٥٤٠. وعلى الرغم من أن العديد من برامج مساعدات الاتحاد الأوروبي لا يتم توصيفها بمصطلح "مساعدة لدعم تنفيذ القرار ١٥٤٠"، إلا أن المساعدة المعنية بتعزيز ضوابط التصدير أو أمن الحدود بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الأمنية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) مع ذلك تقدم إفادة مباشرة في هذا الصدد. وبصرف النظر عن الأعداد الكبيرة من المشاريع الثنائية، فإن عدد برامج المساعدة الخاصة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ عمومًا محدود للغاية على مستوى كل من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي. ولا يتم تقديم الغالبية العظمى من الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ القرار ١٥٤٠ من خلال لجنة القرار ١٥٤٠، كما لا يتم تقديم تقارير عن العديد من المشاريع إلى هذا المنتدى.

وباختصار، يمتلك كل من الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الكثير من الفرص ليكون لهم تأثير إيجابي على تنفيذ القرار ١٥٤٠. ومع ذلك، لا يعتمد العمل المشترك في الاتحاد الأوروبي على الالتزام السياسي والموارد المتاحة فحسب، بل يعتمد أيضًا على إطار العمل المؤسسي داخل الاتحاد الأوروبي وعلى استعداد الدول الأعضاء لدمج عملهم بشأن هذه المسائل.

تدابير المساعدة

عرضت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المساعدة من خلال نماذج لجنة القرار ١٥٤٠، كما قدم العديد منها تقارير عن البرامج الثنائية السابقة والدعم المالي الوطني للمنظمات المعنية بمنع انتشار الأسلحة النووية مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). وكان العرض الأكثر شيوعًا للمساعدة هو تقديم الخبرة التقنية، تلاه تبادل الخبرات مع صياغة التشريعات وتنفيذها وتوضيح التزامات معاهدة حظر انتشار الأسلحة وتنفيذها وإعداد التقارير الوطنية الخاصة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ وزيادة الوعي. ومنذ عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، ساهمت معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بخبراتها في برنامج التعاون الممتد الخاص بالرقابة على الصادرات ذات الاستخدام المزدوج الذي يديره المكتب الاتحادي الألماني للاقتصاد ومراقبة الصادرات (BAFA) وتموله المفوضية الأوروبية. واتفق كل من الاتحاد الأوروبي والمكتب الاتحادي الألماني للاقتصاد ومراقبة الصادرات (BAFA) بشكل مشترك على محور عمل المشروع، واتسع النطاق الجغرافي للبرنامج ليشمل أكثر من ٣٠ بلدًا. حيث يعتمد المشروع على خمس ركائز هي: الإطار القانوني ومنح التراخيص والجمارك والوعي والعقوبات. وقد شملت الأنشطة في كل مجال الزيارات الدراسية وندوات التوعية بالصناعة والجمارك والقانون والتدريب وزيادة الوعي وحلقات عمل الإدعاء والتحقيق وإصدار الكتيبات وغيرها.

> لا يعتمد العمل المشترك للاتحاد الأوروبي على الالتزام السياسي والموارد المتاحة فحسب بل يمتد أيضًا إلى الإطار المؤسسي للاتحاد الأوروبي واستعداد الدول الأعضاء لإدماج عملهم في هذه المسائل.

وتمول مؤسسات الاتحاد الأوروبي عددًا كبيرًا من مشاريع تقديم المساعدة المتعلقة بالقرار ١٥٤٠، على سبيل المثال أمن الحدود والضمانات النووية. وقد وضعت برامج من خلال التدابير العملية المعنية بنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية التي ركزت بشكل كبير على روسيا واعتمدت في الأساس على المشاريع الهندسية وحتى مشاريع الحكم الأمنية الأكثر مرونة في الدول الأقل تقدمًا والأبعد من ذلك. وبشكل عام يمكن القول إن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تتبع نهجًا وظيفيًا وليس إقليميًا للمساعدة في منع انتشار الأسلحة النووية باستخدام عدد محدود من البرامج المتكاملة. إلى جانب حظر الانتشار النووي لأسلحة الدمار الشامل (WMD)، فإنه يتم إجراء العمل المناسب في المجالات الخاصة بمكافحة الإرهاب وتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN)، وكذلك في مجالات وظيفية أكثر تحديدًا، على سبيل المثال الاتجار غير المشروع في مواد أسلحة الدمار الشامل (WMD). وقد وجه الاتحاد الأوروبي أكبر مساهمة للمساعدة في حظر الانتشار النووي من خلال الشراكة العالمية

بمجموعة الثماني. ويعتبر قرار مجموعة الثماني بوضع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ ضمن أولوياتها الأساسية قرارًا في غاية الأهمية بالنسبة لالتزامات الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

وبشكل عام، يمكن القول أن فعالية برامج المساعدة تتعاظم عندما تُبنى على مجموعة متماسكة وواضحة من القواعد والمعايير داخل الاتحاد. حيث يسهم هذا التماسك في إشراك الدول الأعضاء في الإجراء العملي المعني بتنفيذ هذا البرنامج. ويعد التآزر الإيجابي بين تمويل الاتحاد الأوروبي والمعايير المعتمدة على مستوى الاتحاد الأوروبي والتوظيف النشط لخبرات الدول الأعضاء بمثابة تركيبة عالية الفاعلية كما يوضح برنامج المساعدة للرقابة على الصادرات. ومن ناحية أخرى، في المجالات الوظيفية حيث يفتقر الاتحاد الأوروبي إلى المعايير المشتركة، مثل تعزيز السلامة الأحيائية والأمن البيولوجي، سعى الاتحاد الأوروبي جاهدًا لخلق مشاريع خارجية مماثلة في نطاقها وعمقها لتلك الموجودة في الضمانات النووية وضوابط التصدير. وتواجه تدابير مساعدات الاتحاد الأوروبي الجارية بشأن تنفيذ القرار ١٥٤٠ مجموعة مشتركة من التحديات، تعتمد كلها على الطبيعة المجزأة للسياسات والصكوك المالية في منظمة إقليمية ما مثل الاتحاد الأوروبي (EU).

التحديات

افتقار الاتحاد الأوروبي لاستراتيجية متماسكة في المساعدة

لا يمتلك الاتحاد الأوروبي أية لائحة أو سياسة تنظم تقديم المساعدة في مجال منع انتشار الأسلحة النووية. حيث كانت أقرب سياسة متماسكة وصل إليها في مجال المساعدة في منع انتشار الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية هي استراتيجية منع الانتشار النووي لأسلحة الدمار الشامل (WMD) اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٠٣. وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية سبقت القرار ١٥٤٠ في التاريخ، فإنها تسلط الضوء على الحاجة إلى تقديم الدعم في تشجيع الرقابة على الصادرات الوطنية خارج الاتحاد وكذلك في تطبيق التزامات المعاهدات الدولية على الصعيد الوطني. وتعتبر الحاجة إلى تقديم دعم سياسي ومالي وتقني لأنظمة التحقق عنصرًا محوريًا في استراتيجية الاتحاد الأوروبي. حيث تدعم الاستراتيجية سياسة "التعددية الفعالة" التي تهدف إلى تقوية الأعراف وأطر العمل القانونية والسياسية الحالية، بالإضافة إلى دعم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كونه عنصرًا فاعلاً ومهمًا في مجال منع الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب شامل الأثر. وكمبدأ إرشادي للمساعدة في حظر الانتشار النووي المقدمة من الاتحاد الأوروبي، تم تفسير التعددية الفعالة لتُعني أنه ينبغي أن تمتد مساعدات الاتحاد الأوروبي إلى أبعد مدى ممكن عن طريق الصكوك متعددة الأطراف. وقد تم تعديل هذا النهج جزئيًا في السنوات الأخيرة. ففي الوقت الحاضر، يعتمد أكبر برنامج لتقديم المساعدات، ويتمثل في مراكز المعرفة المتفوقة الإقليمية المعنية بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) التابعة للاتحاد الأوروبي، على فكرة

الشبكات التعاونية المرنة بدلاً من صكوك القانون الدولي. ولا تتناغم هذه المراكز مع السياقات الإقليمية فحسب ولكن يدفعها في الأساس الديناميات الإقليمية. فبدلاً من تنظيم البرنامج من خلال هيئة متعددة الأطراف، خصص الاتحاد الأوروبي ١٠٠ مليون يورو لمعهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة لتنفيذ ذلك.

تخضع مساعدات الاتحاد الأوروبي للوائح التي صدرت عن مختلف الصكوك المالية في الاتحاد الأوروبي. ومن ثم فإن أية دولة تتبع بفاعلية أية سياسة تضعها خارج الصكوك الدولية الرئيسية هي دولة غير مؤهلة للحصول على المساعدة بموجب صكوك ميزانية الاتحاد الأوروبي الرئيسية المعنية بالحظرالنووي لأسلحة الدمار الشامل. ومثال على ذلك، استنادًا إلى نهج الاتحاد الأوروبي (EU)، فقد استبعدت برامج التعاون المشترك المعنية بالأمن النووي في الماضي دولاً خارج معاهدة حظر الانتشار النووي أو لا تتوافق معها. ومع ذلك تعتبر الدول التي تلتزم سياسيًا بالانضمام إلى المعاهدات أو التصديق عليها أو الامتثال أهدافًا رئيسية للمساعدة. من ناحية أخرى، اقترحت المفوضية الأوروبية في السنوات الأخيرة فتح باب المساعدة للدول غير المشمولة بهذه الصكوك. ومن ثم، فإنه في حالة تطبيق ذلك، فسوف يعتمد الاتحاد نهجًا أكثر تقنية وأقل اعتمادًا على السياسة في المساعدة.

عدم امتلاك الاتحاد الأوروبي أية ميزانية مخصصة للمساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠

لا يمتلك الاتحاد الأوروبي أية ميزانية مخصصة لتقديم المساعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. ومن ثم يجب أن توافق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإجماع الآراء على كل مساهمة مالية تقدم من ميزانية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، التي لم تكن في الماضي تكفي سوى لتغطية المشاريع حتى ثلاث سنوات. منذ عام ٢٠٠٤ خصص الاتحاد الأوروبي ٦٧٠٠٠٠ يورو لدعم عمل لجنة القرار ١٥٤٠ استنادًا إلى اثنين من قرارات المجلس. وهو مبلغ يعتبر محدودًا جدًا إذا ما قورن بالمساهمات المماثلة الخاصة باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية (٢,٣ مليون يورو) ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (١٠,٤ ملايين يورو) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (٩,٥ ملايين يورو) والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٣٣,٧ مليون يورو). إلا أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنوي متابعة قرارها بشأن تمويل تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ المنتهي عام ٢٠١٠، ولكن التقدم بطيء.

وكما أشرنا أعلاه، فإن الاتحاد الأوروبي يمتلك بالرغم من ذلك العديد من مشاريع المساعدة الأخرى المعنية بمنع انتشار الأسلحة النووية ذات الصلة بتنفيذ القرار ١٥٤٠. ولكن ثمة تحديان يقفان أمامه يتمثلان في قياس الأثر الإيجابي لهذه البرامج ومشاركة النتائج مع أصحاب المصالح المهمين في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠.

عدم تمكن الاتحاد الأوروبي من إشراك جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة

يتمثل الفهم التصوري السائد داخل الاتحاد الأوروبي في أن الدول تمتلك أفضل المعدات لمواجهة التهديدات من الجهات الفاعلة من غير الدول. وبهذا لا يستطيع الاتحاد التأكيد على هذه الوظيفة إلا من خلال تقوية دور الدولة، وخاصة وظائف الرقابة مثل وكالات الترخيص والجمارك. ومع الإقرار بوجود خطر انتشار نووي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول، لم تضم استراتيجية منع انتشار الأسلحة النووية الخاصة بالاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٣ الجهات الفاعلة المكونة من عدة دول والجهات الفاعلة من غير الدول في الجهود المبذولة لمواجهة المخاطر أو منعها. وكونها استراتيجية مركزية للدولة، فقد قللت استراتيجية ٢٠٠٣ من قيمة المساهمات الموجودة منذ فترة طويلة لدعم حظر الانتشار النووي والتي قدمتها المؤسسات المشتركة داخل الاتحاد، ولم تكن قادرة على الاستفادة الكاملة من المنظمات التقنية التابعة للاتحاد الأوروبي أو إشراك الصناعة داخل الاتحاد الأوروبي بالكامل. ومن خلال المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom)، على سبيل المثال، يمتلك الاتحاد الأوروبي خبرة طويلة في تنفيذ الضمانات النووية بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). تلك الخبرة الفريدة ينبغي أن تُدمج بشكل أفضل في برامج المساعدة. يبقى تحدٍ يقف أمام دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته يتمثل في الوصول إلى كيانات الصناعة والبحث لضمان أنهم على بينة من المخاطر والأخطار إلى جانب الاستفادة من كفاءاتهم. ورغم إقامة الدول على المستوى الفردي علاقات مع كيانات الصناعة الوطنية بشكل جيد إلى حد ما، وخاصة الكبرى منها، فإن الاتحاد الأوروبي لا يمتلك أية استراتيجية مشتركة أو برنامج تواصل مع الصناعة بشأن منع انتشار الأسلحة النووية.

علامة فارقة في تطور الرقابة على الصادرات في المكسيك

سيزار اميليانو هيرنانديز أوتشوا
بيدرو فرانسيسكو غيرا موراليس
المدير العام للتجارة الخارجية، المكسيك

صدقت المكسيك على كل وثيقة دولية تسهم في تحديد النظام العالمي المعني بحظر الانتشار النووي؛ حيث شملت هذه الوثائق ما يلي: معاهد عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما تبنت المكسيك، من خلال معاهدة تلاتيلولكو، من ناحية أخرى، إقامة أول قارة خالية من الأسلحة النووية خارج القارة القطبية الجنوبية. وغدت وديعًا لهذه المعاهدة.

من بين أبرز الوثائق الدولية التي تلتزم بها المكسيك يأتي قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ذلك القرار الذي يمثل اعترافًا صريحًا من الأمم المتحدة بالدور المخصص لأنظمة الرقابة على الصادرات باعتبارها وسيلة لمنع انتشار الأسلحة النووية. ويستمد مفهوم الرقابة على الصادرات كونه آلية فعالة للقضاء على انتشار الأسلحة النووية جذوره من الأدلة الواقعية التي تستند إليها الكيانات الضالعة في الانتشار النووي في عملها مع شبكات الشراء المعقدة والسماسرة والشركات الوهمية التي تعمل بشكل منهجي في تبادل السلع المماثلة بهدف إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

نظام الرقابة على الصادرات في المكسيك

يشمل نظام ضوابط التصدير في المكسيك اثنين من الأهداف الأساسية. أولهما تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية، وثانيهما الحد من نقل السلع - بشكل قانوني أو غير قانوني - التي يمكن استغلالها في تطوير أسلحة تقليدية أو أسلحة دمار شامل. وتتمثل الآلية المستخدمة لتحقيق هذين الهدفين في فرض الحواجز التجارية على هذه السلع من خلال إصدار تراخيص (تصاريح) التصدير على النحو المحدد في قوائم الرقابة. يذكر أن جميع الأنظمة تشترك في واقع الأمر في ثلاثة أشياء، تتمثل في: أ) تنظيم عمليات التصدير والشحن والشحن العابر وإعادة تصدير المواد التي يمكن تحويلها إلى برامج أسلحة أو أنشطة إرهابية، ب) السيطرة على عمليات تداول التكنولوجيا المتطورة، جـ) الحد من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها دون المساس بالتجارة القانونية بما في ذلك السلع المدرجة بقوائم المراقبة.

من بين أنظمة الرقابة على الصادرات يستحق اتفاق واسينار (WA) وقفة خاصة كونه يتحكم في السلع التي تمثل أفضل الفرص التجارية في المكسيك. حيث تمثل السلع الخاضعة لاتفاق واسينار (WA) الصادرات الرئيسية للصناعة التحويلية في المكسيك. ويتجلى ذلك في عدم تنسيق طلب المكسيك الانضمام إلى اتفاق واسينار (WA) في ديسمبر ٢٠١٠ من قبل مجلس الأمن القومي فحسب بل من قبل وزارة الاقتصاد أيضًا. فقد كان الانضمام إلى اتفاق واسينار (WA) هدفًا جغرافيًا سياسيًا فضلًا عن كونه فرصة تجارية. وقد وجد انضمام المكسيك إلى اتفاق واسينار (WA) سبيله القانوني بين المعاهدات الدولية التي وقعت عليها المكسيك؛ حيث إنه يمثل القانون الأعلى للبلاد وفقًا للمادة ١٣٣ من الدستور المكسيكي.

تشمل شروط الانضمام إلى واسينار ما يلي: أ) أن يمتلك البلد مقدم الطلب مصنعًا إنتاجيًا ذا قدرة تشغيلية تكفي لتصدير الأسلحة التقليدية أو السلع مزدوجة الاستخدام أو البرمجيات أو التكنولوجيات ذات الصلة؛ ب) أن يظهر هذا البلد التزامًا لا لبس فيه بالسياسات الدولية المعنية بحظر انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل؛ جـ) أن يمتلك البلد نظامًا فعَّالاً للرقابة على الصادرات معترفًا به من خلال عضوية اتفاقية واسينار (WA).

إنتاج سلع ذات تكنولوجيا عالية في المكسيك

حتى تاريخ إرسال المكسيك الالتماس الرسمي لتصبح عضوًا باتفاقية واسينار في يونيو ٢٠١١، كانت المكسيك قد زادت بقدر كبير من صادرات السلع الخاضعة للرقابة، بيد أنه لم توجد أية لوائح تنظم عمل المواد مزدوجة الاستخدام. وبات إنتاج السلع ذات الصلة بالتكنولوجيا العالية وتصديرها أحد العوامل الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد المكسيكي خلال العقد الماضي. يذكر أن هذه التجارة تمثل، في المكسيك، نحو ٤٠ في المائة من إجمالي الأنشطة التجارية في السلع المصنعة. فعلى سبيل المثال، يضم قطاع الفضاء الجوي في المكسيك ٢٣٢ شركة. ٧٢,١ في المائة منها شركات مصنعة و١٢,٢ في المائة يقدم خدمات إصلاح وصيانة و١٢,٧ في المائة يركز نشاطه على التصميم والهندسة. ويعمل بهذا القطاع أكثر من ٣٠٠٠٠ شخص في ١٧ دولة. وقد كانت حصيلته عام ٢٠١٠ ما يزيد عن ٣٢٦٦ مليون دولار أمريكي من الصادرات. وعن الوجهات التصديرية الرئيسية لقطاع الفضاء الجوي، فتتمثل في الولايات المتحدة (٧٤,٣ في المائة) وكندا (٨,١ في المائة) وفرنسا (٣,٥ في المائة) والمملكة المتحدة (٢,٧ في المائة) واليابان (١,٢ في المائة). وتنتج تسع وسبعون في المائة من صناعة الفضاء الجوي داخل المكسيك نحو التصنيع وتجميع المكونات بينما تتجه ١٠ في المائة نحو الهندسة والتصميم.

نتيجة لذلك، غدت المكسيك مشاركًا مهمًا في التجارة العالمية ذات التكنولوجيا العالية. وأصبحت فرص النمو تتزايد مع تزايد الطلب على التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأسواق الناشئة للتجارة الحرة. ومن ثم أصبح لزامًا على أية صناعة تعمل بالديناميكية التي تعمل بها المكسيك أن تزيد تدريجيًا من إنتاج السلع عالية القيمة المضافة مع التخطيط لتطويرها من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة. هذا إذا كانت تأمل في أن تظل داخل دائرة المنافسة. ومن ناحية أخرى، فإن أغلب السلع والخدمات التي تخرج عن الصناعة الراقية يمكن استخدامها استخدامًا مزدوجًا. لهذا بات من الضروري أن تضمن الحكومة المكسيكية، لدى اتخاذ خطوات إضافية، نقل هذه الأصول بأمان وتتأكد من أن وجهتها النهائية مشروعة وآمنة. وهذا هو الدور الذي تلعبه الضوابط على السلع ذات الاستخدام المزدوج بوضوح.

كما أوضحنا من قبل، فقد التزمت المكسيك بالكامل بأول شرطين قبل أن تقرر التقدم بطلب الانضمام إلى اتفاقية واسينار (WA). ومع هذا، فقد تضمن الشرط الأخير تحديات مختلفة لا سيما إنشاء نظام يعمل بالكامل مخصص لتجهيز تصاريح التصدير وإصدارها إلى جانب اعتماد اللوائح التنظيمية لدعم النظام والتوعية بالصناعة. قبل تقدم المكسيك بطلب الانضمام إلى اتفاقية واسينار (WA) لم يتم وضع لوائح تنظيمية سوى لصادرات من أنواع معينة من الأسلحة التقليدية وسلع خاصة مزدوجة الاستخدام، خاصة المواد الكيميائية والسامة والنووية، ولم تكن تطبق سوى جزئيًا. ومن ثم، برزت أهمية إنشاء نظام قوي للرقابة على الصادرات كون ذلك مهمة ضرورية إذا ما قدر لبلدنا الوفاء بالتزاماته الدولية.

باعتماد اللوائح المنصوص عليها في اتفاقية واسينار (WA) افترض أن يكون تحقيق الأهداف المرجوة ممكننًا بموجب قانون التجارة الخارجية، وبالتالي ينبغي أن تقع مسؤولية هذه المهمة على عاتق الأمانة الاقتصادية. وقد تمثل إطار العمل القانوني الذي تمخض عنه النظام المكسيكي للرقابة على الصادرات في "التوجيه الذي يستوجب الحصول على ترخيص مسبق من وزارة الاقتصاد يجيز تصدير قطع الذخيرة ومكوناتها والسلع مزدوجة الاستخدام والبرمجيات والتكنولوجيات التي يمكن تسخيرها في انتشار الأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل وتصنيعها". ذلك التوجيه الذي نشرته الجريدة الرسمية للاتحاد بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١١. ويشمل هذا التوجيه، المدمج في أربعة مرفقات، جميع السلع الواردة في قوائم الأصول التي تخضع لاتفاق واسينار (WA). تلك الأصول التي اقترنت بالـ ٣٦٠ رقمًا من الرمز الموحَّد للتعريفة بموجب قانون ضرائب تعريفة الاستيراد والتصدير العام (أو LIGIE بالإسبانية). فضلاً عن إدراج رقم تصنيف اتفاقية واسينار (WA) للرقابة على الصادرات.

ثمة تحدٍ تنظيمي آخر واجهته الحكومة المكسيكية لدى تطبيق الأنظمة الدولية للرقابة على الصادرات يتمثل في مجموعة مصطلحات التجارة الخارجية المستخدمة في المكسيك. حيث تنص المادة ٢٠ من قانون التجارة الخارجية على أنه، عند إخضاع السلع لأحد القيود أو للائحة غير متعلقة بالتعريفات، فلا بد من تعريفها بذكر رقم التعريفة والتسمية المقابلة لها. وهو إجراء سليم في جميع الحالات. ويُعرف رقم التعريفة برمز التعريف المعين بموجب قانون ضرائب تعريفة الاستيراد والتصدير العام والمحدد لكل سلعة مزمع استيرادها أو تصديرها من المكسيك وإليها. ومن ثم، تمثلت المهمة الأولى للمكسيك من مهام دمج أنظمة الرقابة على الصادرات مع القانون المحلي في تعلُّم اللغة التي تتعامل بها المنظمات.

بعد اكتمال المهمة الصعبة المتمثلة في تحديد أرقام التعريفة والتسميات الخاصة بالسلع الخاضعة للرقابة، بدأت الحكومة المكسيكية مهمة شاقة على حد سواء تمثلت في تحديد مكان تلك السلع التي أخضعت للوائح إضافية بموجب اتفاقية واسينار (WA). وقد تم الانتهاء من هذا العمل في وقت وجيز، بالنظر إلى حجم المهمة، كما تم نشره عندما تقدمت المكسيك بطلب الانضمام إلى اتفاقية واسينار (WA) بتاريخ ١٧ يونيو ٢٠١١ في فيينا. وفي وقت النشر، ركزت الاتفاقية على ثلاث قوائم من السلع الخاضعة للوائح والواردة في مرفقاتها، ألا وهي:

I. السلع مزدوجة الاستخدام

II. الأسلحة التقليدية

III. البرمجيات والتكنولوجيا

لقد أفسح هيكل التوجيه مجالاً لشروط التصنيف بموجب اتفاقية واسينار (WA) للتوافق مع تصنيف رقم التعريفة اللازم للتعريف بموجب النظام الموحد وقانون ضرائب تعريفة الاستيراد والتصدير العام في المكسيك. حيث اعتبر هذا الشكل من أشكال اللوائح حلاً مبتكرًا وإبداعيًا لمشكلة التصنيف، ذلك لأنه يسمح باعتماد هذه اللوائح ضمن لوائح وزارة الطاقة المعنية بدمج الأصول الخاضعة لرقابة مجموعة مورِّدي المواد النووية (NSG). وهو ما يتوقع حدوثه في اللوائح المنظمة للسلع الخاضعة لرقابة مجموعة أستراليا.

كذلك يقدم التوجيه تحليلًا تفصيليًا لطبيعة السلع الخاضعة للرقابة. يشمل هذا التحليل الطبيعة التقنية للسلع المخطط تصديرها ووجهتها النهائية والمستخدمين النهائيين المعتادين والاستخدامات المرجوة منها. وعليه فإنه من أجل إجراء مثل هذا التحليل وتنفيذ لوائح التوجيه على وجه العموم، أسست إحدى الوحدات الإدارية داخل الإدارة العامة للتجارة الخارجية فريقًا متعدد التخصصات. حيث أكمل فريق البحث برنامجًا تدريبيًا مكثفًا مع خبراء دوليين استعرض مخاطر الانتشار وكيفية التعرف على السلع ذات الاستخدام المزدوج التي يحتمل تحويلها للاستخدامات العسكرية. كما استعرض المعايير الدولية للرقابة على الصادرات والتجارب الدولية التي تُجرى في هذا المجال. كما تمخضت عن التوجيه لجنة الرقابة على الصادرات وهي هيئة مشتركة بين الوكالات تجمع بين الوكالات المعنية بمراقبة الصادرات في المكسيك. وقد جاء تأسيس اللجنة لتكون بمثابة منتدى للمناقشة والتشاور حول جميع جوانب هذه المسائل، ولتكون الهيئة المعنية بمراجعة قوائم السلع الخاضعة للرقابة (بالتنسيق، وفقًا لقانون التجارة الخارجية، مع لجنة التجارة الخارجية) ولتكون على وجه الخصوص هيئة المراجعة المخصصة لصادرات بعينها تعتبر حساسة أو شديدة الحساسية وذلك بناءً على طبيعة السلع والمعايير التي حددتها اتفاقية واسينار.

تعتبر آليات الرقابة على الصادرات التي حددها التوجيه، والمتمثلة في القوائم واللوائح على السلع الخاضعة للرقابة وإصدار التصاريح وعمل اللجنة، الأسس التنظيمية والإدارية التي دعمت طلب المكسيك للانضمام إلى اتفاقية واسينار. فقد وضع التوجيه مهمة نشر هذه الممارسات هدفًا رئيسيًا له. وعليه، تم تطوير برامج توعية مكثفة توضح الإجراءات الجديدة داخل الصناعة.

الخاتمة

كانت المكسيك ولا تزال عضوًا فعالاً في اتفاقية واسينار منذ يناير ٢٠١٢. وقد انضمت إلى مجموعة مورِّدي المواد النووية (NSG) في أكتوبر ٢٠١٢. وصدقت على قوائم كلتا المجموعتين في مجملها. أما الآن فتخوض المكسيك مرحلة نشر قوائم الضوابط الخاصة بمجموعة أستراليا المعنية بالاستخدام الداخلي بهدف دعم تطبيقها في تلك المنظمة.

كما سبق وأن ذكرنا، فقد سعت المكسيك للانضمام إلى اتفاقية واسينار (WA) لغرضين رئيسيين. وبناء عليه قامت أولاً: بتطويع نظامها القانوني ليتناسب مع معايير النظام الدولي للرقابة على الصادرات، بتقديم دليل ملموس على التزامها العميق بأهداف السلام العالمي والأمن الدولي. ثانيًا، أظهرت المكسيك مهارات وقدرات ضرورية ليتم النظر إليها كونها وجهة آمنة للاستثمار في القطاعات عالية القيمة المضافة وخاصة في مجال التكنولوجيا العالية.

كما أتى الالتزام بلوائح الرقابة على الصادرات أكله على نحو رائع في مجال التجارة الخارجية، حيث أتاح الفرصة للنظر إلى المكسيك باعتبارها دولة منشأ صالحة للسلع ذات التكنولوجيا العالية. فقد أدى ذلك إلى افتتاح أسواق جديدة وأتاح طريقًا للعمليات الصناعية وبراءات الاختراع والتراخيص بغرض تصنيع سلع ذات قيمة مضافة أعلى. حيث أتت أنظمة الرقابة على الصادرات هذه لتكون منبرًا لتبادل المعلومات التي تركز على الابتكار التكنولوجي لأغراض عسكرية ومدنية.

تسمح العضوية في أنظمة الرقابة على الصادرات بإحراز تقدمات تقنية في الصناعة، نظرًا لقدرة الشركات المبتكرة على شحن سلعها بأمان إلى الأسواق النامية علمًا بأن إمكانية إساءة الاستخدام (والضرر الناجم الذي

صادرات متوسطة وعالية التقنية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (٢٠١١)

تكنولوجيا متوسطة (MT):

- مواد كيميائية للاستعمال الخاص
- الآلات والمعدات والأجهزة
- آلات صناعية كهربائية
- مجموع المركبات الآلية وقطع الغيار
- الدراجات النارية ومعدات النقل
- السكك الحديدية والمعدات

تكنولوجيا عالية (HT):

- الطائرات والمركبات الفضائية
- مواد متقدمة
- أجهزة الكمبيوتر والآلات المكتبية
- معدات الاتصال
- الأدوات الطبية والدقيقة والبصرية

التصنيف	البلد	إجمالي الناتج المحلي ٪
١	ألمانيا	٪٢٨,٢
٢	كوريا الجنوبية	٪٢٧,٢
٣	المكسيك	٪١٩,٣
٤	الصين	٪١٨,٣
٥	فرنسا	٪١٣,١
٦	كندا	٪١١,٦
٧	اليابان	٪١٠,٦
٨	إيطاليا	٪١٠,٥
٩	المملكة المتحدة	٪٩,٩
١٠	إندونيسيا	٪٧,٠
١١	الولايات المتحدة	٪٥,٥
١٢	تركيا	٪٥,٢
١٣	الهند	٪٤,٠
١٤	البرازيل	٪٣,٥
١٥	روسيا	٪٣,٠

المصدر: تقرير بيانات جلوبال إنسايت، بشركة آي إتش إس، ٢٠٠٥ — تحليل حول أوضاع المكسيك (ProMéxico). البيانات بالقيمة الفعلية لدولار الأمريكي.

قد يلحق بسمعتها) ضئيلة. فضلاً عن أن زيادة الأنشطة التجارية يؤدي إلى ازدهار هذه الصناعات، وبالتالي تصبح الأنظمة حافزًا للاستثمار الخاص في البحث والتطوير في قطاعات الأعمال هذه.

إن انضمام المكسيك إلى اتفاقية واسينار (WA) هو إذًا آلية خاصة تسعى إلى احترام التزاماتنا الدولية مع تعزيز القدرات الاقتصادية لبلدنا من خلال إنتاج التكنولوجيا العالية وتصديرها. فبعد العام الأول من دمجها في النظام المكسيكي للرقابة على الصادرات، أتاحت الفرصة للشركات المكسيكية التي بصدد تنفيذ الابتكار التكنولوجي في خطوط إنتاجها لاستيراد السلع الحساسة أو شديدة الحساسية.

لا يزال النظام المكسيكي في طور الاكتمال. حيث ينبغي مواصلة أنشطة التوعية داخل الصناعة كما يتطلب تحديث قوائم السلع الخاضعة للرقابة اهتمامًا مستمرًا. ويبقى اعتراف الدول الأربعين التي تمثل جزءًا من اتفاقية واسينار بالإجماع هو الخطوة الأولى لبلادنا في هذا المجال.

تجربة الصين في التنفيذ

لي هونج
نائب الرئيس والأمين العام للرابطة الصينية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، الصين

كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن الدولي، تلتزم الصين بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، حيث تتجلى مساهمتها في تنفيذ القرار في التشريعات الوطنية الصينية إلى جانب تعاونها مع الهيئات الدولية.

التشريعات الوطنية وإنفاذها

منذ بداية القرن الحادي والعشرين، وخاصة بعد التصديق على قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، أسرعت الصين من وتيرتها في وضع القوانين واللوائح الخاصة بحظر انتشار الأسلحة النووية. حيث أنشأت الصين إطارًا قانونيًا شاملًا يتألف من قوانين وأنظمة لمنع أية عملية استيراد أو تصدير غير مصرح بها للمواد النووية والبيولوجية والكيميائية والصواريخ. وتتماشى هذه التشريعات بدقة مع متطلبات المعاهدات والاتفاقيات الدولية لحظر انتشار الأسلحة النووية والالتزامات الأخرى التي اضطلعت بها الصين. يذكر أن النسخة الثالثة من القانون الجنائي الصيني المنقح الصادر في ديسمبر ٢٠٠١ تجرم الأعمال الإرهابية التي تنطوي على استخدام المواد السامة والمشعة، وكذلك والعوامل المعدية ومسببات الأمراض. وبموجبه فإن أي تصنيع أو حيازة أو اتجار أو سرقة أو استخدام غير مشروع لمثل هذه المواد أو مسببات الأمراض بغرض "إيذاء العامة" سيجرم بعقوبة تتراوح بين السجن ثلاثة سنوات إلى عقوبة الإعدام وفقًا لدرجة الضرر أو العواقب الناتجة. في فبراير عام ٢٠١١، نص القانون الجنائي كذلك على أن من تثبت إدانته بتهمة "تهريب المواد النووية" ستوقع عليه عقوبة السجن ثلاث سنوات أو أكثر، مع دفع غرامة إضافية. وبصرف النظر عن القانون الجنائي، يتضمن قانون التجارة الخارجية وقانون الجمارك أيضًا بنودًا تجرم الاتجار أو النقل غير المشروع للمواد أو البنود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها.

تضع القوانين المذكورة أعلاه الإطار القانوني الأساسي للحكومة لتلبية التزامها بحظر انتشار الأسلحة النووية الذي يستوجبه القرار ١٥٤٠ وقرارات مجلس الأمن الدولي والاتفاقيات الأخرى متعددة الأطراف. ولضمان سن قوانين فعالة، أصدر مجلس الدولة الصيني عددًا من اللوائح التنظيمية للرقابة على صادرات المواد والعناصر النووية والكيميائية والبيولوجية والمتعلقة بالصواريخ. حيث تترك مثل هذه اللوائح آثار مماثلة لتلك الخاصة بالقانون. ذلك لأنها تمكن الجهات الحكومية والوزارات المختصة بصلاحياتها المختلفة من تنظيم أنشطة التصدير وإصدار عقوبات إدارية في حالات عدم الالتزام. تستخدم موجبات التطبيق لربط اللوائح التنظيمية ذات الصلة بالقوانين في حالة وقوع انتهاكات خطيرة. حيث يندرج في اللوائح التنظيمية الصينية جميع الممارسات العالمية مثل إدارة منح التراخيص وقوائم الضوابط وشهادتي الاستخدام النهائي والمستخدم النهائي ومبدأ القبض على الجميع. ووفقًا لآلية التسجيل، يتعين على الشركات التي ترغب في الدخول في مجال تجارة التصدير للسلع النووية والمواد والتقنيات المتعلقة بالصواريخ أن تخضع لشروط خاصة وعمليات معقدة لتقديم الطلب. وتعتبر وزارة الدولة للصناعات العلمية والتكنولوجية في الدفاع هي الهيئة المسؤولة عن منح التصاريح والموافقة على الصادرات الأكثر حساسية.

كذلك تخضع مواد كيميائية محددة لرقابة صارمة من الهيئة الوطنية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يحق سوى لعدد قليل من شركات معينة تصدير واستيراد مثل هذه المواد الخطرة. وتعتبر المواد ذات الاستخدام المزدوج هي الأكثر تعقيدًا في مجال الرقابة على الصادرات. حيث تخضع هذه الشركات لسلطة وزارة التجارة. وتعتبر مكاتب المقاطعات والبلديات هي خط الدفاع الأول ضد انتشار المواد والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج. حيث إنها مكلفة بإجراء مراجعة أولية لأي طلب يقدم للحصول على رخصة تصدير. وحيث إن وزارة التجارة هي الجهة الوحيدة المكلفة بإصدار تراخيص التصدير، فإن جميع التراخيص تكون موحدة. ومن ثم يتعين على الشركة التسجيل قبل السماح لها بتصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج، وهو ما يزيد من قوة اللوائح التنظيمية كونه يضمن أن تكون الشركات الحاصلة على سجلات تصدير مناسبة هي فقط المسموح لها بالتسجيل.

يعد إنفاذ القانون أمرًا بالغ الأهمية من أجل فاعلية نظام الرقابة. ,يكون التنسيق والتعاون بين الوكالات متكررًا وسلسًا بصفة عامة. وتلعب الجمارك دورًا في وقف عمليات النقل غير المشروع، حيث يتم استدعاء وزارة الأمن العام إذا ما خرقت حالة يشتبه فيها القانون الجنائي. كما يعمل فريق من الخبراء مكون من ثلاثين خبيرًا من مختلف الخلفيات تحت إشراف وزارة التجارة من أجل تقديم الاستشارات الفنية وتقييم المخاطر. تقدم صياغة التشريعات وتوفير الإنفاذ السليم درعًا ملموسًا ضد الاتجار غير المشروع في المواد ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل أو تهريبها.

التعاون الدولي

قد يمثل سن التشريعات وإنفاذ القانون جانبًا واحدًا للعملة، ولكن العكس يكون على القدر نفسه من الأهمية. ذلك لأن المساعدة والتعاون الدوليان من الجوانب الحاسمة للقرار ١٥٤٠. فمن خلال التفاعل النشط الثنائي والمتعدد الأطراف مع المجتمع الدولي، أدمجت الصين نفسها تدريجيًا في الجهود العالمية الرامية لحظر الانتشار النووي.

في عام ٢٠٠٤، انضمت الصين إلى مجموعة موردِّي المواد النووية (NSG)، وعلى الفور عملت على توفيق لوائحها التنظيمية الخاصة بضوابط تصدير المواد النووية والمواد ذات الاستخدام المزدوج مع اللوائح التنظيمية لمجموعة موردِّي المواد النووية (NSG). في العام نفسه، قدمت الصين طلبًا للحصول على عضوية نظام مراقبة تكنولوجيا

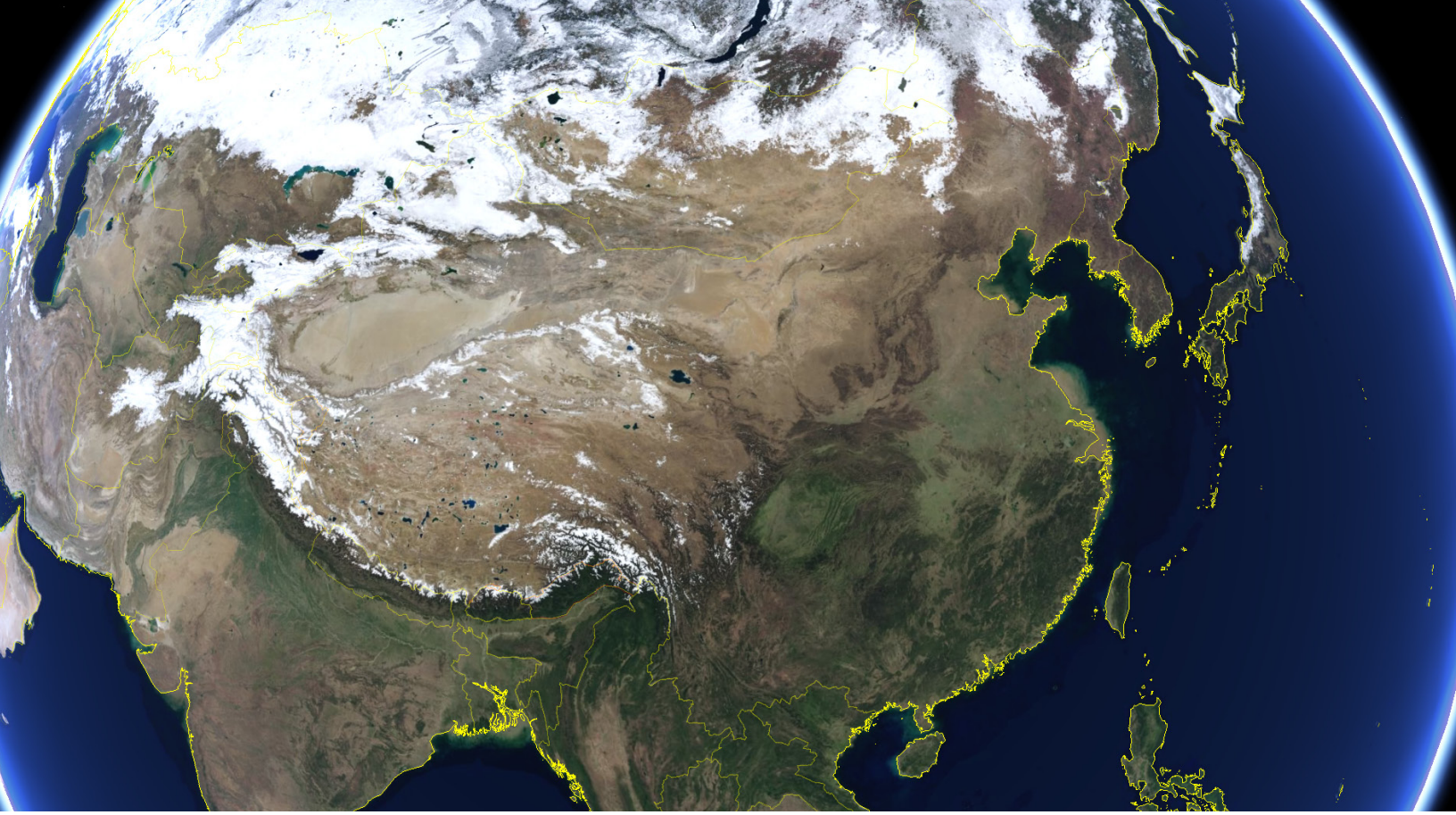

القذائف (MTCR)، وهو نظام آخر متعدد الجنسيات للتحكم في المواد والتكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ. وعلى الرغم من أن عضوية الصين لم تقبل بعد في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف (MTCR)، إلا أن اللوائح التنظيمية الصينية على المواد والتكنولوجيا المتعلقة بالصواريخ تتضمن جميع مبادئ هذا النظام، حيث تعكس قائمة المراقبة المرفقة تلك الخاصة بالنظام. وتحافظ الصين على استمرار الحوار مع هذا النظام، وكذلك مع مجموعة أستراليا واتفاق واسينار وهما نظامان يتحكمان في المواد الكيميائية والبيولوجية ذات الاستخدام المزدوج والأسلحة التقليدية بالتعاقب. ويدل هذا الحوار على استعداد الصين لتطوير العلاقات وتبادل الخبرات مع المجتمع الدولي.

كذلك يتجلى موقف الصين الإيجابي تجاه القرار ١٥٤٠ في مشاركتها الفعالة في أعمال لجنة القرار ١٥٤٠. فمن التشاور حول هذا القرار إلى تنفيذه، عملت الصين بنشاط كبير وأسهمت كثيرًا في هذه العملية. وعندما صدر القرار ١٥٤٠ في مجلس الأمن الدولي، نشرت وزارة التجارة الصينية على الفور إخطارًا على موقعها على الانترنت لتنبيه الصناعات الصينية بالقرار، وأوضحت الالتزام الذي تعهدت به الصين حياله. كما عقدت وزارة التجارة الكثير من الدورات التدريبية للصناعات الصينية لدعم الوعي بالقرار وأوضحت آثاره على الرقابة على الصادرات. كذلك تم تقديم عدد من الدورات التدريبية لموظفي الترخيص والجمارك لزيادة قدرتهم على الإدارة وإنفاذ القانون. وقد شاركت الصين في العديد من أنشطة التوعية بلجنة القرار ١٥٤٠. ففي يوليو ٢٠٠٦، على سبيل المثال، استضافت الصين حلقة دراسية مع الاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لنزع السلاح حول "تنفيذ القرار ١٥٤٠ في منطقة آسيا والمحيط الهادئ". وحضر مندوبون عن الصين ندوات مماثلة في مناطق أخرى. وفي عام ٢٠٠٦، أعربت الصين عن نيتها تقديم المساعدة اللازمة للدول الأخرى لتلبية متطلبات تنفيذ القرار ١٥٤٠. وحتى الوقت الحاضر، لا يبدو أنه قد تم تقديم أية مساعدة مالية أو تكنولوجية ملموسة، ولكن من المتوقع أن تصبح الصين أكثر نشاطًا في أعمال اللجنة.

يتم تنفيذ التعاون الثنائي على نطاق واسع في مجال بناء القدرات وسياسة الرقابة على الصادرات. حيث ساعد التعاون بين الجمارك الصينية ووزارة الطاقة الأمريكية مسؤولي الجمارك الصينية في زيادة قدراتهم على تحديد المواد الحساسة ذات الاستخدام المزدوج في عملية التخليص الجمركي. واستمر هذا التعاون لأكثر من خمس سنوات. وقد لعب التعاون دورًا مهمًا للغاية ليس فقط في بناء القدرات، ولكن أيضًا في إيلاء أولوية كبيرة لحظر الانتشار النووي ضمن العمل اليومي للجمارك الصينية. وزاد إيقاف ضباط الجمارك الصينية مؤخرًا للكثير من التحويلات غير المصرح بها من المواد الخاضعة للرقابة بناء على تقييماتهم الخاصة لها من حيث خطر انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن أحدًا لا يربط علنًا بين القدرة المتزايدة للجمارك الصينية والتعاون الثنائي، إلا أن مساهمته لا يمكن إنكارها، وربما يتم الكشف عنها مع تعمق التعاون. يذكر أن الصين تناقش الآن برنامج جديد للتعاون مع الاتحاد الأوروبي لزيادة التفاهم المتبادل وتبادل الخبرات المتعلقة بالرقابة على الصادرات، ابتداءًا من سن التشريعات إلى إنفاذها. ويعكس البرنامج تغير طبيعة الصين من بلد يسعى إلى مكاسب فردية إلى بلد يسعى إلى التبادل والمساعدة المشتركة.

التحديات والفرص الماثلة أمام الصين

في ضوء تمديد ولاية قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠، يتعين على الصين أن تستعرض بعناية مؤسساتها الخاصة وعلاقاتها مع العالم من حيث حظر الانتشار النووي. وهذا هو الوقت والمكان المناسبان

للصين للاستفادة من صورتها باعتبارها قوة صاعدة، ومن الفهم الموسع المشترك للعالم بهدف تشجيع إجراء عملية إصلاح عادلة وموضوعية ومتوازنة لنظام حظر الانتشار النووي الدولي.

يتعين على الصين أن تسعى بنشاط أكبر لتنفيذ نظام الرقابة على الصادرات المحلية للوفاء بالتزامها بموجب القرار ١٥٤٠، على أن تكون الخطوة الأولى هي إدخال تحسينات على تشريعاتها وتنظيماتها للرقابة على الصادرات. إلى جانب هذا، لا يزال التعليم العام في مجال حظر الانتشار النووي والرقابة على الصادرات لا يزال غير مُرضٍ إلى حد كبير. ومن ثم فإن هناك حاجة للتنسيق المتطور بين الوكالات الحكومية من أجل معالجة هذه المسألة. حيث تستلزم المساحة الشاسعة للأراضي الصينية والعدد الهائل من الشركات حملة توعية عامة قوية إلى جانب جهود مستدامة وثروة من الموارد.

لا يزال إنفاذ القانون هو الحلقة الأضعف فى نظام مراقبة الصادرات في الصين. ذلك لأن إنفاذه يتطلب استثمارًا طويل الأجل. وتعد الموارد البشرية جزءًا لا يتجزأ من قطاع الإنفاذ. ومن المشجع أنه قد تم تدريب المزيد والمزيد من موظفي الجمارك وتعريفهم بنظام الرقابة على الصادرات. ولكن هناك حاجة إلى نهج منظم في هذا الصدد. فإضافة منهج دراسي إلى الرقابة على الصادرات حول السلع الحساسة ذات الاستخدام المزدوج في مدارس الجمارك وغيرها من الجامعات الصينية هو أمر جدير بالدراسة. كذلك يتعين على الصين مراجعة نهجها في تبادل المعلومات الاستخباراتية فيما يتعلق بحظر الانتشار النووي. يذكر أن الالتزام بالشفافية في التحقيق في حالات عدم الالتزام أو الانتهاك وإصدار العقوبات بشأنها يساعد كثيرًا على رسم صورة إيجابية للصين في مجال حظر انتشار الأسلحة النووية وكذا في تحسين علاقاتها مع الدول الغربية.

الخاتمة

يستند الموقف الصيني تجاه القرار ١٥٤٠ وكذلك تجاه حظر الانتشار النووي بمعناه الواسع إلى علاقتها مع العالم. حيث تنظر الصين إلى الالتزام بحظر الانتشار النووي على أنه مسؤوليتها باعتبارها قوة عالمية صاعدة وتدرك أيضًا أن حظر الانتشار النووي يتماشى مع مصالحها الخاصة. ولكن تحتاج الصين إلى بيئة سلمية من أجل التنمية فضلاً عن أ انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديدًا واضحًا للسلام والاستقرار الإقليمي والعالمي. كما تعلق الصين أهمية كبيرة على قوة الإقناع، وبالتالي تربط بشكل وثيق المواقف والسلوك المسؤول فيما يتعلق بحظر الانتشار النووي مع صورتها من وجهة نظر العالم.

من ملاحظاتي الشخصية، أجد أن للسياسة الصينية في حظر الانتشار النووية عدة مزايا. حيث إن اقتراح الصين لمعالجة كل من أعراض الانتشار النووي وأسبابه الجذرية يدعو إلى اتباع نهج متوازن لحظر الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا المتطورة. ويعد هذا النهج جذابًا للغاية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، بيد أن الصين لم تتمكن من اتخاذ أية خطوات أو اقتراحات ملموسة لتحويله إلى حقيقة واقعة. وفي مجال تنفيذ القرار ١٥٤٠، يمكن للصين تحقيق الاستفادة الكاملة من تعاون المجتمع الدولي لممارسة سياسة خارجية أكثر استباقية، والأخذ بزمام المبادرة لتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

تنظر الصين إلى الالتزام بحظر الانتشار النووي على أنه مسؤوليتها باعتبارها قوة عالمية صاعدة، وتدرك أيضًا أن حظر الانتشار النووي يتماشى مع مصالحها الخاصة.

تقنيات الكشف عن المواد النووية

دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠

هوبان. أ. جاواديا
مدير بالإنابة
كيمبرلي كويبل
محلل برامج
مكتب الكشف النووي المحلي
وزارة الأمن الوطني الأمريكية

تعتمد وزارة الأمن الوطني الأمريكية (DHS) نهجًا متعدد الجوانب ومتعدد الطبقات لمنع عمليات الاقتناء والتصنيع والنقل غير المشروع للمواد والأجهزة الإشعاعية والنووية وكشفها والتصدي لها. وتستند القدرة على مواجهة التهديد النووي أساسًا إلى ثلاثة عوامل حاسمة، هي: الاستخبارات وإنفاذ القانون والتكنولوجيا. ولزيادة القدرة على كشف التهديدات النووية وردعها وحظرها، يطبق مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) التابع لوزارة الأمن الوطني الأمريكية تكنولوجيا الكشف على عمليات استخباراتية تتم من خلال موظفين مدربين تدريبًا جيدًا في مجال إنفاذ القانون والسلامة العامة.

الهيكل العالمي للكشف عن المواد النووية

ضمن السياق العام لجهود الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات النووية، تقع على عاتق مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) مسؤولية فريدة في وضع هيكل عالمي شامل للكشف عن المواد النووية (GNDA) وتطبيق عناصره المحلية. ويعمل مكتب الكشف النووي المحلي على الوفاء بهذه المسؤولية وذلك بالتنسيق مع إدارات ووكالات وشركاء دوليين آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، يطور مكتب الكشف النووي المحلي قدرات تقنية محسنة للكشف عن المواد النووية ويصنف أداء أنظمة الكشف من خلال أنظمة قوية للاختبار والتقييم وينفذ البحث والتطوير التحويلي على تقنيات الكشف المتقدمة. كما يعمل مكتب الكشف النووي المحلي على تحسين إدماج البرامج التقنية الأمريكية للبحث الجنائي النووي.

يُعَرَّف الهيكل العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية بأنه شبكة متكاملة من أجهزة الاستشعار والاتصالات السلكية واللاسلكية والأفراد مع ما يدعمهم من عمليات تبادل المعلومات والبرامج والبروتوكولات التي تكشف عن المواد النووية والإشعاعية الخارجة عن التحكم الرقابي وتحللها وتقدم عنها تقارير. ومع ذلك، فإن التحدي الأساسي يكمن في تعزيز آليات التنسيق والتنفيذ بين العديد من البرامج والأصول والقدرات التي تسهم في أنشطة الكشف عن المواد الإشعاعية والنووية والاستجابة لها، وذلك لتحقيق أفضل استفادة من الأفراد والمعدات والمعرفة المتاحة.

إن تنسيق مكتب الكشف النووي المحلي للهيكل العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية يمتد عبر مسارات متعددة لدعم جهود مختلفة لتحقيق الأمن النووي والحد من المخاطر. وباعتبارها خط الدفاع الأول، تركز التحسينات الأولية على الأمن النووي وجهود الكشف على الحماية المادية عند مصدر هذه المواد. ومع ذلك، تركزت الجهود اللاحقة لتطوير قدرات أوسع للكشف على نشر أصول الكشف عن المواد النووية والإشعاعية وقدراتها في النقاط الرسمية للدخول (POEs) أو الخروج، وعلى طول الحدود بين النقاط الرسمية للدخول. وشكلت عمليات الانتشار الثابتة إلى حد كبير هذه العمود الفقري للهيكل الأوليّ العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية، وتركز على المسح بحثا عن المواد النووية والإشعاعية للبضائع، والمركبات والمشاة.

شاحنة تمر عبر بوابة رصد الإشعاع. تستخدم هذه الأجهزة لحراسة الحدود والمنشآت النووية.

مواصلة العمل على تعزيز الهيكل العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية يسلط الضوء على الدور الحاسم لإنفاذ القانون المحلي، فضلاً عن الحاجة إلى مرونة أكثر في نشر قدرات الكشف عن المواد النووية والإشعاعية لتنظيم أصول وقدرات عمليات الكشف والبحث إلى جهد موحد لمنع الإرهاب النووي. ولا تقل الحلول التقنية التي يتم تطويرها لتحسين الكشف عن المواد النووية والإشعاعية أهمية عن الأفراد المدربين تدريبًا جيدًا والذين يشغلون أنظمة كشف المحسنة هذه. ويدعم مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) تطوير قدرات الكشف عن المواد النووية على المستوى الفيدرالي ومستوى الولاية والمستوى المحلي؛ لتشمل التوعية والتدريب والتمرين ونشر المعدات. وتزيد العناصر المتنقلة وخفيفة الحركة لعمليات الكشف من القدرة على الاستجابة للمستويات المتصاعدة من التهديد أو إشارات الاستخبارات بتركيز أصول الكشف على الحظر الفعال.

التعاون والتنسيق الدولي للكشف عن المواد النووية

يعمل مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) على تقاسم بحوث وتطوير التكنولوجيا والتدريب واستخدام أفضل الممارسات للكشف عن المواد النووية عبر الحدود. وباعتباره جزءًا مهمًا من هذا النهج، جنبًا إلى جنب مع نظرائنا في حكومة الولايات المتحدة، يتعاون مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) تعاونًا ثنائيًا ومتعدد الأطراف في المجالات ذات الاهتمام المشترك لدعم وتطوير قدرات كشف المواد النووية والإشعاعية.

وتعد جهود برنامج تقييم الاتجار غير المشروع في المواد الإشعاعية +١٠ (ITRAP+10) مثالاً ممتازًا على هذا التعاون الدولي في قدرات الكشف عن المواد الإشعاعية والنووية. إن برنامج اختبار (ITRAP+10) هو شراكة تجمع بين مركز الأبحاث المشتركة التابع للاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية والولايات المتحدة لتقييم أنظمة الكشف المتاحة تجاريًا وفقًا لمجموعة متناسقة من المعايير الدولية. ويستكمل برنامج (ITRAP+10) مشروعًا طموحًا لاختبار ما يقرب من ١٠٠ نظام للكشف عن المواد النووية موزعة على تسع فئات تتراوح بين الأجهزة اليدوية للكشف (الصغيرة نسبيًا) إلى الأنظمة الثابتة (الأكبر حجمًا) الموجودة عند نقاط الدخول. وتؤدي نتيجة هذا التقييم الدقيق إلى اتخاذ البلدان لقرارات أكثر استنارة في تحديدها لأولويات استثمارها في تقنيات الكشف عن المواد الإشعاعية والنووية.

كما يدعم مكتب الكشف النووي المحلي الجهود متعددة الأطراف لتحسين الهيكل العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية بالانخراط مع البلدان الشركاء حاليًا ومستقبليًا في تطوير القدرة على الكشف عن المواد النووية. وفي إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي (GICNT)، وهي شراكة بين خمس وثمانين دولة مشاركة وأربعة مراقبين دوليين بما في ذلك وكالة الطاقة الذرية، قاد مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO)

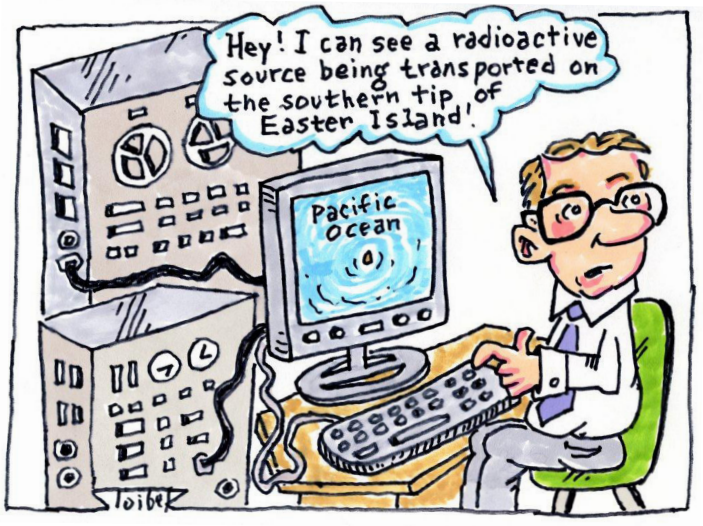

جهود وضع المبادئ التوجيهية واستخدام أفضل الممارسات لهياكل الكشف عن المواد النووية. حيث ترفع هذه المبادئ التوجيهية - التي وضعها الفريق العامل المعني بالكشف عن المواد النووية التابع للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي - فعالية أفضل الممارسات في الجهود المحلية للولايات المتحدة -فضلاً عن أفضل الممارسات التي أنشأتها البلدان الشريكة لنا - لتعزيز قدراتنا على الكشف عن المواد النووية والإشعاعية على الصعيد الوطني، وتجعلها أكثر استنارة. وكجزء من هذا الجهد التعاوني، يقود مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) تركيز المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي على سلسة من أربعة مجلدات من المبادئ التوجيهية تحت عنوان *تطوير هيكل الكشف عن المواد النووية*. وتوفر هذه الوثائق إطارًا للدول التي تطور أو تعزز برامجها وقدراتها في مجال الكشف عن المواد النووية. حيث يساعد هذا العمل على دعم العوامل الثلاثة المتمثلة في، إنفاذ القانون والاستخبارات والتكنولوجيا من خلال تطوير استراتيجيات فعالة لتصميم هياكل الكشف عن المواد النووية ونشر المعدات وإجراء عمليات فعالة تركز على الكشف عن المواد النووية.

الجيل الحالي من تقنيات الكشف عن التهديدات النووية

يعد التكامل بين الاستخبارات وإنفاذ القانون والتكنولوجيا أمرًا ضروريًا لبناء هيكل فعال للكشف عن المواد النووية. ففي الولايات المتحدة، يتولى مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) مسؤولية إجراء عمليات بحوث وتطوير (R&D) قوية، وتوصيف الجيل الحالي والمستقبلي من تقنيات الكشف عن المواد النووية والإشعاعية واختبارها وتقييمها واقتنائها.

وقد قدمت التغيرات المهمة في التكنولوجيا على مدى العقد الماضي فرصًا لإدماج أفضل لكشف المواد النووية في عمليات مكافحة الإرهاب. فقبل ثلاثين عامًا، كان تحديد نوع المادة المشعة المكتشفة يتطلب أخصائيي مختبرات ومعدات كبيرة معقدة. إلا أنه منذ ذلك الحين، ساهم التقدم في مجال الحوسبة والاتصالات وتطور الخوارزميات والأجهزة في إحداث ثورة في تكنولوجيا الكشف. وأتاحت هذه التطورات التقنية في مجال الكشف عن المواد النووية والإشعاعية إمكانية تطبيق استراتيجيات ونهج للكشف عن المواد النووية كانت في الماضي تعتبر غير مجدية من الناحية الفنية.

تتضمن التقنيات السائدة والمنتشرة حاليًا للكشف عن المواد النووية ما يلي:

- الأجهزة الشخصية للكشف عن الإشعاع (PRDs)، وهي وسيلة أولية "يمكن إرتداؤها" للكشف عن المواد النووية والإشعاعية لدعم مهمة الكشف عن المواد النووية. وتستخدم في بعض الأحيان باعتبارها "مصيدة" للكشف عن وجود الإشعاع، وبعد ذلك يتم جلب أجهزة كشف أقوى لتأكيد وجود الإشعاع وتحديد مصدره. وتقدم الإصدارات الأحدث من هذه الأجهزة قدرات طيفية مناسبة لتحديد نظائر المواد النووية والمشعة. إن الحجم المدمج للأجهزة الشخصية للكشف عن الإشعاع يجعلها مثالية للمشغلين على خط المواجهة مثل موظفي الجمارك وحماية الحدود أو موظفي خفر السواحل في الولايات المتحدة، وكذلك القائمون على خدمات إنفاذ القانون الفيدرالي وقانون الولاية والقوانين المحلية والقبلية.

- الأجهزة اليدوية للتعرف على النظائر المشعة (RIIDs) هي أنظمة محمولة مصممة للكشف عن المواد والمصادر المشعة وتحديدها. حيث يشتري المكلفون بإنفاذ القانون أو الخبراء الفنيون أنواعًا مختلفةً من الأجهزة اليدوية للتعرف على النظائر المشعة وينشرونها ويستخدمونها في مختلف المختبرات ونقاط الدخول ونقاط التفتيش وكذلك من أجل تنفيذ العمليات المتنقلة.

- غالبًا ما تكون الأجهزة المحمولة ظهرًا للكشف عن الإشعاع، والتي تأتي في غلاف يمكن حمله ومزودة بحمالات لحملها على الكتف، قادرة على الكشف عن كل من أشعة جاما وانبعاثات النيوترونات. وبعضها يكون قادرًا على تحديد نظائر مشعة معينة. وتستخدم مثل هذه الأنظمة كل من أوضاع التشغيل السرية أو العلنية، كما تستخدم عمومًا للمساعدة في البحث عن المواد النووية والإشعاعية.

- أجهزة رصد الإشعاعات عند المداخل (RPMs) هي أجهزة كشف كبيرة مستقبلة، تتألف عادة من تولوين البولي فينيل (PVT) للكشف عن أشعة غاما والهيليوم-٣(^{3}He) للكشف عن النيوترونات. حيث يكون بإمكان أجهزة رصد الإشعاعات عند المداخل أن تفحص وسائل النقل الكبيرة مثل: السيارات والشاحنات مع السلع وغالبًا ما توجد عند نقاط التفتيش أو نقاط الدخول والخروج المعينة رسميًا (مثل: موانئ الحاويات البحرية). ومن الناحية التشغيلية، تفحص أجهزة رصد الإشعاعات عند المداخل والتي تحتوي على تولوين البولي فينيل وجود الإشعاع وغالبًا ما يقترن استخدامها باستخدام أنظمة الأجهزة اليدوية

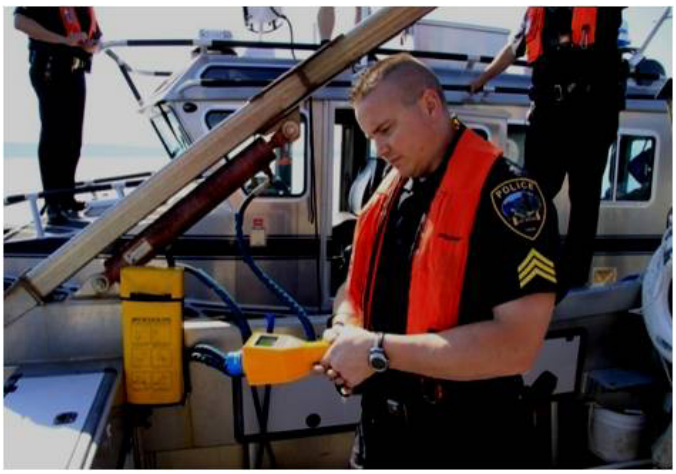

إلى اليمين: فحص الأمتعة بحثًا عن الإشعاع. إلى اليسار: نظامان للكشف عن الإشعاع: أحدهما مركب على مركبة (الصورة بالأعلى)، والثاني محمول يدويًا (الصورة بالأسفل).

المحمولة للتعرف على النظائر المشعة في وضع فحص ثانوي للتمييز بين المواد المشعة طبيعية المنشأ أو الإشعاعات المشروع استخدامها في المجال التجاري. وهناك إصدارات أحدث من أجهزة رصد الإشعاعات عند المداخل تتمتع بالقدرة على التحديد الطيفي وتستخدم مواد بديلة للكشف عن النيوترونات (بخلاف الهيليوم-٣) (non-^{3}He).

- الأجهزة المتحركة والمتنقلة للكشف عن الإشعاع عمومًا تستخدم مواد كاشفة مستشعرة لوجود أشعة غاما، على سبيل المثال، تولوين البولي فينيل أو يوديد الصوديوم جنبًا إلى جنب مع مجموعات من عدادات الهيليوم-٣ ^{3}He للكشف عن النيوترونات. وتوضع إما في مركبات أو مقطورات أو غيرها من الحاويات التي يمكن نقلها فيها. ويمكن استخدامها لمراقبة منطقة ما أو البحث فيها أو في عمليات نشر مؤقتة أخرى، مثل أن تكون بين نقاط الدخول الرسمية، أو في نقاط التفتيش الداخلية.

- توظف أنظمة التصوير الإشعاعي الأشعة السينية أو أشعة غاما لتصوير الحاويات والمركبات والتعرف على الأجسام الشاذة في محتوياتها. وهي قادرة على الكشف عن وجود الدروع التي تخفي وجود المواد النووية والإشعاعية. وتتم مراجعة الصور بشكل فردي، وبالتالي فإنها قد تتطلب وقتًا ومهارة للتأكد من الأجسام الشاذة التي قد تدل على وجود سلع مشتبه بها.

- هناك تقنيات أخرى مثل التحليل الطيفي عالي الدقة بأشعة جاما والأجهزة الكبيرة (أكبر من المحمولة يدويًا) للكشف عن الطيفية وأجهزة رصد الطيفية عند المداخل وأجهزة الكشف عن النيوترونات وغيرها من الأجهزة الأخرى موجودة حاليًا قيد الاستخدام لكنها محدودة الانتشار.

وقد أولى مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) قدرًا كبيرًا من الاهتمام للتصدي لتحديات الكشف الفعال عن التهديدات من خلال إجراء المزيد من البحوث والتطوير والاختبارات وتوصيف التقييم. وتوفر التقنيات

المذكورة أعلاه قدرات للكشف عن نطاق معين من التهديدات وهي غير مكلفة نسبيًا، كما يسهل استخدامها وصيانتها.

الجيل القادم والنظم المتقدمة

لتحقيق المزيد من التقدم في أداء أجهزة الكشف وفي تشغيلها، يستنتج مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) احتياجات البحث والتطوير (R&D) من تحليل الفجوات المحتملة في الهيكل العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية، وكذلك من القيود المعروفة على التكنولوجيا. ويسعى مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) إلى التغلب على أي قيود تقنية لإدخال تحسينات على أداء أنظمة الكشف عن المواد النووية مع الحد من أعبائها التشغيلية، بما في ذلك تكاليف دورة حياة الأنظمة أو تكاليف صيانتها. ويدرس التحليل وعمليات البحث والتطوير التي يقوم بها مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) سبل تطوير المفاهيم التشغيلية وصقلها، على سبيل المثال عن طريق ربط أجهزة الكشف ببعضها على شبكات وتحديد مصادر الإشعاع أو تتبعها - سواء الثابتة أو المتحركة. حيث ستتيح المزيد من الابتكارات والتحسينات تحسينًا مستمرًا في الطرق التي يتم بها نشر أجهزة الكشف واستخدامها.

يركز مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) جهدًا كبيرًا على أحدث التقنيات التي يتم تطويرها سواء في المختبرات أو بيئات المحاكاة بهدف إنشاء إمدادات من الأنظمة الجديدة المحتملة لاستخدامها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، سهل العمل المتطور في تجربة ربط أجهزة الكشف على شبكات من خلال نظام أجهزة استشعار الإشعاع الذكية (IRSS) في تحسين تقدير الحالة وتحسين القدرة على الكشف عن التهديدات، وتحديد نوعها وتحديد موقعها وتتبعها عبر أجهزة استشعار موزعة المسار. حيث ستحسن تجربة التكنولوجيا المتقدمة لنظام أجهزة استشعار الإشعاع الذكية (IRSS) القدرة على كشف مصادر الإشعاع وتحديد مكانها والتعرف عليها من خلال دمج البيانات من عدة أجهزة محمولة للكشف عن الإشعاع. ونظام أجهزة استشعار الإشعاع الذكية (IRSS) عبارة تجربة لنظام أجهزة كشف الإشعاع متصلة مع بعضها البعض تدمج بيانات الإشعاع والبيانات المكانية والزمانية من أجهزة الاستشعار المحمولة الصغيرة بهدف تحسين الأداء العام للنظام وتوفير قدرة أقوي على الكشف.

الأنظمة المستقبلية

كما ذكر أعلاه، فإن نظام أجهزة استشعار الإشعاع الذكية (IRSS) هو طفرة تقنية تربط شبكيًا مجموعة من الأجهزة المحمولة للكشف عن الإشعاع. وباستخدام نظام الشبكات، يمكن لنظام أجهزة استشعار الإشعاع الذكية أن يحدد بثقة عالية وجود المواد المشعة ومكانها ونوعها في منطقة ما بسرعة ودقة أكثر مما تستطيع مجموعة من أجهزة الكشف المفردة. ويقوم البرنامج بإنشاء بنية شبكات قوية ومرن، مع نظم متطورة لخوارزميات دمج البيانات والتي تجمع المعلومات من العديد من أجهزة الكشف. ويقدم برنامج نظام

جهاز يدوي للكشف عن المواد النووية أثناء استخدامه.

أجهزة استشعار الإشعاع الذكية (IRSS) خاصية البحث المتقدم وقدرات الرصد عبر منطقة تغطية واسعة وفي بيئات تشغيلية صعبة.

وفي خطوة إلى الأمام، سوف تحسن تقنيات الجيل القادم بالتأكيد من الطريقة المستخدمة حاليًا لنشر أجهزة الكشف عن الإشعاع وتشغيلها، لكن التكنولوجيا ما هي إلا جزءًا واحدًا فقط من هذا التحدي. هذا وسيواصل مكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) استكشاف الفرص المتاحة للجمع بين التكنولوجيا والعمليات والبروتوكولات المناسبة من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية في أجهزة وأنظمة الكشف. يعد الجمع بين إنفاذ القانون وجهود الاستخبارات والمعلومات المبلغة عن التهديدات وتقنيات الكشف أحد الأهداف الرئيسية لمكتب الكشف النووي المحلي (DNDO) في تنسيق الهيكل العالمي الشامل للكشف عن المواد النووية وتنفيذه. حيث سوف يواصل تعزيز القدرة على الكشف عن المواد الإشعاعية والنووية في لعب دور حاسم في نجاح تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠، ذلك لأنه يتعلق بمواجهة التهديدات التي يمثلها كل من انتشار الأسلحة النووية، والإرهاب النووي.

مواجهة التهديدات غير التقليدية

دور الاستشارات في عدم الانتشار

إلسا شراير وإيلجا إم بنسن
آي بي للاستشارات، بلجيكا

يوصي التقرير الأخير الصادر عن لجنة القرار ١٥٤٠ (S/2011/579 في ١٤ سبتمبر ٢٠١١) بتعاون كل من اللجنة والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مع الأوساط الأكاديمية والصناعة والمجتمع المدني حسبما تقتضي الحاجة، وذلك بالسير وفق نهج طويل الأجل يسهم في التنفيذ الوطني لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. ولكن مع الأسف لم يفعل الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات الخاصة ولا سيما الاستشارية منها في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ بشكل كافٍ حتى الآن. حيث يمكن أن تعود التقنيات الفريدة التي تستخدمها الشركات الاستشارية الخاصة بما تتضمنه من عدم تحيز ضمني وكفاءة بفائدة كبيرة لدى وضع قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ حيز التنفيذ.

التهديدات غير التقليدية: المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNE) بآسيا

يعتبر تحقيق الأمن في جنوب شرق آسيا أولوية من الأوليات. لهذا السبب قررت آي بي للاستشارات تنظيم مؤتمر أطلق عليه اسم "التهديدات غير التقليدية": المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) بآسيا لعام ٢٠١٢." عُقد هذا المؤتمر في بانكوك بتايلاند، حيث كان أول وأكبر مؤتمر ومعرض ونشاط يقام في مكان فريد في آسيا يهتم بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe). وقد جمع الحدث بين الخبراء والمستخدمين النهائيين وواضعي السياسات والعاملين بالصناعة وموظفي المشتريات الذي لم يفدوا من منطقة جنوب شرق آسيا فحسب، بل أتوا كذلك من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

في اليوم الأول للحدث، أقيمت حلقة عمل ما قبل المؤتمر في سفارة مملكة هولندا ببانكوك. وقد كانت حلقة العمل ملتقى لأصحاب المصالح الذين يشاركون بنشاط في تبادل الآراء حول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) بجنوب شرق آسيا. كما اجتمع مندوبون من أستراليا وكمبوديا والصين والهند وإندونيسيا

حلقة عمل سابقة لانعقاد المؤتمر بسفارة مملكة هولندا في بانكوك

واليابان وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وتايلاند وهولندا وفيتنام والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومندوبون من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) والإنتربول ومركز أسلحة الدمار الشامل (WMD) بمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) لمناقشة التحديات الرئيسية التي تمثلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في منطقة جنوب شرق آسيا وللاتفاق كذلك على الحلول الممكنة.

أثناء حلقة العمل، يتم طرح الأسئلة الرئيسية على الحاضرين التي تركز علي ما تم إنجازه وعلى الإمكانيات المتاحة لتحسين السياسات والقدرات الحالية. وخلال جلسة لتبادل الأفكار، اتفق المندوبون على وضع قائمة بالتحديات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في منطقة جنوب شرق آسيا. وكانت الأولوية التي احتلت أعلى نسبة بين المشاركين في حلقة العمل هي الحاجة إلى تحسين إدراك الحكومات للتهديدات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) مع إقناع هذه الحكومات بوضعها ضمن أولوياتها. وهو ما يمكن تحقيقه، على سبيل المثال، من خلال تعريف التهديدات المشتركة المتفق عليها على أنها مشكلات تتعلق بمفهوم "الصحة العامة" أو قضايا خاصة بمشكلة "مكافحة التهريب"، وبالتالي فرض مقياس خاص بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) على هذه التهديدات.

تبرز ثاني أعلي أولوية في إنشاء "وكالة إقليمية" متعددة الجنسيات في جنوب شرق آسيا للقيام بدور قيادي في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe). حيث إنه لا توجد حاليًا أية وكالة في المنطقة تتطرق إلى هذه المسألة على وجه التحديد. ويجب أن يكون لمثل هذه الهيئة تصور متفق عليه حول المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe). ثمة أولوية أخرى ذات صلة تتجلى في التماس المساعدة والتعاون الدوليين بهدف تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe). ومن هذا المنطلق، ينبغي تحسين التعاون بين الوكالات وعبر الحدود.

هناك أولوية أخرى ملحة حددها أصحاب المصالح الإقليمية برزت في الحاجة إلى إشراك القطاع الخاص. فخلال المناقشات حول هذه الأولوية، بات من الواضح أنه ينبغي تسخير جميع الموارد ذات الصلة بهدف التصدي لخطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) في جنوب شرق آسيا. ولكنه، حتى الآن، لم يتم معرفة الدور المنتظر من القطاع الخاص بالشكل الكافي. ويعتبر دمج القطاع الخاص في الوفاء بشروط قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ خطوة منطقية أقرها آخر تقرير صدر عن لجنة القرار ١٥٤٠. وطرحت الأفكار حول تطويع القطاع الصناعي الخاص الذي يتراوح بين صناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) والتركيز على احتياجات الإنتاج في جنوب شرق آسيا/المحيط الهادئ، وكذلك حول زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الصناعة بهدف المساعدة في رفع الوعي المجتمعي بمخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe). ومن الملاحظ تقدم سنغافورة إلى حد ما في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يسهم مترو سنغافورة بنشاط في تعليم العامة من خلال إشراك الركاب في التدريبات وتوزيع المواد التعليمية التي توضح ما يجب القيام به في حالة وقوع حادث ناتج عن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe).

> وكانت الأولوية التي احتلت أعلى نسبة بين المشاركين في حلقة العمل هي الحاجة إلى تحسين إدراك الحكومات للتهديدات التي تشكلها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) مع إقناع هذه الحكومات بوضعها ضمن أولوياتها.

كانت القيمة المضافة التي تنتج عن إدماج الصناعات الخاصة في مواجهة تهديدات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) هي *الفكرة المهيمنة* على التهديد غير التقليدي: المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) بآسيا. ولم تكن الثقة لتنشأ بين جميع الأطراف وتتمخض عنها أفكار جديدة إلا من خلال ضم مجموعة كاملة من أصحاب المصلحة في مجال صناعة المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN). جدير بالملاحظة أن تنظيم المؤتمر تم بواسطة حزب مستقل لم يكن مجبرًا على القيام بهذا العمل بموجب أية خطة تنفيذ. كما لم يكن بتكليف من طرف خارجي. بل على العكس تمامًا. فقد بادرنا بتنظيم هذا المؤتمر لما رأيناه من حاجة أصحاب المصالح إلى العمل المشترك والعمل علي تضافر الجهود.

منافع العمل مع الخبراء الاستشاريين

يمكن الاستفادة من الدور الموضوعي للشركات الاستشارية الخاصة بشكل أكبر في تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠. ففي حين تولي الدول اهتمامًا جزئيًا وقد تقدم المنظمات غير الحكومية مهمتها

الأعضاء الحضور المشاركون في الحدث المعني بالمخاطر غير التقليدية: المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) بآسيا لعام ٢٠١٢ .

بشيء من المثالية، تقبع الشركات الاستشارية في وضع أفضل يهيئها للعمل وتقديم الخدمة بطريقة "ذكية" (SMART). ذلك لأنها محددة وقابلة للقياس وسهلة المنال وملائمة وتأتيك في الوقت المناسب.

اعتاد الاستشاريون على العمل في صورة "طرف ثالث". حيث تدرب معظمهم على العمل في بيئة عمل معقدة تضم أصحاب مصالح متعددين ذوي اهتمامات مختلفة. ومن ثم، فإنه لضمان استمرار الشركات الاستشارية في بيئة تنافسية شرسة، يلزمها القدرة على التكيف السريع مع المستجدات والاحتياجات التي يفرضها عليها عملاؤها. وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة وسرعة البديهة والإبداع. ويتميز عمل الشركات الاستشارية في أنها موجهة للنتائج وبالتالي ليس من الضروري التركيز علي سير العملية. وبالفعل تُعرف الشركات الاستشارية باستخدام تقنيات وطرق بديلة من أجل تحقيق أهدافها.

ثمة سوء فهم كبير يرتبط بالشركات الاستشارية ألا وهو التكلفة. فالكثير من الحكومات تعتقد أن تكلفة الاستعانة بالشركات الاستشارية باهظة أو أنها علي الأقل أكثر من المنظمات غير الحكومية (NGO) والمعاهد الحكومية والأوساط الأكاديمية. ولكنها مجرد خرافة، تم تداولها أكثر من مرة، ولكنها مبالغ بها وببساطة مضللة. فعادةً ما تعمل الشركات الاستشارية نظير التكلفة نفسها أو نظير ثمن بخس أقل من نظائرها من المنظمات غير الهادفة للربح. حيث إن الكفاءة والتكنولوجيا الإبداعية والمنهجيات والدافع على العمل في حدود الميزانية خصائص تجعل من الشركات الاستشارية اختيارًا فعالاً من حيث الأداء والتكلفة.

البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT)

يعتبر البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) نموذجًا جيدًا تستخدمه الشركات الاستشارية فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. حيث انبثق البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) عن "الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالتنفيذ الوطني لالتزامات عدم الانتشار النووي" التي أقيمت في جاهورينا بالبوسنة والهرسك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٠٩ تحت رعاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW). وقد صمم البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) من أجل تطوير نهج أكثر تكاملاً وأكثر شمولية بغرض تنفيذ التدابير الرامية إلى الحول دون انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في غرب البلقان. حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير استراتيجيات وطنية شاملة لتحسين وتعزيز القدرة علي مواجهة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD). كذلك يهدف إلى اتباع أفضل المعايير والممارسات الدولية والمحلية لمساعدة أصحاب المصالح في الوفاء بالتزاماتهم.

عند التعرض إلى خطر انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe)، عادة ما تتجه أنظار البعض إلى مشاكل الحماية (عدم الانتشار) والأمن (خطر التطرف

الفريق أركان حرب/ كاليرمسوك يقدم كلمة ترحيب في المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe).

والإرهاب) والسلامة (الحوادث). ومن ثم يتخذ البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) نهجًا متكاملاً من خلال دمج الجهود في المجالات الثلاثة. ويعتبر هذا النهج نهجًا وظيفيًا، حيث طورت آي بي للاستشارات أسلوبًا استشاري يُستخدم في مجالات أمنية متعددة، تشمل حماية البنية التحتية الأساسية ومنع الانتشار النووي وإدارة الأزمات الناتجة عن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) إلى جانب تأمين خطوط الطيران. ومن منظور الشركات الاستشارية، فإن برامج الدعم الدولية تفتقر إلى منهجية منظمة (ولكننا لا نعني بذلك التلميح إلى أنها ليست منظمة) في حين يعتبر البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) منهجية منظمة بالكامل، حيث يمكن رصد وتقييم وإعادة كل خطوة به. في البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT)، يستند الفحص إلى مفهوم الوظائف المختلفة التي يحتاجها كل بلد لتنفيذ وتحقيق أهداف معينة.

تم تطوير منهجيات ونماذج وأدوات لإدارة نهج متعدد الأوجه يضم أصحاب مصالح متعددين في إحدى بلدان الوجهة في جنوب شرق أوروبا ألا وهي البوسنة والهرسك. أما عن النتائج والتوصيات (سواء العامة أو الخاصة بمنطقة معينة) فيتم استخراجها من المشروع الاستدلالي بالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين. ويمكن للبلدان الأخرى استخدام تلك الأدوات فيما بعد للاستعانة بها في تطوير أنظمة متكاملة لمنع الانتشار النووي (السياسات والبنية التحتية والآليات والإجراءات) إلى جانب تشجيع التنسيق الإقليمي لهذه التدابير.

نظرة مستقبلية

كذلك يمكن أن يعود النهج الإقليمي للبرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) في غرب البلقان بمنفعة كبيرة على دول جنوب شرق آسيا. حيث بات هذا جليًا خلال حلقة العمل التي أقيمت في بانكوك. فعلى الرغم من كون الدول مسؤولة عن الوفاء بمتطلبات قرار مجلس الأمن ١٥٤٠، فإن أغلب الحلول المقترحة المتعلقة بالمنطقة ككل، تتجنب الاعتماد على الرؤية الوطنية وحدها. وعليه فإن الخطوة الأولى والمنطقية ليستمر العمل في المنطقة تتمثل في تحديد جميع الوكالات ذات الصلة بصناعة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe). بعد ذلك، يمكن إنشاء شبكة معترف بها تضم نقاط الاتصال ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في جنوب شرق آسيا بما يحقق الاستفادة من المبادرات الحالية مثل تلك التي تديرها الوكالة المعنية بالحد من المخاطر التي تهدد نظام الدفاع بالولايات المتحدة إلى مراكز المعرفة المتفوقة التابعة للاتحاد الأوروبي. وهذا من شأنه أن يضع أساسًا لجهود ملموسة وأكثر وضوحًا لمواجهة مخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في المنطقة وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

يمكن أن تستفيد الجهود المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ ودعم منع انتشار الأسلحة النووية على وجه العموم بشكل كبير من الممارسات التي تستخدمها الشركات الاستشارية. فبالجمع بين الحياد ووجود دافع للوصول إلى نتائج ملموسة باستخدام تقنيات ونهج جديدة يمكن تعزيز الجهود العالمية الرامية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية مع تحقيق نتائج ملموسة بتكلفة أقل.

> عادة ما يتجه البعض إلى المشاكل المتعرفة بالضمانات والأمن والسلامة. يتخذ البرنامج التنفيذي لمكافحة أعمال الإرهاب التي تستخدم الأسلحة النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية (IPACT) نهجًا متكاملاً من خلال دمج الجهود في المجالات الثلاثة.

وتعتبر الأحداث مثل المؤتمرات والتدريبات الصغيرة ضرورية لتعزيز ومواصلة الحوار حول الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في منطقة جنوب شرق آسيا. كما يعتبر بناء الثقة والتفاهم المتبادلين ضروريًا للتصدي لمخاطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) في إحدى المناطق التي إذا ما تزعزع استقرارها بفعل واقعة كبيرة (أو حادث) ناتجة عن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) سينعكس بالضرورة على الاستقرار في باقي أنحاء العالم. ولكن لا يمكن أن تنمو تلك الثقة ويتم التفاهم إلا من خلال الحوار المفتوح والصريح والمتواصل والتعاون متعدد الأطراف. وهنا يأتي دور الأحداث والمؤتمرات سالفة الذكر، حيث تقدم أداة الاختيار لتحقيق هذه الأهداف بحذافيرها. جدير بالذكر أنه في هذا العام في كوالا لمبور، ستتولى آي بي للاستشارات وجامعة الدفاع الوطني في ماليزيا جمع أصحاب المصالح بالإقليم لمناقشة التقدم المحرز في مجال التعاون الإقليمي والوقوف على التحديات الجديدة. وعليه، ندعوكم للانضمام إلينا للحصول على إصدار ٢٠١٣ من دليل المخاطر غير التقليدية: المؤتمر المعني بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات شديدة القوة (CBRNe) بآسيا.

إعلان تارنوف بشأن تطوير التعاون الدولي لتعزيز السلامة الكيميائية والأمن وتعزيز الثقافة العالمية حول الأمن الكيميائي

ديمتري نيكونوف
باحث
من مركز التجارة العالمية والأمن

وضع إعلان تارنوف في التحضير للاجتماع الدولي للسلامة الكيميائية والأمن والذي عقد في تارنوف، بولندا في الفترة من ٨ إلى ٩ نوفمبر عام ٢٠١٢. وكان الاجتماع، الذي حضره أكثر من ٢٠٠ مشارك من ٥٦ دولة ومنظمة دولية وكيانات صناعية وأكاديميون ومنظمات غير حكومية هو الحدث العالمي الذي ضم أصحاب مصلحة متعددين والأول من نوعه لمناقشة السلامة الكيميائية والقضايا الأمنية مع المراعاة الواجبة لأهميتها بالنسبة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، حيث كان الأساس المنطقي وراء هذا الاجتماع هو تعزيز الاعتراف واسع النطاق بالأهمية العالمية للسلامة والأمن في مجال صناعة وتجارة المواد الكيمائية. لتدابير السلامة والأمن هدف مشترك يتمثل في حماية الأرواح البشرية والمجتمع والبيئة في حين أن ثقافة السلامة الكيميائية والأمن هي أداة فعالة لتحقيق استدامة هذه التدابير.

يرحب الإعلان بإنشاء المركز الدولي للسلامة الكيميائية والأمن (ICCSS) في تارنوف ويدعو الشركاء الوطنيين والدوليين للتعاون مع المركز لبناء القدرات وتدريب الكوادر وتبادل أفضل الممارسات وتوثيق التعاون بين أصحاب المصلحة.

وتعبر الوثيقة - التي يمكن الاطلاع على ملخصها أدناه - عن جهد رائد في تعزيز التعاون الدولي في مجال السلامة الكيميائية والأمن وفي رعاية الثقافة في مجال الأمن الكيميائي على نطاق عالمي.-

معترفًا بأهمية الصناعة والأنشطة الكيميائية المتنامية، على الصعيد العالمي، يدعو الإعلان إلى زيادة أهمية السلامة الكيميائية والأمن في تنمية المواد الكيميائية وإنتاجها وبنيتها التحتية وسلسلة توريداتها. وتعد السلامة الكيميائية والثقافة الأمنية الراسخة والمتآزرة أحد المكونات الرئيسية لتحقيق هذا، حيث تضمن أن تتمكن القوى العاملة في جميع مراحل دورة التصنيع الكيميائي من فهم أفضل ممارسات السلامة والأمن وتوظيفها استباقيًا وأن تتم حماية الحياة البشرية والبيئة على نحو كافٍ. كما يدعو الإعلان جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والمنظمين والكيانات الصناعية والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام للمساعدة في تعزيز السلامة الكيميائية والثقافة الأمنية بهدف تنسيق أنشطتهم على الصعيدين الوطني والدولي.

يدعو الإعلان جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الحكومات والمنظمين والكيانات الصناعية والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام من أجل المساعدة في تعزيز السلامة الكيميائية والثقافة الأمنية، ولتنسيق أنشطتهم على الصعيدين الوطني والدولي.

مصنع تارنوف للكيماويات هو الشركة الرائدة في بولندا لصناعة اللدائن الهندسية والأسمدة المعدنية والمواد الكيميائية.

كما يقترح الإعلان ما يلي:

١. توسيع نطاق السلامة الكيميائية والأمن خارج الموقع وتعزيز تحسين الثقافة لجميع أصحاب المصلحة.

٢. تحسين أمن سلسلة التوريد لجميع مكونات دورة الإنتاج الكيميائي.

٣. تشجيع البلدان والمنظمات على تعزيز ودعم السلامة الكيميائية والأمن على الصعيدين الوطني والإقليمي من خلال برامج مخصصة ومراكز التميز وتدابير التنظيم الذاتي الصناعي المصممة خصيصًا.

٤. تقديم مكان دولي – من خلال المركز الدولي للسلامة الكيميائية والأمن (ICCSS) – لبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات والتدريب، والتعاون بهدف تحسين معايير وثقافة السلامة والأمن في جميع أنحاء العالم.

٥. مساعدة البلدان النامية في تحسين واستدامة السلامة الكيميائية والأمن من خلال المساعدة في تقييم الاحتياجات وتوليد الموارد وتسهيل المساعدة الخارجية إذا اقتضى الأمر.

٦. العمل مع القطاع الخاص عند الضرورة من خلال شراكات القطاعين العام والخاص.

٧. الإشراك النشط لمجتمع البحوث والمؤسسات الأكاديمية لرفع وعيهم بالسلامة والأمن وطلب المشورة من أجل تحسين السلامة وتنفيذ الأمن.

٨. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة.

٩. العمل على تحسين السلامة الكيميائية والثقافة الأمنية على مستوى المنشأة والصناعة والبلد والمنطقة وعلى الصعيد الدولي.

للاطلاع على النص الكامل للإعلان، ولمزيد من المعلومات حول المركز الدولي للسلامة الكيميائية والأمن (ICCSS) والاجتماع المعني بالسلامة الكيميائية والأمن الرجاء زيارة الموقع: http://www.iccss.com.pl/events/international-meeting/background-materials-and-presentations.

فيينا تستضيف منتدى المجتمع المدني لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠: فرص المشاركة

رونالد شتورم
الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية، النمسا

إيلينا سوكوفا
مركز فيينا لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها، النمسا

استضافت الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا منتدى بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. حيث نظمت اللجنة التوجيهية للمنتدى هذا التجمع. وعقدت الدورة لمدة ثلاثة أيام في مركز فيينا الدولي في الفترة من ٨ إلى ١٠ يناير ٢٠١٣.

اعتمد هذا الحدث على أساس دعم النمسا السابق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠. حيث عملت فيينا منسقًا لمجموعة لجنة القرار ١٥٤٠ المعنية بالتعاون مع المنظمات الدولية. حيث إنه أثناء عضويتها في مجلس الأمن للأمم المتحدة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، وبعد انتهائها، واصلت النمسا دعم عمل اللجنة والمساهمة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠. وقد شملت التغييرات الأخيرة في المشهد المؤسسي في فيينا إضافة مركز فيينا لنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية ومكتب فيينا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (UNODA) إلى المنظمات الدولية الموجودة بالفعل في فيينا المتمثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) و منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) والمعهد العالمي للأمن النووي (WINS). وعززت الإضافات الجديدة من الكتلة الحرجة الراهنة من الخبرة والموارد المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠، وفي الوقت نفسه يسرت عقد الاجتماعات في فيينا.

على لسان المشاركين

"جاء عقد المنتدى في الوقت المناسب رفعًا للوعي ومبادرةً للتوعية، حيث مكن منظمات المجتمع المدني من تحقيق فهم أفضل لأدوارها ومسؤولياتها".

السفيرة جيلان علام
المجلس المصري للشؤون الخارجية، مصر

تم عقد أول منتدى للمجتمع المدني والمعني بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ على خلفية من تزايد الاعتراف بدور المجتمع المدني في دعم تنفيذ الدول لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. وقد عقد هذا الحدث لحشد المزيد من الدعم لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تحديدًا من خلال دمج المجتمع المدني على نحو أكمل في الجهود الوطنية والدولية الرامية لتحقيق أهداف هذا القرار. وكان من المتصور أن يكون المنتدى عبارة عن اجتماع لتقييم المساهمات التي قدمتها جماعات المجتمع المدني المختلفة لصالح قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ ولتبادل أفضل الممارسات وتحديد مجالات والاتفاق على صيغ محددة من أجل مشاركة ومساهمات أكثر فعالية. لهذا، تم تصميم الاجتماع لتسهيل التفاعل وتشجيع التعاون في المسائل المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية وبين جماعات المجتمع المدني مثل الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والجمعيات الخيرية والمنظمات الإقليمية غير الحكومية.

شهد المنتدي أول لقاء يتم وجهًا لوجه بين أعضاء مجموعات المجتمع المدني من خلفيات ومستويات متنوعة من المشاركة في الأنشطة المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠. حيث شارك فيه أفراد من خمس وأربعين منظمة للمجتمع المدني وسبع منظمات دولية. بالإضافة إلى ذلك، حضر عدد من ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصفتهم مراقبين. وكان التمثيل الجغرافي متنوعًا جدًا، حيث تضمن مشاركين من آسيا وشمال إفريقيا والجنوب الإفريقي وشرق أوروبا وغربها والشرق الأوسط والأمريكتين.

افتتح السفير ألكسندر كمنت - من الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا - منتدى المجتمع المدني. وقد تضمن الجزء الافتتاحي رسالة فيديو من الممثلة السامية للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح أنجيلا كين التي نقلت رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة إلى المشاركين في المنتدى. ورحبت السيدة إيلينا سوكوفا، المديرة التنفيذية لمركز فيينا لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية (VCDNP)، بالمشاركين نيابة عن اللجنة التوجيهية للمنتدى، وهي هيئة مؤلفة من ممثلين عن الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا ومركز هنري ل. ستيمسون ومركز ومعهد الدراسات الأمنية بالجامعة الوطنية في ماليزيا ومؤسسة منع انتشار الأسلحة النووية من أجل الأمن العالمي (NPSGlobal) والمعهد البولندي للشؤون الدولية ومؤسسة ستانلي ومكتب فيينا التابع لمكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (UNODA) ومركز التحقق من البحوث والتدريب والمعلومات ومركز فيينا لنزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية (VCDNP).

على لسان المشاركين

"لقد حضرت العشرات من المؤتمرات على مدى العقدين الماضيين، ويمكنني أن أقول بثقة إن المنتدى كان - إلى حد بعيد - واحدًا من أكثر الاجتماعات فعالية من حيث التواصل".

البروفيسور مصطفى كيبار أوغلو
جامعة أوكان، تركيا

استعرض الفريق الأول أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وحالة تنفيذها، والتحديات المرتبطة بها. وقدمت السيدة دانا بيركنز، وهي خبيرة في لجنة القرار ١٥٤٠، والسيد نيكيتا سميدوفيتش، من مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (UNODA) عروضًا تقديمية. وأبرز كلا المتحدثين فرصًا للمشاركة يعززها تمديد عمل لجنة القرار لمدة عشر سنوات.

بعد يوم الافتتاح، تضمن حفل الاستقبال الذي تم برعاية مؤسسة ستانلي خطبة للسيد كيبس نيدرلوف وهو مسؤول رفيع المستوى في قمة الأمن النووي وخطبة للسيد مايلز بومبر ممثلاً عن مركز جيمس مارتن لدراسات منع الانتشار النووي والفريق العامل المعني بالمواد الانشطارية. وناقش كل متحدث المبادرات الحالية المتعلقة بعملية قمة الأمن النووي وأهمية القمم بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ وأساليب زيادة مشاركة المجتمع المدني في منع انتشار الأسلحة النووية. وقد ذَكّر حدث جانبي المشاركين في المنتدى بتهديدات أسلحة الدمار الشامل والجهات الفاعلة من غير الدول والأخلاق ومنع انتشار الأسلحة النووية وأهمية رفع الوعي وبناء القدرات للتصدي إلى هذه التهديدات.

أتاح نقاش المائدة المستديرة الذي عقد في اليوم الثاني للمنتدى فرصةً للمشاركين لطرح أفكار للجهود التعاونية وتوسيع النقاش لشرائح مختلفة من المجتمع المدني والمساهمة في سد الثغرات والتصدي للتحديات التي تواجه تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠، حيث كان عمق وتنوع المعارف والخبرات في قاعة المؤتمرات مواتيًا جدًا لتوليد اقتراحات محددة من المنظمات المشاركة.

وأبرز الاجتماع المجالات الرئيسية التالية التي يمكن أن يدعم فيها المجتمع المدني المبادرات ذات الصلة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ والتي تمثلت فيما يلي: زيادة الوعي والتوعية والخبرات التقنية والعلمية والتعليم والتدريب ونشر أفضل الممارسات ورصد وتقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

أتاح المنتدى للمشاركين فرصة لتقديم خبراتهم للآخرين ومناقشة المشروعات التعاونية الممكنة بما في ذلك تلك التي تتضمن مجالات مختلفة من الخبرة إلى جانب التعرف على المجموعات والمنظمات الأخرى التي لها اهتمامات ومبادرات مشابهة. وتمكن المشاركون ممن لهم خبرة أكبر في عمل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ من تبادل معارفهم مع القادمين الجدد مع الاستفادة من الأفكار والمقترحات الجديدة من المجموعات حديثة العهد بهذا المجال ومن المنظمات التي لها مجالات مكملة من الخبرة. وتم اقتراح عدد من المشروعات وفرص التعاون الملموسة ومناقشتها خلال الأيام الثلاثة للمنتدى.

لتعزيز التواصل والتعاون وتسهيل زيادة المشاركة، رأى المشاركون إنشاء آليات للتواصل المنتظم بين مختلف أصحاب المصلحة وبين مجموعات المجتمع المدني. وتم تقديم موقع على الانترنت مكرس للقضايا المتعلقة بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ الذي تبناه مركز ستيمسون بدعم من مؤسسة ستانلي ليكون منصة لهذا. ومن ثم، يمكن لدليل القرار ١٥٤٠ وهي مجلة طرحت مؤخرًا ومقرها في جامعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية أن يسد فجوة التواصل بين الجماعات المختلفة في المجتمع المدني وأن يساعدهم على أن يكونوا أصحاب مصلحة في القرار ١٥٤٠ بصورة كاملة.

أقر المشاركون أن المنتدى قدم ما هو أكثر بكثير من مجرد تقاسم المعلومات والخبرات. حيث أتاح فرصة أساسية للتواصل. حيث استمر تبادل الأفكار الجماعي إلى ما بعد الدورات الرسمية والأحداث الجانبية ومناقشات المائدة المستديرة واجتماعات المجموعة. حيث استمر التفاعل في الجلسات الخاصة، والمناقشات الجماعية، ورسائل البريد الإليكتروني المتبادلة بعد الإنتهاء الرسمي للمنتدى.

جاء الدعم المالي للمنتدى من وزارة الشؤون الأوروبية والدولية بالنمسا ومكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمم المتحدة (UNODA) وحكومتي الولايات المتحدة والنرويج ومؤسسة ستانلي.

هذا وسيتم تقديم لمحة أكثر تفصيلاً حول المنتدى ونتائجه وخطواته التالية في العدد القادم من دليل القرار ١٥٤٠.

على لسان المشاركين

"كانت المناقشات في المنتدى ذات جودة عالية كما كانت تفاعلية ومثمرة. وآمل أن يتم عرض أحداث مماثلة في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN) وتمكين منظمات المجتمع المدني في منطقتنا من أن تحذو حذوها".

البروفيسور نورملي بن مسلم
جامعة ماليزيا القومية

على لسان المشاركين

"قدم المنتدى رسالة واضحة تفسر لماذا وكيف يجب على كل مواطن التصدي للتهديدات والتحديات التي تمثلها أسلحة الدمار الشامل والإرهاب".

د. إيرينا تشيرنيك
معهد كازاخستان للدراسات الاستراتيجية

العنوان	الوصف	التاريخ	الراعي	المكان
بناء السلام ٢٠١٣: Pacem in terris (at 50)	تتضمن "كبار العلماء وواضعي السياسات والممارسين لمناقشة موضوعات مثل حقوق الإنسان اليوم والتنمية والسياسة العسكرية والمصالحة والبيئة والسلام".	من ٩ إلى ١٠ أبريل ٢٠١٣	الشبكة الكاثوليكية لبناء السلام	واشنطن العاصمة
المؤتمر الدولي حول النظم الفعالة للتنظيم النووي	يهدف إلى دعم اللوائح التنظيمية للمنشآت النووية وتسليط الضوء على السلامة والأمن والثقافة والتعاون الدولي والاتصالات والشفافية.	من ٨ إلى ١٢ أبريل ٢٠١٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)	أوتاوا، كندا
الاستجابة لجميع المخاطر ٢٠١٣	اجتماع دولي للخبراء في المجالات ذات الصلة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية (CBRN) وطب الكوارث وإدارة حالات الطوارئ. يهدف إلى توسيع مجال مهارات المشاركين وتعزيز الاستعداد لأولئك الذين من واجبهم الاستجابة لحالات الطوارئ ذات الصلة.	من ١٦ إلى ١٧ أبريل ٢٠١٣	مجلة CBRNE العالمية، بالاشتراك مع إنتربرايز أيرلاند، شبكة بحوث الأمن الأيرلندية (Serenity)، وقوات الدفاع الأيرلندية Oglaigh na) (hEireann	دبلن، أيرلندا
المؤتمر الثالث لاستعراض اتفاقية الأسلحة الكيميائية (CWC)	مناقشة دور اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز السلم والأمن الدوليين، وكذلك قياس مدى الالتزام العالمي باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC).	من ٨ إلى ١٩ أبريل ٢٠١٣	منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)	لاهاي
معرض مكافحة الإرهاب	مؤتمر يجمع خبراء في مجال مكافحة الإرهاب معًا من أجل "تحديد الاستراتيجيات التشغيلية وللمساعدة في تشكيل السياسة المستقبلية في الاجتماع السري الآمن للمؤتمر".	من ٢٤ إلى ٢٥ أبريل ٢٠١٣	الجمعية الدولية للبصريات والضوئيات (SPIE)	أوليمبيا، لندن
استشعار المتفجرات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية	يستعرض ويناقش التكنولوجيات الناشئة في مجال البصريات والضوئيات وتطبيقها على مجال الأمن. ويضم عددًا من المتحدثين الرئيسيين من أجل "تقديم أحدث لمحة عامة عن البعثات الحكومية ذات الصلة بهذه الصناعة".	من ٢٩ أبريل إلى ٣ مايو ٢٠١٣	الجمعية الدولية للبصريات والضوئيات (SPIE)	بالتيمور، ميريلاند، الولايات المتحدة
مؤتمر ومعرض الرعاية المسؤولة	ندوة للخبراء بهدف إرساء أفضل الممارسات في الصناعات الكيميائية. ويهدف المؤتمر إلى بناء "عملية القوية لثقافة سلامة عمليات الشركات والمنتجات ونظمها وتدابيرها لرفع أداء مؤسستك".	من ٥ إلى ٨ مايو ٢٠١٣	المجلس الأمريكي للكيمياء	ميامي، فلوريدا
الندوة الدولية الحادية عشرة المعنية بالحماية من المواد الكيميائية وعوامل الحرب البيولوجية	سوف تركز على مجموعة واسعة من الموضوعات بما فيها: منع انتشار الأسلحة الكيميائية/البيولوجية والتوعية بالصناعة الطبية وتقنيات الاكتشاف.	من ٣ إلى ٥ يونيو ٢٠١٣	الوكالة السويدية لبحوث الدفاع، القوات المسلحة السويدية، كلية الدفاع الوطني	ستوكهولم، السويد

الأحداث المهمة

العنوان	الوصف	التاريخ	الراعي	المكان
التهديدات غير التقليدية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات (CBRNe) إسرائيل	سيركز الحدث على "النهج الإسرائيلي لمواجهة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمتفجرات (CBRNe) ومكافحة الأجهزة التفجيرية يدوية الصنع (C-IED)". وسيجمع خبراء في المقام الأول من الولايات المتحدة وإسرائيل من ذوي الخلفيات في "الحكومة والجيش والقوات الخاصة".	من ٤ إلى ٦ يونيو ٢٠١٣	آي بي للاستشارات	تل أبيب، إسرائيل
اللجنة التحضيرية للدورة الأربعين لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)	ستركز على إعداد مسارات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)، فضلاً عن التنفيذ العام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.	من ١٣ إلى ١٤ يونيو ٢٠١٣		فيينا، النمسا
المؤتمر الدولي السنوي السابع عشر المعني بالاقتصاد والأمن	سلسلة من المحادثات وحلقات العمل ستغطي "مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالاقتصاد والاقتصاد السياسي للصراع والسلام والنفقات والأمن العسكري والتسلح".	من ١٤ إلى ١٥ يونيو ٢٠١٣	معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) بالتعاون مع منظمة خبراء اقتصاديين من أجل السلام والأمن	ستوكهولم، السويد
مؤتمر العلوم والتكنولوجيا لعام ٢٠١٣ لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)	يهدف المؤتمر إلى "الاستفادة من الابتكارات العلمية والتكنولوجية من أجل التحقق من الامتثال للمعاهدة" فضلاً عن "تعزيز التطبيق العلمي على نطاق أوسع للبيانات المستخدمة للتحقق من حظر التجارب النووية".	من ١٧ إلى ٢١ يونيو ٢٠١٣		فيينا، النمسا
المؤتمر الوزاري الدولي المعني بالطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين	سيركز على: "دور وجدوى الطاقة النووية في التنمية المستدامة بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ وتلبية الاحتياجات المتزايدة للكهرباء العالمية وحالة وتوقعات الطاقة النووية في المستقبل بما في ذلك أهمية السلامة النووية والأمن باعتبارها شروطًا لازمة للطاقة النووية والجوانب الفنية المختلفة المتضمنة في تطوير الطاقة النووية".	من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ٢٠١٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)	سان بطرسبرج، روسيا
المؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي: تعزيز الجهود العالمية	مؤتمر تم تنظيمه بهدف: "إعادة النظر في خبرة المجتمع الدولي والإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجال تعزيز الأمن النووي، من أجل تعزيز فهم النهج الحالية للأمن النووي في جميع أنحاء العالم وتحديد الاتجاهات وتوفير منتدى عالمي لصناع القرار وكبار المسؤولين لصياغة وجهات النظر حول الاتجاهات والأولويات المستقبلية للأمن النووي".	من ١ إلى ٥ يوليو ٢٠١٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)	فيينا، النمسا
التهديد غير التقليدي: التهديدات غير التقليدية الناتجة عن المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والمواد شديدة القوة (CBRNe) آسيا ٢٠١٣	مؤتمر يتناول التهديدات من انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والأسلحة شديدة القوة (CBRNe). حيث سيتضمن "حلقات عمل تدريبية تفاعلية وشرح مباشر لمنتجات وجوائز مكافحة التهديد غير التقليدي الناتج عن استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والأسلحة شديدة القوة (CBRNe)".	من ٢٤ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣	آي بي للاستشارات	كوالا لمبور، ماليزيا

الأحداث المهمة

العنوان	الوصف	التاريخ	الراعي	المكان
الندوة الدولية السنوية الخامسة المعنية بالأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية: الاتجاهات والحلول المستقبلية	ستتطرق إلى "الاتجاهات والأدوات والفرص الجديدة في مجال تنفيذ السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي". كما ستتضمن "خبراء دوليين متميزين وتستعرض الموضوعات والأفكار الرئيسية حول آخر الأبحاث والتقنيات والبرامج الاستراتيجية حول هذا الموضوع".	من ٩ إلى ١١ أكتوبر ٢٠١٣	علم الأحياء الدقيقة السريرية مستشفى ل. ساكو التابعة لجامعة ميلانو المتخصصة في علم الأحياء الدقيقة السريرية بالتعاون مع الجمعية الأوروبية للسلامة البيولوجية (EBSA) وبدعم من رئاسة مجلس الوزراء الإيطالية ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية	ميلانو، إيطاليا
المؤتمر السنوي السادس والخمسون للسلامة البيولوجية	سيتناول التحديات التي تواجه تنفيذ الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. سيضم فرقًا وعروضًا توضح إجراءات أفضل الممارسات، فضلاً عن منتجات وخدمات جديدة.	من ١٧ إلى ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣	منظمة السلامة البيولوجية الأمريكية	كانساس سيتي، ميزوري
المؤتمر الدولي لسلامة وأمن المصادر المشعة: الحفاظ على التحكم العالمي المتواصل في المصادر طوال دورة حياتها	"يستعرض التقدم المحرز في التنفيذ على الصعيد العالمي لمدونة القواعد والمتطلبات والمبادئ التوجيهية الواردة في المنشورات ذات الصلة في سلسلة معايير الأمان للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) وسلسلة الأمن النووي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) منذ مؤتمر بوردو في عام ٢٠٠٥. كما يتبادل الخبرات والدروس المستفادة والممارسات الجيدة ويناقش التحديات والمعوقات المتبقية فيما يتعلق بضمان سلامة وأمن المصادر المشعة طوال دورة حياتها".	من ٢٧ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠١٣	الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)	أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

فريق خبراء لجنة القرار ١٥٤٠

الموقع: http://www.un.org/en/sc/1540/committee/expert-group.shtml
البريد الإلكتروني الجماعي: 1540experts@un.org

في الإصدارات القادمة، سوف نحجز مساحة لأعمدة منتظمة يكتبها ضيوفنا من خبراء لجنة القرار ١٥٤٠. حيث سيتعرف قراء دليل القرار من خلال هذه الأعمدة على أنشطة اللجنة وخططها. في هذا العدد، نقدم الخبراء مع سلسلة من التعريفات الموجزة.

زيوار حيدر عبيدي

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: كبير نائبي المدير، شؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح، شعبة الخطط الاستراتيجية، سلطة القيادة الوطنية بباكستان

نيكولا كاسبرزيك

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠٠٩
المنصب السابق: مستشار شؤون منع الانتشار ونزع السلاح، مديرية الشؤون الاستراتيجية (Délégation aux Affaires Stratégiques)، وزارة الدفاع الفرنسية

كاي كيسلر

ير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: رئيس شعبة "سياسة التواصل" (مدير مشارك لبرنامج التعاون التابع للاتحاد الأوروبي بشأن ضوابط تصدير المواد ذات الاستخدام المزدوج، المكتب الفيدرالي الألماني للرقابة على الاقتصاد والصادرات)

بيتر ليتافرين

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠٠٩
المنصب السابق: نائب مدير، إدارة شؤون نزع السلاح والأمن الدولي، وزارة الشؤون الخارجية بالاتحاد الروسي

بيني لومبارد

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: نائب مدير، مديرية نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية، وزارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في جنوب أفريقيا

شياو دونغ لو

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: المسؤول عن قطاع، سياسة منع الانتشار النووي والرقابة على الصادرات، إدارة تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وزارة الخارجية الصينية

إنريكيه أوتشوا

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: نائب القنصل في القنصلية المكسيكية في فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية؛ وعضو سابق في اللجنة ١٥٤٠ بصفته مندوب المكسيك لدى الأمم المتحدة

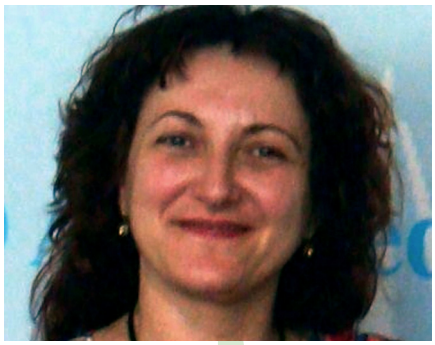

دانا بيركينز

خبير في لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: رئيسة فريق التفتيش على الأسلحة البيولوجية فرع حظر انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب، مكتب الأمين المساعد للاستعداد والاستجابة للطوارئ، وزارة الصحة والخدمات الإنسانية الأمريكية

تيرينس تايلور

خبير ومنسق لجنة القرار ١٥٤٠ منذ عام ٢٠١٢
المنصب السابق: رئيس المجلس الدولي لعلوم الحياة

"...٥. يقرر مواصلة تقديم مساعدة الخبراء للجنة القرار ١٥٤٠، وتحقيقًا لهذا الغرض:

(أ) يطلب من الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع لجنة القرار ١٥٤٠، فريقًا من ثمانية خبراء على الأكثر ("فريق الخبراء")، يتصرف بتوجيه من اللجنة وفي إطارها ويتشكل من أفراد من أهل الخبرة والمعرفة المناسبتين، بهدف إمداد اللجنة بالخبرة ومساعدتها في الاضطلاع بولايتها بموجب القرارات ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والقرار ١٦٧٣ (٢٠٠٦) والقرار ١٨١٠ (٢٠٠٨) وبموجب هذا القرار، من خلال سبل منها تيسير المساعدة الرامية إلى تحسين تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛

(ب) يُطلب في هذا الصدد من لجنة القرار ١٥٤٠ أن تنظر في توصيات خاصة باللجنة وفريق الخبراء بشأن الخبرة المطلوبة والتمثيل الجغرافي الموسع وأساليب العمل والطرائق والهيكل، بما في ذلك النظر في جدوى إفراد منصب تنسيق وقيادة لفريق الخبراء، وأن تقدم تلك التوصيات إلى مجلس الأمن في ٣١ أغسطس ٢٠١١ على أبعد تقدير..."
—قرار مجلس الأمن ١٩٧٧ (٢٠١١)

"...يطلب من الأمين العام زيادة حجم فريق الخبراء المشار إليه في الفقرة ٥ (أ) من القرار ١٩٧٧ (٢٠١١) ليصل إلى تسعة خبراء..."
—قرار مجلس الأمن ٢٠٥٥ (٢٠١٢)